دورية دولية محكمة

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

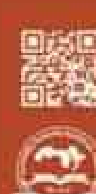






مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

المركز الديمقراطي العربي





Journal of Strategic Studies for Disasters and Opportunity Management

International scientific periodical journal







Germany: Berlin 10315

Gensinger- Str: 112

http://democraticac.de

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص تصدر عن المركز الديمقراطي العربي – برلين

وهي تعنى في مجال الدراسات التخصصية في مجال إدارة المخاطر والطوارئ والكوارث وما ينتج عنها من فرص لا بد من إدارتها لاستدامة جودة الحياة البشرية.

المجلد الأول – العدد الأول مايو/ 2019م

المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

شروط النشر

1- أن يكون البحث أصيلاً ومعد خصيصًا للمجلة- ويمكن أن يكون مستلًا من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه بشرط أن لا يكون قد نشر منها أي أبحاث أو أن تتم إعادة صياغة بنسبة لا تقل عن 60% من البحث.

2- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلاسة الكتابة وسهولة فهمها واجتناب الأخطاء النحوية الإملائية واللغوية.

3- لا تقبل الأبحاث التي تزيد فيها نسبة التشابهات البحثية عن 15%.

4- أن لا يكون البحث قد نشر جزئيًا أو كليًا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.

5- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث تشمل (اسم الباحث ثلاثي- مكان العمل- طريق التواصل، الدولة) باللغة العربية والإنجليزية أو الفرنسية.

6- مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين وفريق الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص بفلسطين مجلة متخصصة بالبحوث المتعلقة بالمجالات المحددة (إدارة الأزمات، إدارة الكوارث البشرية والطبية والمشتركة، إدارة الفرص، إدارة المعرفة، التنمية المستدامة، إدارة المعلومات، العلوم البيئة، السلامة والصحة المهنية، القوانين والتشريعات، إدارة الملاجئ والمأوي، إدارة السياسات والاستراتيجيات، إدارة الأحدث والطوارئ، إدارة السيناريوهات، إدارة الحكم الرشيد، إدارة البنية التحتية، إدارة الإعمار بعد الكوارث، إدارة المخاطر، العلوم البينية، إستخلاص الدروس والعظات والعبر).

7- أن يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق وفق القالب على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني (jssdom@democraticac.de)

8- تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها مع إبداء الأسباب.

9- يبلغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للجنة العلمية الاستشارية.

10- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.

11- الأبحاث التي ترى اللجنة أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، ويسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالتعديلات، على الباحث الالتزام بالملاحظات وفق مدة تحددها هيئة التحرير.

12- يستلم كل باحث قام بالنشر شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

13- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي ()

14- لا يراعي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

15- أي تقرير من اللجنة العملية يما يتعلق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث التبعات والإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية

16- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها.

17- يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة إلى أهميتها والمحتوى العملي

18- تعرض المقالات على مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.

19- لغات المجلة هي: العربية - الانجليزية- الفرنسية.

20- في حالات الترجمة يرجى توضيح السيرة الذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

يتوفر قالب موضح فيه نمط التوثيق المعتمد وكيفية كتابة الجداول والأشكال والهوامش.

عنوان جهة الباحث:

الملخص التنفيذي - باللغة العربي - الإنجليزية أو الفرنسية، ثم الكلمات المفتاحية من (4-7) لكمات، ويكتب المخلص بجمل قصيرة ومفيدة وواضحة ودقيقة إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية والأساليب العلمية والأدوات المستخدمة في البحث والنتائج التي توصل إليها الباحث.

- تقديم ملخص علي شكل مفاهيم يوضح الدراسة البحثية الشاملة ويشمل عنوان الدراسة والمشكلة ويتفرع منها الأهداف والمنهجية وأهم النتائج والتوصيات التي توصل لها الباحث وأهم المقترحات والنماذج التي يمكن أن تكون إضافة علمية جديدة.

- تحديد مشكلة البحث، وأهدافها وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع بما في ذلك آخر ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي، وتحديد مؤشراته الرئيسية، ووصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

- كما يجب أن يكون البحث مختتمًا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث وتكتب المراجع في هوامش كل صفحة على أن يبدأ الرقم ب (1) بداية كل هامش صفحي، وترتب في آخر المقالة أبجديًا على شكل نقاط.

- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالة المرجعية الذي يعتمده المركز الديمقراطي العربي في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة

المراجع.

ترتيب المراجع هجائيًا في القائمة وفقًا للآتي:

أ. إذا كان المرجع بحثًا في دورية: أسم الباحث (الباحثين)، سنة النشر عنوان البحث، واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات،.

ب. إذا كان المرجع كتابًا : اسم المؤلف (المؤلفين)، سنة النشر ، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر،.

ج. إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، السنة، العنوان، يكتب رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل ، اسم الجامعة،.

د. إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، سنة النشر، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، ، الدولة.

ه. إذا كان المرجع مقابلة: يكتب اسم الشخص، تاريخ المقابلة، الشخص الذي أجرى المقابلة، المسمى الوظيفي، البلد على أن تكتب تحت عنوان مقابلات.

و. إذ كان المرجع مجموعة بؤرية: يكتب أسماء المجموعة في ملحق، موضوع النقاش في المجموعة، جهة عقد المجموعة، تاريخ عقد المجموعة، المكان، السنة.

ز. بالنسبة لمواقع الانترنت: الاسم الكامل للكاتب، "عنوان المقال"، رابط المقال، تاريخ النشر، تاريخ دخول الموقع

يتراوح عدد كلمات البحث من 3000 حتى 8000 كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها بصورة استثنائية وحسب القيمة المعرفية، لبعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4)، بحيث يكون كالتالي:

هوامش الصفحة: تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 5،

أسفل الورقة 1.5.

عنوان المقال: (نمط الخط: majalla sakkal، حجم الخط: 20) Title of the article in English (Police (Times New Roman, Taille : 16

الاسم الكامل للباحث: (نمط الخط majalla sakkal، حجم الخط:15) الدرجة العلمية للباحث (نمط الخط majalla sakkal، حجم الخط:13) مؤسسة الانتماء كاملة والبلد (نمط الخط majalla sakkal، حجم الخط:13) البريد الإلكتروني للباحث (نمط الخط: Times New Roman حجم الخط: 12)

الملخص (باللغة العربية): يشترط في الملخص أن لا يزيد عن 200 كلمة ولا يقل عن 150 كلمة، (نمط الخط majalla sakkal، حجم الخط: 14، مائل).

الكلمات المفتاحية (باللغة العربية): بين 4 و 7 كلمات، (نمط الخط majalla sakkal، حجم الخط: 14، مائل).

Abstract: (in English) (Between 150 words and 200 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

Key words: (in English) (Between 05 and 08 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

مقدّمة: (نمط الخط sakkal majalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15).

المحتوى والمضمون: (نمط الخط sakkal majalla، حجم الخط:14 ، بين السطور: 1.15)

1- العنوان الرئيسي الأول: نمط الخط غليظ majalla sakkal، غليظ، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

1-1- العنوان الفرعي الأول: نمط الخط غليظ majalla sakkal، غليظ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

1-2- العنوان الفرعي الثاني: نمط الخط غليظ sakkal majalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

2- العنوان الرئيسي الثاني: نمط الخط غليظ sakkal majalla، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

2-1– العنوان الفرعي الأول: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظ majalla sakkal، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

2-2– العنوان الفرعي الثاني: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظ majalla sakkal، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15 الخاتمة: نتائج الدّراسة والتوصيات (نمط الخط majalla sakkal، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15)

قائمة المصادر والمراجع: (نمط الخط sakkal majalla، حجم الخط:13، بين السطور: مفرد)

تعتمد مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وتصدر المجلة بشكل ربع دوري "كل ثلاثة أشهر" ولها هيئة تحرير تخصصية وهيئة استشارية علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين، كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في كافة الاختصاصات.

تتشكل الهيئة الخاصة بالمجلة من مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين ذوى الاختصاص من الدول العربية والأجنبية حيث التحكيم اختياري المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة، إذ أن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسة الاقتصادية جهة مجلة إصدار مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص" بالشراكة مع فريق الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص بفلسطين.

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

المحتويات



مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



مقالة افتتاحية

إدارة الكارثة والفرصة

Opportunity and Disaster Management

محمد رمضان الأغا

Mohammed R. Al-Agha

رئيس تحرير مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، أستاذ التنمية المستدامة في الجامعة الإسلامية بغزة

Editor in Chief of the Journal of Strategic Studies of Disaster and Opportunity Management, Professor of Sustainable Development at the Islamic University of Gaza - Palestine

***Email address: malagha@iugaza.edu.ps**

المستخلص

يمكن تعريف الفرصة أنها توأم الكارثة أو الأزمة، والعكس صحيح، فمن الممكن أن نقول أن الكارثة أو الأزمة هو توأم الفرصة. ببساطة فإن ذلك يعني أن في قلب كل كارثة جنين فرصة، وفي قلب كل فرصة جنين كارثة. وهذه بلا ريب سنة كونية قامت على أساسها المجتمعات والدول والإمبراطوريات، التي تسود بالفرصة، ثم تبيد بالكارثة. من هنا تطور الفكر الإنساني فدرس منذ فجر التاريخ ولا يزال أسباب نهوض الأمم والدول والحضارات، وأسباب انهيارها أو سقوطها. أحاول في هذه المقالة تسليط الضوء على إدارة الفرصة الكامنة توأمًا جنينيًا في أحشاء الكارثة،والعمل على ترسيخ نهج الاستفادة من كافة المخاطر والأزمات التي تتعرض لها المجتمعات على مدار حياتها. ومن ذلك يمكن الانطلاق لحل أي مشكلة، وتحويل آثارها السلبية إلى نتائج إيجابية، تقدم أو تنتج حلولاً مستدامة، لتكون فرصة أو فرصًا هامة للتطوير والأمن والتنمية والاستقرار. إذ تعتبر الكوارث والأزمات فرصة خصبة للاستفادة منها في توجيه الرؤى والاستراتيجيات والخطط لتلبي طموحات المجتمعات حالياً ومستقبلياً. لذا ينبغي أن تكون إدارة الفرصة عاملاً مهمًا بل رئيسيًا في مفاهيم إدارة الكوارث والأزمات والتهديدات والتحديات.

الكلمات المفتاحية: *الفرصة - الكارثة - الإدارة*

Abstract

The opportunity can be defined as the twin of disaster or crisis, and vice versa. So, it simply means that, it is at the heart of every disaster there is an opportunity, and at the heart of every opportunity is a disaster. This is undoubtedly hypothesis on which societies, states, and empires which are dominated by opportunity, were founded, and then perished by the disaster. From here the development of human thought has been studied since the dawn of history and remains the causes of the rise of nations, nations and civilizations, and the causes of their collapse or fall. Hence, the researcher tried here, to highlight the management of opportunities that already exists on the heart of disasters, and work on strengthening the concept of best utilization of learning from all faced hazards , and thus it can be a start point to find solutions for crisis, and convert its negative impacts to positive results that can provide or produce sustainable solutions, which is an important opportunity for development, security, and stability. So, disasters and crisis can be great opportunities to guide visions, strategies, and plans toward meeting societies ambitions. Hence, the concept of opportunity management must be a main factor in managing crisis, disasters, threats, and challenges

Keywords:*Opportunity - Disaster - Management*

الملخص المفاهيمي

تعتبر الكارثة والفرصة مساران متلازمان في التنمية المستدامة بعد الكوارث والبناء بشكل أفضل، تتسلسل الكوارث بدأ من التغيرات الطبيعية المتراكمة مكونةً مجموعة من المشكلات التي تتطلب إدارتها بنمط متميز يساعد في الاستفادة من كل التغيرات الايجابية وتعزيزها ومن ثم تحول كل تهديد وخطر لفرصة تنموية وإدارية تساهم في بناء المجتمع والموارد وتطوير الإمكانيات، إذ أن صناعة الفرص فن وعلم يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات وحماتيها من الاستنزاف وتعزيز استدامة وصولها للأجيال القادمة.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لإدارة الكارثة والفرصة



الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لتطوير إدارة الكارثة والفرصة وما بينها من علوم ومجالات بينية متنوعة.

إدارة الكارثة والفرصة

من خلال إطلاع الباحث على الكتب والأدبيات وجد هناك فجوة كبيرة بين التخطيط لإدارة الكوارث والبناء بشكل أفضل، وبين إدارة الفرصة. إذن لا أرضية علمية ومنهجية لاقتناص الفرصة مما يساهم في البناء التنموي وفق القيم والمبادئ، تلك الدوافع كانت سببًا رئيسًا في وإيجاد هذه الدراسة.

هدفت الدراسة إلى بيان المفاهيم الهامة المتعلقة بإدارة الكارثة والفرصة وما بينهما من علوم ومفاهيم متنوعة المجالات.

اعتمد الباحث على المنهج التجريبي المتعمد على خبرات الباحث المتنوعة في الأعمال التي مارسها سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو المنظمات الدولية.

توصلت الدراسة إلى أنه يمكن الاستفادة من الآثار الناتجة عن الكارثة وكافة المخاطر والأزمات التي يتعرض لها المجتمعات في الانطلاق لحل أي مشكلة وتحويل آثارها السلبية إلى نتائج إيجابية تعطي حلولاً مستدامة لتكون فرصة هامة للتطوير والتنمية.

أوصت الدراسة بأن إدارة الكوارث والأزمات والسمعة لا بد أن تكون فرصة خصبة للاستفادة منها في توجيه التنمية لتكون مستدامة تلبي طموحات المجتمعات حالياً ومستقبلياً، لذا كانت إدارة الفرصة جزء من التنمية المستدامة.

خلاصة:

- توجد علاقة لصيقة بين الفرصة والكارثة، الأمر الذي يساهم في البناء بشكل أفضل كفرصة.
- تعتبر الأزمة أو الكارثة متلازمة مع الفرصة فكل واحدة منها جنين في أحشاء الأخرى، قابل للنمو.
- اقتناص الفرصة يعطي انطباعًا إيجابيًا لدى الجمهور .
- إن اقتناص الفرصة من أحشاء الكارثة هو إنهاء تدريجي للكارثة، وإجهاض أو منع حدوث الكارثة الجنينية وهي في قلب الفرصة، إنما هو إطالة لعمر الفرصة وقد أصبحت واقعًا في ذروة تواجدها.
- تلجأ الدول والمؤسسات إلى تحسين سمعتها كما الإفراد؛ وذلك من خلال الاستثمار الأمثل للموارد والقيم والفرص ومحاولة تعزيز حالة الرفاهية والاستقرار لمواطنيها
- الحروب والصراعات التنافسية تجري فقط على الفرص. حيث يتنافس البشر أفراد أو جماعات ودولًا ومؤسسات على اقتناص الفرص من أجل التحكم في المستقبل وإدارته.

1. إرهاصة:

قليل جدًا هو ما كتب عن إدارة الفرصة رغم أن علوم الإدارة قد تطورت كثيرًا خلال العقود الماضية. ويسجل الإنسان أن أحد أهم الاختراعات البشرية أو الإسهامات المعرفية للبشرية هو (علم الإدارة) بكافة أنواعه. وإذا كان من تعريفات لهذا العلم فإن أفضلها وأيسرها وأكثرها قبولاً وفهمًا واستيعابًا هو :(حل المشكلات). وقد يستغرب البعض اختيار هذا التعريف في مقالة كهذه، خصوصًا أن عشرات الباحثين قد تعمقوا حتى القاع، أو صعدوا حتى القمة في دراسة هذا العلم المتغير والذي لم يحتفظ بثوابته يومًا ولا بنظرياته. إذن الإدارة هي حل المشكلات ويقضي الإنسان عمره كله وهو يتعلم فن حل المشكلات بل إجادة هذا الفن. ويضيف لنفسه في كل يوم جديدًا.

2. الفرصة:

دعنا نرجع قليلًا إلى (إدارة الفرص)، وبعد حديثنا عن التعريف المختصر للإدارة، نحاول وضع تعريف مختصر للفرصة ل (الفرصة). وهذا التعريف يجب أن يكون مماثلًا أو متناسقًا مع تعريف الإدارة أعلاه؛ وذلك من أجل المحافظة على السياق العام للفكرة والمرتبطة أساسًا بعنوان هذه المقالة التي بين أيدينا، ونحن بصددها، بهدوء فإن أفضل التعريفات للفرصة على قلتها وعلى بخل الباحثين فيها أو عنها: فإن الفرصة هي: الحل؛ أليس كذلك؟

أليس كل حل لمشكلة هو فرصة لتحسين الوضع وانتقاله من وضع سلبي إلى وضع إيجابي، أو الانتقال من نقطة في أسفل المنحنى إلى نقطة أعلاه، وذلك من خلال بذل الوقت والجهد والمال. وتعلمنا الإدارة إذا رجعنا إليها أن الحل لأي مشكلة هو: الاستثمار الأمثل للموارد، وأضاف أصحاب نظرية الاستدامة بُعدًا آخر إلى ذلك وهو: الحل الأمثل والمستدام للمشكلة بأقل تكلفة وأعلى جودة وأقصر وقت باعتبار ذلك من أهم الموارد. إذن تم الآن إضافة بعد ثالث لتعريف الإدارة والفرصة وهو الاستدامة التي أصبحت اليوم كالملح حتى دخلت في كل تفاصيل الحياة. وليس من عجب حينما تقول اللغة العربية أن كلمة (شيء) هي أوسع كلماتها على الإطلاق فيحق لمتحدثها لغة وربما ليس اصطلاحًا أو ذوقًا أن يصف ما حوله بالشيء دون أي انتقاص من قدره، لكنها اللغة وسيلة التواصل الإنساني، ووعاء المعرفة الكونية. إذا تفحصنا المصطلحات أعلاه: الإدارة - الحل - المشكلة- الفرصة- الاستدامة- الشيء، فإننا وبلا شك سوف نجد أن الإدارة بمفهومها الحديث والمعاصر قد تكون هي الكلمة الأكثر شمولًا واتساعًا بعد كلمة -شيء- حيث أنها اليوم قد دخلت في كل تفاصيل الحياة اليومية بل والحياة بشموليتها؛ حتى أن إحدى أنواع الإدارة الحديثة التي لم تجد تعمقًا من الباحثين والمدراء ومن سواهم هي الإدارة الشمولية أو الهوليستية كما يطلق عليها بمعظم لغات العالم تقريبا.

3. الاستدامة:

دعنا ننتقل بطريقة أو بأخرى إلى الاستدامة وتعريفها لتبقى في سياق إدارة الفرصة أو الفرص المتولدة بطبيعتها أو المتولدة من الأزمات والكوارث أو تلك التي يتم اقتناصها، أو نوعها الأخير الذي يتم صناعته من خلال الثقافة الإستراتيجية أو التفكير الاستراتيجي على مستوياته المتعددة. لعل الباحثين في العالم لم يتفقوا بعد على تعريف دقيق للاستدامة سوى ذاك التعريف الأولي البدائي الذي انبثق من القمة العالمية في ستوكهولم 1972 من القرن الماضي، والتي وضعت التعريف وما زال يمثل طعما أو طعامًا للمضغ حتى اليوم للمبتدئين في الدراسة أو البحث ومن السهولة الوصول إليه اليوم بكل لغات العالم من خلال إحدى محركات البحث المشهورة أو حتى دونها. ما يهمنا هنا ليس ذلك

التعريف التقليدي الجامد، ما يهمنا هو البحث عن أو توليد تعريف جديد للاستدامة يواكب التغيرات الكونية والتقنية و الاصطلاحاتية التي أصبحت اليوم هي الأكسجين الذي تتنفسه البشرية سواء برضاها أو مرغمة على ذلك. هذا **التعريف للاستدامة هو:** البحث المستمر و الدؤوب عن الايجابيات في صعود على منحناها. بلا شك أن البعض سيجد صعوبة في استلهام المعنى هنا، لكنه وببساطة يعني الإيجابية في كل شيء وعدم السماح للسلبيات بالهيمنة على حياتنا. مرة أخرى أستعين بالتعريفات المختصرة جدًا للاستدامة والتي احرص على تلقينها للباحثين والدارسين معي في الدراسات العليا، بل هم من يصلون إليها من خلال النقاش العميق في تقاطعات الدوائر التقليدية الثلاثة المتفق عليها عالميًا حين الحديث عن الاستدامة– المبادئ - (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) والتي اتقنوها حتى غدت تسكن العقل الباطن أو اللاشعور. هذه التعريفات تشمل: التوازن، الصحة، القانون، النظافة، الرفاه، القوة، الحضارة. وهناك تعريفات غيرها مشابهة أو بعيدة نسبيا لكن اكتفي بها هنا.

4. العلوم البينية: صناعة الفرص

أعتقد أن هذه التداخلات والتشابكات المعقدة متعددة المجالات ما زالت تحوم حول (الفرصة) أو فن إدارتها أو بتعبير لغوي آخر كيف يمكن من خلالها تحسين الحياة للفرد أو الجماعة بكافة صورها كمجتمع أو دولة، أو حتى لما أصبح العالم يسميه اليوم (القرية العالمية). حيث أن هذا التشابك المعقد سوف يقودنا إلى المرور بالتعقيدات المجالية العلمية التي وجدت البشرية نفسها تغوص فيها رغم أنفها، وهو ما يطلق عليه اليوم بالعلوم متداخلة المجالات أو متعددة المجالات وهي التي أصبحت عنوانًا جديدًا وحديثًا بل ومعاصرًا لما يسمى ب (التفكير الاستراتيجي). هذه العلوم تسمى متداخلة (Inter disciplinary) و (Multi disciplinary) أي متعددة، وقد غدت شرطًا مهمًا لمن يتعلمون أساسيات التفكير الاستراتيجي. إذن وببساطة أو ربما بتعقيد أكثر غدت (إدارة الفرصة) علمًا من العلوم متعددة أو متداخلة المجالات والتي تتطلب تفكيرًا استراتيجيًا، ليس هذا فحسب بل أعقد من ذلك فالتفكير الاستراتيجي علم لا يمكن تعليمه بل يمكن التدرب عليه من خلال التعلم الذاتي والخبرات والتجارب والممارسات والتقييمات وتقلد المواقع المختلفة من بدايتها وحتى أعلاها، إضافة إلى إعداد الخطط وتنفيذها ومراقبتها ومتابعتها وتعديلها، والقدرة على بناء السيناريوهات المتعددة والمهارة في اختيار الأفضل من خلال ترتيب الأولويات. إن من يجيد ممارسة مهارة التفكير الاستراتيجي قد يغدو (مفكرًا استراتيجيًا). أي يكون منتجًا للفكر الاستراتيجي الذي يحول كل الأزمات والكوارث والمشاكل والتحديات والتهديدات إلى فرص يستطيع من خلالها الانتقال بالإنسان والحياة، من نقطة إيجابية إلى نقطة إيجابية أخرى،وهكذا في استمرارية واستدامة. هذا الموضوع سنرجع إليه مرة أخرى هنا ولكن بعد استكمال التأصيل متعدد ومتداخل المجالات للفرص وإدارتها.

5. تشخيص الأزمة

من أساسيات إدارة الفرصة أو فن إدارتها كما سبق الحديث، أن يجيد الإنسان تشخيص المشكلة (الأزمة أو الكارثة) ووصفها وصفًا علميًا دقيقًا ومعرفة آثارها السلبية المستقبلية، بل من الأفضل أن يجيد توقعها من خلال دراسة الماضي وملاحظة الحاضر بخصيتي التفكير الخطي واللاخطي، وهل هو فعلا أجاد امتلاك الماضي إيجابيًا؟ وهل أجاد امتلاك الحاضر إيجابيًا؟ ومن نافلة القول لاستراتيجيي صناعة الفرص أن نقول : هل أجادوا صناعة المستقبل أو الهيمنة عليه؟ والإيجابية ببساطة تعني صفر مشاكل(Zerofication of Problems)، وهي الإستراتيجية التي يركز عليها

القادة الإستراتيجيون ومدراء ورؤساء الشركات ومجالس الإدارة وغيرهم من اللاعبين الكبار كل في مجاله. تشخيص الماضي والحاضر يشكلان نوع الإشارة التي يسير على هديها القادة الإستراتيجيون لاقتحام المستقبل: خضراء أو حمراء أو صفراء. لكن المشكلة هنا أن الدولة أو المؤسسة لا تتوقف على الإشارة الحمراء لأنها تسير بقوة الدفع الذاتي، وربما تسير نحو الانهيار الاستراتيجي كما حدث مع الاتحاد السوفيتي في نهايات القرن الماضي، أو الانهيار الاقتصادي العالمي في سنتي 1929 و 2008. حيث حدث الانهيار الكامل لتبدأ بعدها عملية البناء من جديد على الركام، ليس المادي فقط، بل الأنكى منه الركام النفسي والاجتماعي والبيئي والأخلاقي والقيمي الذي خلق بيئة جديدة أكثر تعقيدًا من ذي قبل. من هنا فإن القيادات الإستراتيجية للمؤسسات يكون لديها نظام الإنذار المبكر الذي ينذر بإمكان حصول الأزمة / الكارثة، وذلك من أجل منع حدوثها وهو ما يسمى بإستراتيجية المنع أو Prevention Strategy. وعدم تركها تعيث تدميرا في المؤسسة أو الدولة أو المجتمع.

6. الهيمنة على المستقبل

لا يمكن تشخيص المشكلة دون وجود معايير للقياس، ولا يمكن استخدام المعايير دون وجود أهداف دقيقة ومحددة وقابلة للقياس والتطبيق بمخرجات إيجابية. من هنا كان ضروريا أن يتم تعريف الهدف في ثلة التعريفات التي ذكرناها أعلاه. ولقد حاولت كثيرا في محاضراتي للباحثين في الدراسات العليا، وحتى الدنيا، استثارة تفكير الطلاب بتعريف الهدف لكن في معظم الأحيان كانت التعريفات خاطئة أو جامدة أو روتينية تقليدية. وكما فعلنا في منهجنا أعلاه: تعريفات قصيرة ومركزة، فإن تعريف الهدف: الانتقال زمنيًا من موضع سلبي أو متعادل أو إيجابي إلى إيجابي أعلى. أي الانتقال من النقطة الحالية (أ) إلى النقطة المستقبلية (ب). ولا يضيرنا الانتقال من نقطة سلبية ما إلى نقطة أخرى أقل سلبية، بل هو التدرج الطبيعي للحل بمنهجية التفكير الخطي، ونادرًا بمنهجية اللاخطي. وربما هذا التعريف يدخلنا أيضا في دوامة جديدة وهي الدوامة المعقدة على مدار التاريخ وهي دوامة (المستقبل). من يصنع المستقبل وبأي طريقة وبأي تقنيات وأدوات، ومن يسيطر أو يهيمن على المستقبل، وهل الهيمنة على المستقبل تعني الهيمنة على المكان، وهل الهيمنة على المكان تعني الهيمنة على الإنسان، وهل الهيمنة على الإنسان تعني الهيمنة على الموارد أو الدولة أو الإقليم أو المؤسسة أو الشركة؟ إنها أسئلة المستقبل الغامض المعقد، والأكثر صعوبة بل والحيرة هي أن هذه الأسئلة الكبرى هي المهيمنة على دهاقنة التفكير الاستراتيجي في العالم: من يهيمن على المستقبل؟

7. اقتناص و / أو صناعة الفرصةOpportunism

ما زالت الفرصة وإدارتها تتنقلان بنا من بيئة إلى بيئة أصعب ومن مهمة إلى مهمة اعقد، لكن دون التنقل بين الأشواك لا يمكن الوصول إلى الهدف الأكبر، وهو اقتناص الفرصة أو صناعتها أو الهيمنة عليها لأن هناك عيون أخرى تمتلك الرماح لتطلقها مقتنصة هذه الفرصة أو تلك، والمتأخر لا ينال إلا ضياع وقته وجهده ورمحه. فاليوم العالم يتحدث عن السرعة في الانقضاض، والسرعة في الانجاز، وليس فقط عن الوصول إلى الفرصة فهناك آخرون قد حجزوا أماكنهم ومقاعدهم قبل أن يهم غيرهم بالتحرك أو حتى يدرسه.

8. نموذج الاقتناص والصناعة

سوريا ذات موقع استراتيجي ولها وزنها الجيوبوليتيكي، وكذا كل منطقة شرقي المتوسط أو شماله فهي مركز العالم، وهناك مقولة إستراتيجية كونية تاريخية:أن من يحكم هذا المركز فهو يحكم العالم. روسيا أسد جريح انهار منذ

عقدين أو أكثر، أميركا تعاني ضعفا في الرؤية الإستراتيجية في عهد أوباما، بل تم تقييمه أو تصنيفه إستراتيجيا كأضعف رئيس أمريكي على مدار نشأة القطب الدولي. الوضع في المنطقة هش، إيران لم تستطع تحقيق أهدافها في سوريا كما ترغب أو تريد، النظام يعاني ويفقد في كل يوم مزيدًا من الأرض. هنا تنقض عيون رئيس الاستخبارات الأسبق ورئيس روسيا حاليا (بوتين) على سوريا، يدخلها فيصبح لاعبًا مهمًا فيها، يغدو لاعبًا إقليميًا، بل ولاعبًا دوليًا، اقتنص بذلك فرصة كبرى وهي إعادة المجد السوفيتي لروسيا كدولة تعمل بقوة مع دول أخرى لتغيير العالم من عالم وحيد القطب إلى عالم متعدد الأقطاب، فترتعد الفرائص الأميركية وما زالت تخشى هذا الدب الذي خرج من قمقمه داعيًا عمليًا إلى التعددية القطبية الكونية مما سيضعف تأثير أميركا كونيًا وهيمنتها المطلقة على شعوب العالم.

9. مهمة المفكر

إنها صناعة الفرصة واقتناصها بل واستثمارها من جهنم الأزمات والكوارث. لكن الأصل أن أهل البلد نفسها أو الدولة أو الشركة أو المؤسسة هي التي تحول الأزمة أو الكارثة إلى فرصة، لكن غياب الثقافة الإستراتيجية، والمفكرين الإستراتيجيين والفكر الاستراتيجي كل ذلك يقود إلى نتائج عكسية. هنا تكمن أهمية الفكر الإستراتيجي والذي مهمته الكبرى صناعة الفرص أو اقتناصها. مع ضرورة وضع الخطط الإستراتيجية وسيناريوهات إدارة الفرصة، فإن الخشية أن تضيع هذه الفرصة خلال إدارتها سواء لضعف الموارد أو ضعف المديرين أو كون الخطة غير إستراتيجية أو الأهداف لا صلة لها بالاستراتيجي. ومن هنا تكون العودة إلى الوضع السابق أو أسوأ . إن مهمة المفكر الاستراتيجي لا تقف عند فكرة الفرصة، بل تتجاوز ذلك ليطمئن إلى المخطط الاستراتيجي صاحب السيناريوهات المتعددة، أنه قد أجاد صياغة الرؤية والهدف والسردية الحكائية، والنتائج المتوقعة والمؤشرات والمعايير والمخاطر والاحتياجات والاحتياطات، والأهم من ذلك كله الموارد البشرية المؤهلة و الكفؤة وذات القدرات والكفايات اللازمة لإدارة الخطة بل إدارة المرحلة مع الرقابة المستمرة على الأداء التشغيلي والأداء الاستراتيجي.

10. منهجية اكتشاف المعنى:

لعل هذه التداخلات المجالية المتنوعة والمعقدة قد تثير التفكير سلبًا أو إيجابًا ، ولأنني لم إلتزم بمنهجية البحث العلمي التي أحبها رغم ملاحظاتي المتعددة على روتينيتها وتقليديتها وقالبيتها الخطية، فإنني سوف أجد نفسي ارجع مرة أخرى إلى التعريفات والاصطلاحات، بل وأكثر من ذلك إلى الأصول اللغوية والاشتقاقات الصرفية والمعاني المتعددة والمتناقضة أحيانا والمتقاربة أخرى. إلا أنني سوف اختصر في ذلك قدر الإمكان كون ذلك قد يكون زيادة هنا، لكنني ولما اكتشفته خلال تجوالي في قواميس لغتنا الخالدة وجدت لزامًا على أن أذكر بعض إعجازات هذه اللغة وعبقريتها، سائلًا المولى عز وجل أن يوفقني إلى توثيق ذلك في مبحث مستقل.

تجولت في قواميس لغتنا العبقرية الخالدة، باحثًا عن معنى كلمة (فرصة) وهي المشتقة من الفعل الثلاثي (ف ر ص)، فوجدت أنها تعني قطعة لحم تقع في الإنسان وفي الحيوان بين الكتف والقلب، فأثارني ذلك أيما إثارة؛ الكتف مركز قوة العضلات والشدة والحركة، والقلب مركز قوة الإرادة والحياة. و كأن هذه التسمية تقول لنا أن الفرصة كي تقتنصها أو تديرها، يجب عليك أن تمتلك (قوة العضلات وهي القوة المادية) وكذلك (قوة الإرادة وهي القوة الخفية المعنوية غير المحسوسة الكامنة في القلب)، ولعل هذا الجمع في التسمية والاشتقاق يعطينا إمكانيات وإرهاصات أكثر

لمزيد من فهم الفرصة لغةً واشتقاقًا واصطلاحًا. وقد طمأنني هذا كثيرًا إلى عبقرية اللغة، وكيفية الاستفادة من ذلك في وضع قواعد ومبادئ ملهمة في إدارة الفرصة.

انتقلت بعدها إلى القاعدة المهمة في اللغة العربية وهي أن الحروف الثلاثية للفعل، أي فعل، إذا أعيد ترتيبها بالتوافيق والتباديل، فإنها تعطي معاني ذات دلالات مهمة بالنسبة للفعل الأصلي (المستخدم أو الأكثر شيوعًا). وقد طبقت ذلك على الثلاثي (ف ر ص) فكانت النتيجة كالتالي: (صفر، رصف، رفص، صرف، فصر) وكلها عدا الأخيرة ، لها معان تتلاصق وتتوافق أحيانا مع (فرصة)، لترسم لوحة جميلة في جمال الفرصة ذاتها، فلقد خلق الله الإنسان محبًا للفرصة وعاشقًا لها. وهي من الكلمات الموحية وذات الدلالات المريحة، والتي ترتاح لها النفس عند سماعها، بل هي من كلمات البشرى في اللغة بل في كل لغات العالم. ولقد وجدت كل اشتقاقات التباديل في القواميس المختلفة عدا الاشتقاق الأخير (ف ص ر) والذي لم اعثر له على أثر وأن كان ذلك حافزًا نحو المزيد من البحث، فربما يكون موجودًا هنا أو هناك في غياهب قواميس لم تر النور أو لم تسعفها الفرصة لتظهر للعيان.

11. الفرصة نقطة ايجابية في فضاء المستقبل

دعونا نعود إلى المصطلحات ذات الدلالة والتي سبق سرد تعريفاتها أو تعريفات بعضها. حيث أنني هنا أود أن نضع تعريفا للفرصة إلى جانب معانيها و إيحاءاتها الإيجابية كما سبق في غير مكان. حيث من الممكن هنا وضع التعريف الزماني بالاعتبار، وهو **أن الفرصة**: زمن موجود في فضاء المستقبل لم يهيمن عليه أحد بعد. إذن ومرة أخرى نعود إلى المستقبل والذي هو ضد الماضي أو ضد الحاضر، والمعروف أن الماضي ذهب ولا يمكن تغييره أو تشكيله، والحاضر هو اللحظة التي نحياها فتتحول بعدها فورًا إلى ماض، وعليه فتغييرها صعب أيضًا، أما المستقبل فهو تلك القطعة من الزمن التي لم يمتلكها أحد بعد حيث بالإمكان امتلاكها من خلال أدوات وتقنيات وموارد وقوة وإرادة وهي كل ما يلزم أو بعضه لامتلاك (الفرصة).

من هنا يتضح لنا أن امتلاك الفرصة هو القدرة على التحكم في المستقبل وبلورته وتشكيله بالطريقة التي نريد وحسب المخططات والأفكار الموضوعة. وهذا هو جوهر الصراع بين البشر على مدار التاريخ : امتلاك المستقبل وإدارة المستقبل والهيمنة عليه؛ والفرصة هي الأداة التي يستطيع الإنسان من خلال اقتناصها بناء مستقبله بل ومستقبل غيره. وهو الأمر الذي يسمى في وقتنا الحاضر بصراع الحضارات أو بناء الحضارات أو بطريقة أشمل التراكم الحضاري.مرة أخرى الفرصة هي أداة أو تقنية لامتلاك المستقبل أو الهيمنة عليه من خلال مجموع تراكم الفرص المتزامنة أو التاريخية والمستقبلية.

12.التنافسية

الحروب والصراعات التنافسية تجري فقط على الفرص. حيث يتنافس البشر أفرادًا وجماعات ودولًا ومؤسسات على اقتناص الفرص من أجل التحكم في المستقبل وإدارته بالطريقة التي يريدون. فلذلك أصبح هنا اليوم ما يسمونه بالميزة التنافسية أو القدرة التنافسية أو حتى القوة التنافسية. وتتسابق الدول والمؤسسات في ابتكار الميزات التنافسية وذلك في معركتها المحمومة على المستقبل ومن أجل البقاء أو المحافظة على موضعها الحالي وتحسينه. ويسعون الى تعزيز ميزاتهم التنافسية، بل أيضا دراسة ميزات خصومهم وأعدائهم ومحاولة ضربهم في مقتل من خلالها.

13. إدارة السمعة

تلجأ الدول والمؤسسات إلى تحسين سمعتها كما الإفراد؛ وذلك من خلال الاستثمار الأمثل للموارد والقيم والفرص ومحاولة تعزيز حالة الرفاهية والاستقرار لمواطنيها. فالولايات المتحدة مثلا تستأجر شركات علاقات عامة كبرى عملاقة من أجل تحسين سمعتها في العالم ، وذلك بدفع مليارات الدولارات في سبيل هذا الهدف الكبير. المشكلة أن السمعة بالنسبة للدولة أو المؤسسة، يمكن صناعتها في عقود أو قرون، لكنها قد تتشوه في لحظات نتيجة فعل غير محسوب، أو قرار متهور، أو أي أسباب أخرى ذات علاقة، أو تبدو أحيانًا ليست على صلة .الفرصة طموح، والتخطيط وسيلة، والتنفيذ واقع. الطموح عبارة عن مشاعر قلبية وعاطفية لم تصل بعد إلى مرحلة الامتلاك الكامل ولم تتحول إلى واقع بعد. وأهم وسائل تحقيق الطموح هو التخطيط كأداة تصورية لرسم ملامح المستقبل قبل تبلوره واقعًا حاضرًا. يليه التنفيذ المحكم والواثق من قبل ذوي الخبرات والقدرات والكفاءات. وذلك من خلال سد الفجوة بين فكرة الطموح حتى الوصول إلى التنفيذ العملي والممارسة على الأرض. جذب المستقبل من براثن الزمن البعيد والغامض، يعني جذب الفرصة، تبقى الفرصة حبيسة القلب أو المشاعر بعيدة في غياهب المستقبل حتى يتمكن شخص ما أو مؤسسة ما من جذبها عند امتلاكه عناصر قوة الجذب من إمكانيات وإرادة، وهناك البعض يستطيع جذب المستقبل بأدوات أقل تكلفة، وهو ما اعتاد الناس على تسميته المحظوظ، والحقيقة أن الحظوظ لا تملك كبير قوة من أجل جذب مستقبل كبير، الإنجازات الكبرى تحتاج إلى إرادة كبرى.

14. بين الأزمة والكارثة:

هي مشكلات تطرأ على الإنسان فتعوق قدرته على ممارسة الحياة الطبيعية، أي عليه أن يبدأ من جديد في ممارسة حياته، مضيفا إلى الجديد خبرته التراكمية التي حازها خلال سنوات. إعادة بناء الحياة أو ممارستها من جديد مضافًا إليها الخبرة التراكمية قد تكون مناسبة لتغيير جديد في الحياة بل وخلق فرصة جديدة تتميز بإصرار على النهوض الفذ من المشكلة أزمة كانت أم كارثة.

وكما قالوا قديمًا ويقولون اليوم، أن في المحنة منحة، وفي الأزمة فكرة، وفي الكارثة فرصة. فإن هذا يعتبر حافزًا كبيرًا على أن أي حلول مطروحة يجب أن تحمل بين طياتها فرصة. واستثمار هذه الفرص هو خلق جديد لحياة جديدة مختلفة فعلا عن الحياة فيما قبل الكارثة أو الأزمة أو ما اصطلح على تسميته مشكلة أو إشكالية أو إشكاليات برغم الفروقات الطفيفة هنا في تعريف هذه المصطلحات المتقاربة في المعنى والاشتقاق. والمشكلة كما سبق تعريفها هي الوقوع في المجال السلبي للحياة، والذي يحول دون قدرة الإنسان فردًا أو جماعة على ممارسة عمله أو حياته بطريقة إيجابية نسبية ومناسبة. أما الحل فهو عملية التحول من السلبي إلى الإيجابي باستخدام الأفكار والموارد والأدوات المتاحة. إذن تقوم كل الحلول التي يبحث عنها الإنسان على الأفكار التي يستلهمها إبداعًا أو تجربة أو علما أو تقليدًا من المصادر المعرفية المعروفة. من هنا كانت أهمية تراكمية المعرفة أفقيًا و رأسيًا وتاريخيًا وجغرافيًا.

15. أين تتواجد الفرص

من الصعوبة بمكان وبزمان أيضًا، أن يتم تحديد خطوط الطول والعرض وخطوط الزمان في نموذج ثلاثي لالتقاء الزمان والمكان معًا، وإلا لأصبحت الفرص على قارعة الطريق، يتناولها من شاء خلال مسيره دونما عناء وهو الشيء الذي يناقض طبيعة الحياة إلا نادرًا. الفرص وكما سبق بحاجة إلى تراكم معرفي وذكاء عقلي وموارد متاحة بالكاد من

أجل اقتناصها أو إيجادها أو إبداعها أو خلقها من الشيء المتوفر في عملية تحويلية تمزج بين مختلف المكونات كالإرادة والفكرة والموارد بطريقة تفاعلية متزامنة ليكون المخرج أو المنتج مشروعًا واقعيًا منتجًا محسوسًا وملموسًا على الأرض بسمات إيجابية نموذجية بل ومبهرة لمن نظر أو شاهد. فالفرصة هي تحول المادي إلى معنوي ثم مادي أو معنوي أو كلاهما، ونعود مرة أخرى إلى أسرار اللغة وأهميتها في تحفيز التفكير ونقل المعرفة بل وتخزينها في أوعيتها المختلفة فالقلب وعاء والصدر وعاء والكتاب وعاء والنقش على الصخر وعاء إلى غير ذلك من أوعية، هي بلا شك تمثل التراكمية المعرفية الإنسانية المتكئة على القيم العليا والتجربة البشرية طوال التاريخ.

16. الخلاصة:

يتضح الآن تلك العلاقة اللصيقة بين الفرصة والكارثة، أو الأزمة فكل واحدة منها جنين في أحشاء الأخرى قابل للنمو إذا وجد من يرعاه من ذوي الكارثة أو الفرصة. الخشية دائمًا من دخول الطرف الثالث في لحظات الضعف أو الهشاشة وهو ما يسمى أحيانًا بالانتهازية أو اقتناص الفرصة، رغم أن الأولى تعطي انطباعًا سلبيًا، والثانية انطباعًا إيجابيًا. فالانتهازية هي أن يقوم الطرف الثالث بانتهاز فرصة الضعف أو الهشاشة لدى هذا الطرف أو ذاك. إما اقتناص الفرصة فهو يعطي انطباعًا إيجابيًا يقوم به الخبراء والقادة المسؤولون عن الكارثة أو الفرصة في كلتا الحالتين. إن اقتناص الفرصة من أحشاء الكارثة هو إنهاء تدريجي للكارثة، وإجهاض أو منع حدوث الكارثة الجنينية وهي في قلب الفرصة إنما هي إطالة لعمر الفرصة وقد أصبحت واقعًا في ذروة تواجدها.



مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



دراسة تحليلية لحالات الغرق في قطاع غزة 2010-2016م

Analytical Study of Drowning in Gaza Strip 2010-2016

د. محمد محمد عبد ربه المغير
Dr. Mohammed M. A. El-Mougher
أستاذ مساعد في برنامج إدارة الأزمات والكوارث - الجامعة الإسلامية - غزة، أستاذ مساعد كلية الهندسة - جامعة فلسطين
Assistant Professor- Master Program of Crisis and Disaster Management IUG- Assistant Professor-Faculty of Engineering, Palestine University
*Email address:arch.moh.elmougher@gmail.com

المستخلص

تساهم جميع الدول في حماية المواطنين من المخاطر والحد من الخسائر البشرية والمادية قدر المستطاع، ومن أهم المخاطر التي يتعرض لها المواطنون المخاطر البحرية والتغيرات التي تطرأ على المناخ والمياه في البحار مما يرفع معدلات الإصابة والوفيات، ويتميز قطاع غزة بالساحل الذي يعتبر المتنفس الوحيد، ولهذا يحتاج للعديد من الدراسات وأهمها السلامة البحرية وحماية المواطنين من حوادث الغرق. هدفت الدراسة إلى تحليل حالات الغرق ما بين عامي 2010-2016م. اتبع الباحث المنهج التحليلي من خلال المقابلات الشخصية مع الأشخاص ذوي العلاقة .توصلت الدراسة إلى إجمالي حالات الغرق خلال فترة 2010م- 2016م (8891) حالة غرق منها (71) غرق مميت، وعدم وجود لائحة مختصة بالوقاية والسلامة في المسابح، وعدم ملائمة الدوام الحالي لطبيعة المهام التي يقوم بها المنقذون. وقلة طواقم الإنقاذ في الفترات المسائية. أوصت الدراسة بمتابعة جميع المراكز التي تعطي دورات سباحة من الدفاع المدني، ويجب الحصول على تصريح لإنشاء المسابح من الدفاع المدني، وعمل مشاريع أبراج إنقاذ بحري رئيسية بكاميرات مراقبة مرتبطة بشاشات بغرف عمليات الإنقاذ البحري. وأن تتحمل البلديات ووزارة الحكم المحلي توفير جميع المتطلبات اللوجستية لطواقم الإنقاذ البحري في شهر مارس من كل عام.

الكلمات المفتاحية: *الإنقاذ البحري- حوادث الغرق- السلامة البحرية - شاطئ غزة- الحد من المخاطر - وسائل النجاة*

Abstract

All countries contribute to protect citizens from risks and reduce human and material losses as much as possible. Among the most important risks to citizens are the marine risks and changes in the climate and water at sea, which increases the rates of injury and death. Gaza Strip is characterized by the coastal area, which is considered the only outlet for the sector, and this is why the Gaza Strip needs a number of studies, mainly marine safety and protect citizens from drowning. The study aimed at analyzing the drowning cases between 2010-2016. The researcher followed the analytical method through personal interviews with the relevant persons. The study found that there is the total drowning of cases during period 2010-2016 drowning cases (8891) there is (71) deadly drowning condition, no regulation for the prevention and safety of swimming pools, and the current lack of relevance to the nature of tasks performed by rescuers. And few rescue crews in the evening. The study recommended that all centers providing civil defense swimming courses should be approved. A permit must be obtained for the construction of the swimming pools of the civil defense, and the work of projects of major sea rescue towers with monitoring

cameras linked to the screens of the rescue rooms. And that the municipalities and the Ministry of Local Government will be able to provide all logistic requirements for marine rescue crews in March each year.

Keywords:*Marine rescue - Drowning accidents - Marine safety - Gaza beach - Risk reduction - Means of survival*

الملخص المفاهيمي

يعتبر البحر من أكثر الأماكن الخطرة المؤثرة على حياة السكان وذلك إذ أسيء التعامل معه وإهمال إجراءات الوقاية والسلامة البحرية، إذ تساهم الدول في حماية مواطنيها من المخاطر والحد من الأضرار البشرية والمادية قدر المستطاع، ومن أهمها ما يتعرض له المواطنون من المخاطر البحرية والتغيرات التي تطرأ على المناخ والمياه في البحار ، ويتميز قطاع غزة بالساحل الذي يعتبر المتنفس الوحيد ، ويواجه المواطنون العديد من المخاطر التي تتسبب في حالات الغرق ومن أهمها آلية توزيع أبراج الإنقاذ، وقلة الدورات التدريبية في السلامة البحرية، وقلة عدد العاملين في الإنقاذ البحري، وعدم وجود طواقم إنقاذ بحري تعمل بعد الساعة الثامنة مساءًا، وقلة الاهتمام بارتداء متطلبات السلامة الشخصية، كل ما سبق يعتبر أسباب للغرق، ويضاف لذلك تلوث البيئة البحرية بمياه الصرف الصحي.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي للحد من حالات الغرق في قطاع غزة

تشخيص المخاطر التى تواجه المستجمين على شاطئ البحر

فحص جودة مياه الشاطئ بالشراكة بين الهيئات المحلية وسلطة جودة البيئة

إطلاق الحملة السنوية للسلامة البحرية والتدريب على السباحة

عمل جولة تفتيشية على المسابح والاستراحات وتقييم متطلبات الوقاية والسلامة

تنظيم المناطق المسموح السباحة بها وتوزيع الإستراحات على شاطئ البحر مع إقامة ممرات الطوارئ

إقامة أبراد الإنقاذ البحري وتوزيع الإمكانيات اللوجستية

إعادة توزيع طواقم الإنقاذ البحري وفق المناطق الخطرة والأماكن المسموح السباحة بها

رصد الشاطئ، ومتابعة أعمال السباحة خارج أوقات الدوام بالتنسيق مع الشرطة البحرية

حالات الغرق في قطاع غزة وآليات الحد منها

الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات للحد من حالات الغرق في قطاع غزة

دراسة تحليلية لحالات الغرق في قطاع غزة 2010-2016م

من خلال طبيعة عمل الباحث وبالاستناد إلى تقرير الدفاع المدني (2016م) ظهرت مشكلة ارتفاع حوادث الغرق في المسابح وشاطئ بحر غزة، في ظل الاحتياج للكوادر البشرية من المنقذين وتعدي المواطنون على الأوقات الممنوع السباحة فيها وخاصة الأوقات المسائية، وضعف الإضاءة على شاطئ بحر غزة، وقلة مقومات العمل الليلي من قبل طواقم الإنقاذ البحري

. هدفت الدراسة إلى تحليل حالات الغرق ما بين عامي 2010-2016م، وتحديد معايير توزيع نقاط تقديم خدمات الإنقاذ البحري

سيتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لوصف المشكلة وتحليل أثارها من خلال الاطلاع على المعايير المحلية التي يحددها الدفاع المدني فيما يتعلق بتوزيع أبراج الإنقاذ البحري وفق المخاطر الناتجة عن تصريف المياه العادمة.

توصلت الدراسة إلى إجمالي حالات الغرق خلال فترة 2010م- 2016م (8891) حالة منها (71) غرق مميت، وعدم وجود لائحة مختصة بالوقاية والسلامة في المسابح، وعدم ملائمة الدوام الحالي لطبيعة المهام التي يقوم بها المنقذون. وقلة طواقم الإنقاذ العاملة في الفترات المسائية وخاصة بعد الساعة الثامنة مساءً

أوصت الدراسة باعتماد المراكز التي تعطي دورات سباحة من الدفاع المدني، والحصول على تصريح لإنشاء المسابح من الدفاع المدني، وعمل مشاريع أبراج إنقاذ بحري مزودة بكاميرات مراقبة مرتبطة بشاشات بغرف العمليات، وتنفيذ حملة السلامة البحرية و الإنقاذ البحري في شهر مارس من كل عام.

تطلعات مستقبلية

- إعداد مشروع ضخم وممول من الجهات المانحة لإنشاء ثلاث مسابح ذات مواصفات عالمية في الدفاع المدني الفلسطيني وإطلاق حملة السلامة البحرية في مطلع مارس من كل عام، وعقد دورات سباحة مبتدئة ومتوسطة ومتقدمة للمواطنين، مع البدء في سلسلة من اللقاءات التثقيفية الخاصة بطلاب المدارس والجامعات من شهر فبراير حتى مايو القادم وهذا يتطلب من الدفاع المدني تجهيز طواقم مؤهلة تساهم في تثقيف الطلاب.
- تشكيل لجنة وطنية يمثل بها الدفاع المدني، النيابة العامة وممثلين عن البلديات، ووزارة الحكم المحلي، وزارة العمل، وزارة الصحة وذلك لمتابعة تطوير إمكانيات الإنقاذ البحري، وينبثق منها لجنة خاصة بكل محافظة على حدا.
- إنشاء لائحة السلامة والوقاية في المسابح.
- تطوير منظومة الرقابة على المخاطر البحرية بالشراكة مع الشرطة البحرية، والسعي لتوفير مشاريع إنارة للشواطئ بواسطة الاستراحات.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

عانى قطاع غزة على مدار الأعوام السابقة من ضيق في التحركات وإغلاق للمعابر والحدود مما ساعد على توجيه المواطنين إلى شاطئ البحر؛ وذلك للاستجمام والترفيه، وهذا يحتاج إلى إمكانيات كبيرة تساهم في الحد من المخاطر البحرية على المواطنين، حيث شهد في الأعوام السابقة العديد من حوادث الغرق؛ وذلك في الأوقات الليلية بعد انتهاء فترات عمل طواقم الإنقاذ البحري، أو في فترات السابقة لموسم الصيف وحالات وفاة في مناطق خارج نطاق العمل.[1]

ويقول الله تعالي في كتابه العزيز **"وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا"**[2]وهذا المبدأ الذي يسعى للحفاظ عليه طواقم وكوادر الإنقاذ البحري بالحفاظ على حياة المواطنين والحد من المخاطر التي تعمل على استهدافهم، وتساهم قلة الثقافة المتعلقة بقوانين وأوقات السباحة بارتفاع معدلات الوفاة وحالات الغرق، وبالتالي يحتاج المواطنين إلى رفع مستوى كفاءتهم في السباحة من خلال الدورات التدريبية التخصصية التي يمكن أن تقدمها المديرية العامة للدفاع المدني كجهة إشرافية على حماية المدنيين وفق القانون.

2.1 المشكلة البحثية:

من خلال طبيعة عمل الباحث وبالاستناد إلى تقرير الدفاع المدني (2016م) ظهرت مشكلة ارتفاع حوادث الغرق في المسابح وشاطئ بحر غزة، في ظل الاحتياج للكوادر البشرية من المنقذين وتعدي المواطنين على الأوقات الممنوع السباحة فيها وخاصة الأوقات المسائية، وضعف الإضاءة على شاطئ بحر غزة، وقلة مقومات العمل الليلي من قبل طواقم الإنقاذ البحري.

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى

- بيان وتحليل حالات الغرق التي حدثت في قطاع غزة من الفترة (2010-2016م).
- تحديد معايير توزيع نقاط تقديم خدمات الإنقاذ البحري في قطاع غزة،
- التعرف على أهم المخاطر التي تساهم في ارتفاع معدلات الغرق والحوادث، وكذلك الإحصائيات الخاصة بحوادث الغرق بقطاع غزة خلال الفترة المحددة.

4.1 أهمية الدراسة:

- تعتبر الدراسة الأولى من نوعها على المستوى المحلي وفق علم الباحث والتي يتم فيها الربط بين المخاطر البيئية وتوزيع أبراج الإنقاذ البحري.
- حاجة الدفاع المدني الفلسطيني لدراسة تظهر واقع الإنقاذ البحري بما يعزز من دعم المؤسسات الدولية لهذه الإدارة الحيوية والهامة.
- تطوير مهارات الباحث في الربط بين المخاطر البيئية وطبيعة الحوادث الناتجة عن السباحة في الأوقات غير المناسبة.
- الحاجة الماسة لمثل هذه الدراسات التي تحدد آليات الحد من مخاطر الغرق في البحر وحماية المواطنين على شواطئ غزة من المخاطر البحرية.

---

[1] المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني (2017): التقرير السنوي لعام 2016م، وحدة التخطيط والتطوير، غزة، فلسطين.
[2] سورة المائدة، آية 34.

5.1 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة المشكلة وتحليل أثارها من خلال الاطلاع على المعايير المحلية التي تحددها المديرية العامة للدفاع المدني فيما يتعلق بتوزيع أبراج الإنقاذ البحري وفق المخاطر الناتجة عن تصريف المياه العادمة للبحر، والمنهج المقارن من خلال المقارنات بين الحوادث على مدار الأعوام المنصرمة، وسوف يعتمد الباحث على المقابلات مع مدير الإنقاذ البحري في الدفاع المدني الفلسطيني، ومدير الإنقاذ البحري في رفح، ومدير التدريب البحري في الدفاع المدني ومدير الصحة والبيئة ببلدية رفح والمشرف على إنشاء أبراج الإنقاذ البحري

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: تقع الدارسة ما بين عامي (2010-2016م).

2.6.1 الحدود المكانية: قطاع غزة، الواقع في أقصى جنوب غرب فلسطين، بمساحة إجمالية (365كم^2).

3.6.1 الحدود الموضوعية: حوادث الغرق وآليات الحد منها في قطاع غزة.

7.1 الدراسات السابقة:

1.7.1دراسة (عبد الكريم، 2019م)[1]: بعنوان: دراسة استراتيجية لسباحة النجاة واستجابات الطوارئ للحد من حوادث الغرق غير المقصودة للأطفال.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير تدريبات سباحة النجاة ومهارات استجابات الطوارئ للحد من حوادث الغرق غير المقصودة للأطفال وذلك في مصر، اتبع الباحث المنهج التجريبي باستخدام القياس القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية الواحدة وذلك لمناسبته لطبيعة وهدف الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن بقاء رأس الغريق خارج الماء وضبط التنفس يحد من الإغماء قبل الغرق، وفي حال وقوع الغرق لا بد من التحكم ببقاء كمية هواء في الرئتين للاستعانة بها كأداة طفو طبيعية مما يساهم في حماية الحياة. أوصت الدراسة بعدم ترك الأطفال بالقرب من المسطحات المائية بدون رقابة، ووضع سور بارتفاع منسوب محكم حول حمام السباحة المنزلي، وتعليم الأطفال مهارة الماء العميق وسباحة النجاة ومهارات الأمان.

2.7.1 دراسة (Barbra A., et all,2013) [2] بعنوان: دراسة معرفة عوامل الغرق لدى الأطفال.

هدفت الدراسة لتحديد العوامل المسببة لغرق الأطفال في العالم، اتبعت الباحثة المنهج التحليلي والاستنباطي من خلال تحليل التقارير واستنباط أسباب الوفاة لدى الأطفال. توصلت الدراسة إلى أن الغرق هو السبب الرئيسي لوفيات الأطفال في العالم، وأن قلة وعي الوالدين والرقابة على الأطفال أثناء السباحة يساهم في غرقهم، وقلة الأساليب التدريبية والتعليمة التي يتلقاها الأطفال في المدارس بما يتعلق بحصص السلامة المائية، أوصت الدراسة بإعداد إستراتيجية خاصة بالسلامة المائية وحماية الأطفال من الغرق، وتحسين سبل مراقبة الأهل للأطفال وتطوير وسائل مراقبة المنقذين للشواطئ، وتعديل المفاهيم الخاطئة لدى الوالدين بأن الأبناء من سن السادسة إلى الواحد والعشرون يمكن أن ينقذوا أنفسهم من الماء بدون تدريبات وقائية مسبقة.

1عبد الكريم، خالد (2019م): دراسة استراتيجية لسباحة النجاة واستجابات الطوارئ للحد من حوادث الغرق غير المقصودة للأطفال، مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية، عدد خاص بمناسبة المؤتمر العلمي لقسم علوم الصحة الرياضية 25فبراير 2019م بالغردقة، مصر.

[2] Barbara A. Morrongielloa, Megan Sandomierskia, David C. Schwebelb, and Brent Hagelc (2013) ,Are agents just treading water? The impact of participation in swim lessons on parents' judgments of children's drowning risk, swimming ability, and supervision needs, Accident Analysis and Prevention, 50 1169– 1175.

3.7.1 دراسة (Abdelkarem, K. 2013)[1]، بعنوان: تأثير التدريبات النوعية لبرامج السباحة من أجل الحياة للوقاية من حوادث الغرق.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التدريبات الخاصة ببرامج السباحة من أجل الحياة، وخاصة برنامج الأمان في الوسط المائي في العديد من الدول المتقدمة والاتحاد الدولي للإنقاذ، استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال تحليل برامج السباحة الآمنة في الوسط المائي وتحليل البرامج التدريبية التي تقدمها جمعية الإنقاذ الألمانية ومنظمة الصليب الأحمر الأمريكي، والاتحاد الدولي للإنقاذ. توصلت الدراسة أن التطور في المهارات المختارة في البحث قبل وضع البرنامج التدريبي النوعي لمهارات الأمان في الماء العميق، وذلك بغية تفادي حالات الغرق في المياه، وأوصت الدراسة بالتدريب على البرامج الآمنة من قبل مؤسسات الدولة، وتطوير نوعية التدريب واختيار الموارد البشرية المختصة في التدريب على أعمال السباحة.

4.7.1 التعقيب على الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية الأولى من نوعها على مستوى الوطن ولم يجد الباحث أي من الدراسات الخاصة بدراسة حالات الغرق في قطاع غزة - فلسطين، إضافة إلى حاجة المديرية العامة للدفاع المدني لهذه الدراسة التحليلية، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة حيث إنها اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي والمقابلات وتحليل محتوى تقارير المديرية العامة للدفاع المدني، بينما الدراسات السابقة ركزت على حوادث غرق الأطفال وآليات التدريب للحد من عمليات الغرق وفق المعيار الدولي مما يساهم في إثراء دراسة الباحث.

2. أدبيات الدراسة:

يخاطر العديد من المواطنين بحياتهم وذلك في استعمال البحار والمحيطات والمجاري المائية دون معرفة المخاطر المترتبة على ضعف التدريبات المستمرة للتعامل مع الإشارات البحرية والأعلام والرايات والأماكن المسموح أو الممنوع السباحة بها، إذ تتنوع وسائل الإنقاذ البحري على مستوى العالم، والتي أبرزها السفن والوسائل التقليدية كالعوامات والطوافات والسباحة العادية التي يمارسها رجال الإنقاذ البحري، و أطواق النجاة القابلة للنفخ، وسترات النجاة[2]

1.2 مفاهيم ومصطلحات:

1.1.2 خارج النطاق: هي المناطق التي لا يمكن أن تعمل بها طواقم الإنقاذ البحري وذلك لصعوبة العمل فيها وهي[(3)،(4)]:

- **منطقة الشمال الحدودية:** شمال الواحة حيث أنها منطقة حدودية تتجاوز (2كم) طولي يصعب على طواقم الإنقاذ العمل فيها لأسباب تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي.

- **منطقة وادي غزة:** وهي منطقة تعتبر مكبًا لمياه الصرف الصحي وتصريف مياه وادي غزة لذا يصعب العمل فيها ويصعب السباحة بها لأسباب تتعلق بالتلوث البيئي والصحي ويقدر طولها (1كم).

- **منطقة رفح الحدودية:** وهي منطقة حدودية مع الجانب المصري وتتراوح من جنوب ميناء الصيادين حتى الحدود المصرية ويصل طولها إلى (1.2كم) طولي.

---

[1] Abdelkarem, Khaled (2013),SFL Safety Specific Exercises to Prevent Drowning, Assiut University, Egypt Second Sport Science in the Heart of the Arab Spring Sport education Faculty Asyut Uni& Otto von Guericke Magdeburg Uni Germany Hurghada

[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2006م): الإنقاذ في البحار، الغرفة الدولية للنقل البحري والمنظمة البحرية الدولية.

[3] تايه، يحيي (2016/10/6م) مقابلة شخصية : مدير إدارة الإنقاذ البحري بقطاع غزة، الدفاع المدني - غزة. الساعة 11 صباحاً.

[4] مرسي، محمد (2014م) الإنقاذ البحري، وزارة الداخلية والأمن الوطني، غزة.

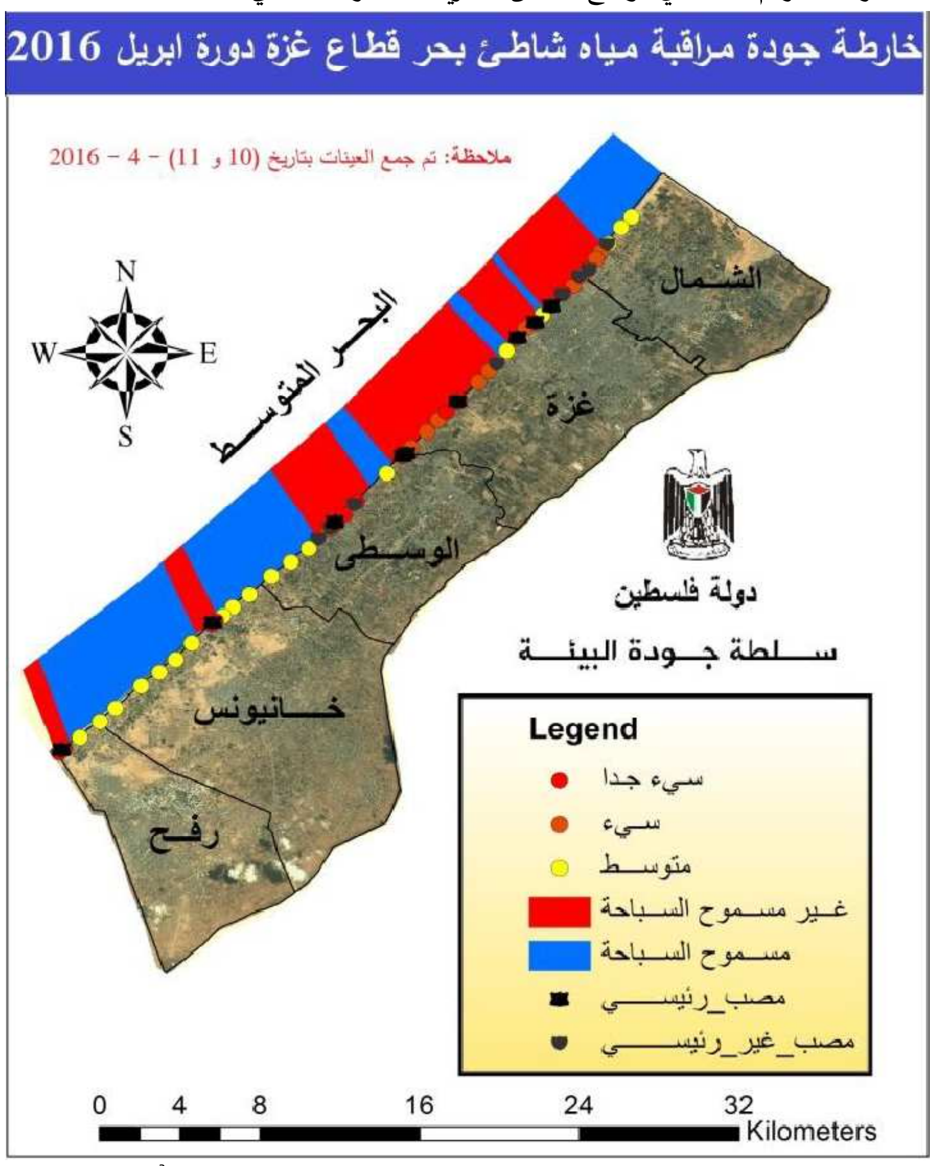
2.1.2حالات الغرق: تعتبر حوادث الغرف من المخاطر التي تواجه الإنسان حيث إن المواطنين غير المؤهلين أو المدربين على فنون السباحة أكثر عرضة للغرق في المستنقعات أو البحار والمحيطات، وذلك لعدم خبرتهم في التعامل مع تيارات البحر[1].

3.2 فترة موسم السباحة:

هي الفترة التي يتواجد بها طواقم الإنقاذ البحري على شواطئ بلديات قطاع غزة وتقع من يوم (1) يونيو حتى يوم (1) أكتوبر من كل عام، ويسبقها فترات التجهيز والإعداد من بداية أبريل في كل عام.[2]

2.2 مناطق تصريف مياه الصرف الصحي:

وهي المناطق التي يتم تصريف مياه الصرف الصحي إليها على طول شاطئ قطاع غزة ويمنع السباحة بها لأسباب تتعلق بالتلوث البيئي والصحي، ويوجد عليها لافتات تحذيرية موضوعة من قبل البلديات وسلطة البيئة الفلسطينية، انظر شكل رقم (1) الذي يوضح مناطق تصريف الصرف الصحي.



شكل (1) خارطة جودة مراقبة مياه شاطئي بحر غزة دورة أبريل 2016م،[3]

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة (2000) المحيطات وقانون البحار، الدورة الخامسة والخمسون، تقرير الأمين العام، أمريكيا.
[2] المديرية العامة للعمليات المركزية (2018م): تقرير الاستعداد والجهوزية لموسم الصيف 2018م، غزة.
3 الإدارة العامة لحماية البيئة (2017م): جودة مياه شاطئ بحر قطاع غزة 2016م، سلطة جودة البيئة، غزة

4.2 معايير توزيع الأبراج في الإنقاذ البحري بقطاع غزة:

تتوزع أبراج مراقبة المصطافين والإنقاذ البحري في قطاع غزة حسب المناطق المسموح بها السباحة وفق خارطة محددة والتي تنجزها سلطة جودة البيئة بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي والدفاع المدني بتحديد الأماكن التي يصلح فيها السباحة والأماكن التي يمنع السباحة فيها وأماكن مصبات مياه الصرف الصحي كما هو موضح في شكل رقم (1) في الأعلى

وبالتالي يتم تحديد توزيع أماكن الأبراج والاستراحات وفق المخاطر الناجمة عن مناطق التلوث في البحر؛ بحيث يتم تحديد المسافة بين برج المراقبة والبرج الآخر من (200-300م) حسب كثافة استجمام المواطنين.[1]

جدول (1) يوضح عدد الأبراج والمنقذين موزعين على المحافظات والبلديات[2]

م	البلديات	المحافظة	عدد المنقذين	عدد الأبراج
1	بيت لاهيا	شمال غزة	34	15
2	غزة	غزة	34	10
3	الزهراء	الوسطى	18	10
4	النصيرات		8	4
5	الزوايدة		17	9
6	دير البلح		19	10
7	خان يونس	خان يونس	51	28
8	رفح	رفح	29	14
الإجمالي			210	100

يتبين من جدول (1) أنه:

تم توزيع (100) برج إنقاذ بحري على ما يقارب (42) كم طولي على شاطئ قطاع غزة وبالتالي يكون نصيب كل برج من العاملين (2.1) شخص لكل برج إنقاذ مما يساهم في إجهاد الطواقم العاملة، إذ يشار إلى أن عمل رجال الإنقاذ البحري (12) ساعة دوام من الساعة (8) صباحاً إلى (8) مساءاً بشكل يومي مما يجهد الطواقم العاملة ويتسبب في ضغط العمل عليهم. ويتبع ما يقارب (10) أبراج إنقاذ بحري تحت تصرف بلدية غزة من إدارة وإشراف ومتابعة دون تدخل طواقم الدفاع المدني في منطقة الشيخ عجلين، إذ أن المعايير المتبعة تخضع لتقييم محلي وفق حالة الشاطئ والكثافة البشرية التي تتواجد على الشواطئ.

ويقدر المختصون أن المسافة التي يجب أن تقع بين أبراج الإنقاذ البحري لا يتجاوز (150م) طولي بحيث يخضع تحت سيطرة برج الإنقاذ (75م) طولي من كل اتجاه وذلك لسهولة وسرعة وصول طاقم الإنقاذ لحالات الغرق حيث أن مسافة الجري للمنقذ لا تتجاوز (75م) حتى دخوله للبحر، مع الأخذ بالاعتبار القوة البدنية لكل شخص من طواقم الإنقاذ والعمر السني لهم.[3]

5.2 وسائل النجاة والإنقاذ:

وهي عبارة عن الوسائل التي يستخدمها المواطنون أو رجال الإنقاذ للنجاة من حوادث الغرق وبعضها وسائل فردية يجب أن تتوفر في المركبات السياحية أو مع المواطنين المستجمين على شاطئ البحر مثل:[4]

---

[1] أبو نقيرة، أسامة (2018/9/13م): مدير دائرة الصحة والبيئة، بلدية رفح، فلسطين.

[2] إدارة الإنقاذ البحري (2016م): دراسة حالات الغرق، المديرية العامة للدفاع المدني ، غزة

[3] أبو مرزوق،وائل (2016/10/10م): مقابلة مع مدير الإنقاذ البحري – رفح، المديرية العامة للدفاع المدني،رفح،الساعة 11 صباحاً.

[4] المنظمة البحرية الدولية- مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2010): الإنقاذ في البحار، المنظمة البحرية الدولية، أوروبا.

- سترات النجاة (Life jacket) والأحزمة والصِّدارات، ومعظمها محشو بالفلين أو منفوخة بالهواء.
- أطواق النجاة وهي عبارة على حلقات دائرية محشوة بالفلين أو الخشب الخفيف ويمكن أن تكون مع رجال الإنقاذ تعطى للمعرضين للغرق.
- أطواق النجاة القابلة للنفخ: وهي عبارة عن أقمشة مطاطية قابلة للنفخ تلقائياً وتستخدم كثيراً في السفن السياحية و التجارية، وسفن رجال الإنقاذ البحري.
- قوارب النجاة: هي عبارة عن حسكات تستخدم في عمليات الإنقاذ وتعمل على البنزين وتستخدم لعمليات الإنقاذ البعيدة عن الشاطئ، ويجهز جانبيها بحزام من الحبال للامساك به.

3.الإطار العملي ومنهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المقابلات مع (4) من المختصين في الإنقاذ البحري لمناقشة مخرجات التقارير الصادرة عن المديرية العامة للدفاع المدني وتحليل محتوى التقارير الخاصة بعمليات الإنقاذ البحري من العام 2010حتى العام 2016م وذلك حسب المحافظات، وحسب حالات الوفاة والانتشال.

3.1 إحصائية خدمات الإنقاذ البحري من قبل الطواقم

اختلفت الإحصائيات الخاصة بحالات الوفاة الناتجة عن الغرق وكذلك الإصابات السنوية ويشير جدول رقم (2) إلى إحصائيات الأضرار والخسائر البشرية خلال 2010-2016م حسب المحافظات.

صنفت المديرية العامة للدفاع المدني حالات الغرق إلى غرق مميت وهو الذي ينتج عنه وفاة الشخص الغريق، وغرق غير مميت وهو يتعلق بمن يتعرض للغرق ومن ثم يتم إنقاذه ويبقى على قيد\ الحياة ولكن يتم تصنيف هذا النوع ما بين أشخاص يتعافون بشكل عاجل أو يعانون من أمراض قد تسبب في توقف أحد وظائف الجسم الأساسية.

وقد بلغت إجمالي حالات الغرق خلال فترة 2010م وحتى 2016م (8891) حالة غرق منها (71) خالة غرق مميت، وقد سجلت حالات الغرق أعلى معدل بواقع (28) حالة غرق مميت ويرجع ذلك لارتفاع كثافة المواطنين أثناء وجود طواقم الإنقاذ البحري.

جدول (2) يوضح إجمالي حوادث الإنقاذ البحري خلال الفترة 2010-2016م موزعة على المحافظات[1]

م	المحافظة	السنة	حالات الانتشال	حالات الوفاة قبل الموسم	حالات الوفاة قبل الدوام	حالات الوفاة أثناء الدوام	حالات الوفاة بعد الدوام	نطاق بلدية غزة	حالات الوفاة خارج النطاق
1	محافظة الشمال	2010	269	-	-	1	1	-	-
2		2011	506	1	-	-	-	-	-
3		2012	206	-	-	1	1	-	-
4		2013	183	-	-	-	1	-	-
5		2014	177	-	-	2	1	-	3
6		2015	270	-	-	-	-	-	-
7		2016	211	-	-	3	-	-	1
إجمالي شمال غزة			1822	1	-	7	4	-	4
1	محافظة غزة	2010	538	-	-	1	-	-	-
2		2011	665	1	-	1	1	-	-
3		2012	203	-	-	1	-	-	-
4		2013	178	2	1	1	1	-	-
5		2014	85	-	-	-	-	-	-
6		2015	310	-	-	1	1	-	-
7		2016	267	-	-	-	1	5	2
إجمالي غزة			2246	2	1	4	4	5	2
1	محافظة الوسطى	2010	291	-	-	-	2	-	-
2		2011	402	-	-	-	-	-	-
3		2012	132	-	-	2	-	-	-
4		2013	154	1	-	-	1	-	-
5		2014	131	-	-	4	-	-	-
6		2015	155	-	-	-	-	-	-
7		2016	179	-	1	-	1	-	-
إجمالي الوسطى			1444	1	1	6	4	-	-
1	محافظة خان يونس	2010	618	1	-	2	1	-	-
2		2011	350	-	1	3	-	-	-
3		2012	35	-	-	-	1	-	-
4		2013	148	1	-	-	2	-	-
5		2014	214	-	-	1	1	-	-
6		2015	244	-	-		-	-	-
7		2016	196	-	-	2	1	-	-
إجمالي خان يونس			1805	2	1	7	6	-	-
1	محافظة رفح	2010	305	1	-	-	-	-	-
2		2011	133	-	-	-	-	-	-
3		2012	275	-	-	-	2	-	-
4		2013	137	-	-	2	2	-	-
5		2014	175	-	-	-	-	-	-
6		2015	246	-	-	1	-	-	-
7		2016	232	-	-	1	-	-	-
إجمالي رفح			1503	1	-	4	4	-	-
الإجمالي العام للمحافظات			8820	7	3	28	22	5	6

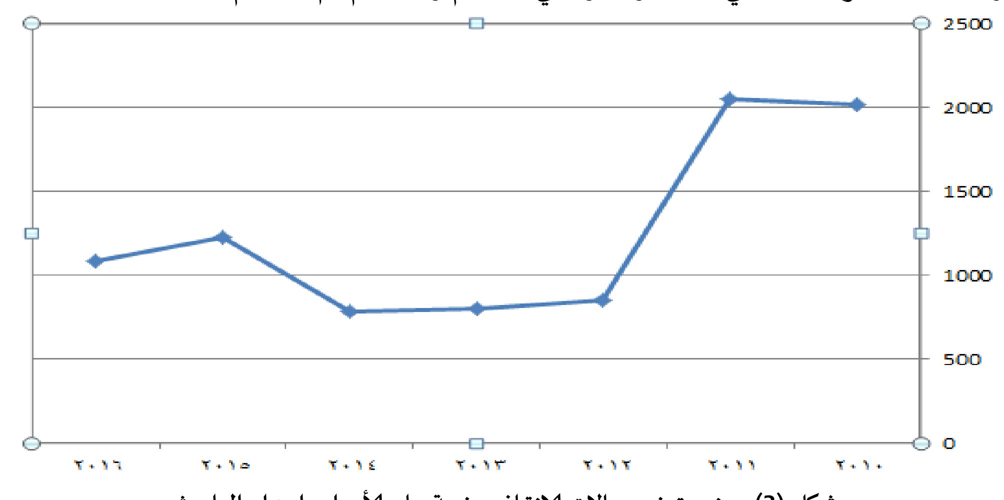
[1] إدارة الإنقاذ البحري (2016م): دراسة حالات الغرق، المديرية العامة للدفاع المدني ، غزة

يبرز جدول (2) أن:

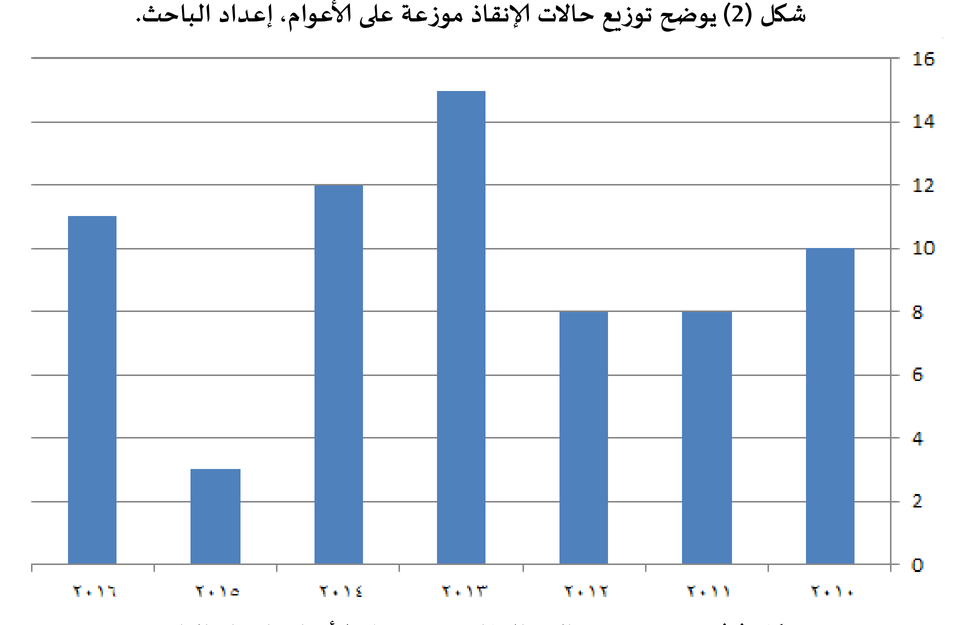
- عدد حالات الإنقاذ البحري خلال الأعوام 2010- 2016م وحالات الوفاة وفق التصنيفات المعتمدة من الدفاع المدني الفلسطيني، حالات الوفاة خلال الأعوام السبعة الماضية قبل الموسم بلغت (7) حالات ما بين شهر نوفمبر حتى مارس، أما حالات الوفاة قبل ساعات الدوام الساعة (8) صباحاً بلغت (2) حالة، أما حالات الوفاة أثناء الدوام (28) حالة، وحالات الوفاة بعد الدوام أي بعد الساعة الثامنة مساءاً (22) حالة وحالات الوفاة خارج النطاق (6) حالات وفي نطاق بلدية غزة في العام 2016م بلغت (5) حالات وفاة، ويتبين أن أغلب حالات الوفاة في فترة الدوام وما بعد الدوام، ويعزو الباحث ذلك لقلة طواقم الإنقاذ البحري والغرق في الفترة التي لا يتوفر بها العاملين بالإنقاذ البحري.

- سجلت حالات الغرق المميت (71) حالة أعلاها حالات الوفاة أثناء الدوام والتي كانت (28) حالة بنسبة 40% تقريبًا، وأقلها (3) ما قبل الدوام في فترة ما بعد الفجر.

يشير شكل (2) إلى مخطط توزيع حالات الغرق على الأعوام (2010-2016م) ويلاحظ أن معدل حالات الإنقاذ انخفض في الأعوام ما بين 2012-2016 إلى أكثر من 50% ويرجع ذلك إلى حجم الجهود التي يبذلها طواقم الإنقاذ البحري، أما شكل (3) يوضح معدل ارتفاع حالات الوفاة والتي كانت أعلى حالات في العام 2013م تلاها 2014م ثم 2016م وأقل حالات الوفاة كانت في 2015 وتساوت في 2011م و 2012م ثم 2010م.



شكل (2) يوضح توزيع حالات الإنقاذ موزعة على الأعوام، إعداد الباحث.



شكل (3) يوضح توزيع حالات الوفاة موزعة على الأعوام، إعداد الباحث

2.3 فترات الدوام وتوزيع الطواقم:

يعمل الآن في طواقم الإنقاذ البحري ما يقارب (210) منقذًا بحريًا خلال عام 2016 من الموظفين في الدفاع المدني وهذا العدد لا يلبي الاحتياجات الخاصة بتقديم خدمات الإنقاذ البحري، مما استدعى الدفاع المدني بالتشاور مع الشركاء بضرورة البحث عن بدائل تساعد في رفع عدد طواقم الإنقاذ البحري على بند التشغيل المؤقت بالتعاون مع وزارة العمل واللجنة اليابانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من منتصف يونيو حوالي (195) للعمل بصورة مؤقتة.[1]

يتطلب العمل على أبراج الإنقاذ البحري وجود على الأقل عدد (2) منقذًا بحريًا على الأقل في الوضع الطبيعي وفي أيام الذروة والإجازات والخميس والجمعة والسبت من كل أسبوع (3) منقذين في نفس الوقت إضافة إلى أن يكون دوام المنقذ البحري (6) ساعات يومياً حتى يستطيع تقديم أفضل خدمة للمصطافين، و(12) ساعة في أيام الإجازات والخميس والجمعة والسبت من كل أسبوع.[2]

3.3 الدورات التدريبية:

بلغت عدد الدورات خلال موسم 2016 للسباحة المبتدئة ما يقارب (17) دورة تدريبية بواقع (600) متدرب وهذا العدد يعتبر قليلًا جداً بالنسبة لكثافة المواطنين خلال فترة الصيف على الشاطئ، ويرجع ذلك لوجود مراكز خاصة تعطي دورات سباحة متنوعة وهذه المراكز لا يوجد عليها رقابة من الجهات المختصة كالدفاع المدني.[3]

4.3 استجابة الإسعاف والطوارئ لحوادث الغرق:

يساهم الدفاع المدني من خلال إدارة الإسعاف والطوارئ وبالتنسيق مع وزارة الصحة والخدمات الطبية العسكرية بالتعامل مع الحالات التي تستدعي تقديم خدمات الإسعاف الأولي لها في الميدان، أو نقلها إلى أقرب مستشفى للتعامل معها كحالات الغرق غير المميت أو الإصابات خلال عمليات السباحة أو الحالات المرضية المتواجدة على الشاطئ ويبين جدول (3) حجم خدمات الإسعاف المقدم من الجهات ذات العلاقة.

جدول (3) يوضح خدمات الإسعاف المقدمة خلال موسم الصيف على البحر[4]

الحالات	الدفاع المدني	الصحة	الخدمات الطبية	الإجمالي
غرق غير مميت	31	0	3	34
غرق مميت	6	0	0	6
إسعاف في الميدان	75	0	22	97
حالات مرضية وإصابات	69	0	7	76
الإجمالي	164	0	32	196
عدد الحالات التي تم تحويلها	96	0	10	106

5.3 العوامل المسببة لزيادة أعداد الغرق

بعد تحليل البيانات التي حصل عليها الباحث ظهر للباحث العديد من العوامل المؤثرة في زيادة أعداد الغرق في قطاع غزة ومن أهمها ضعف الاهتمام بهذا الجانب الحيوي والهام من قبل الحكومة وقلة الدعم اللوجستي

---

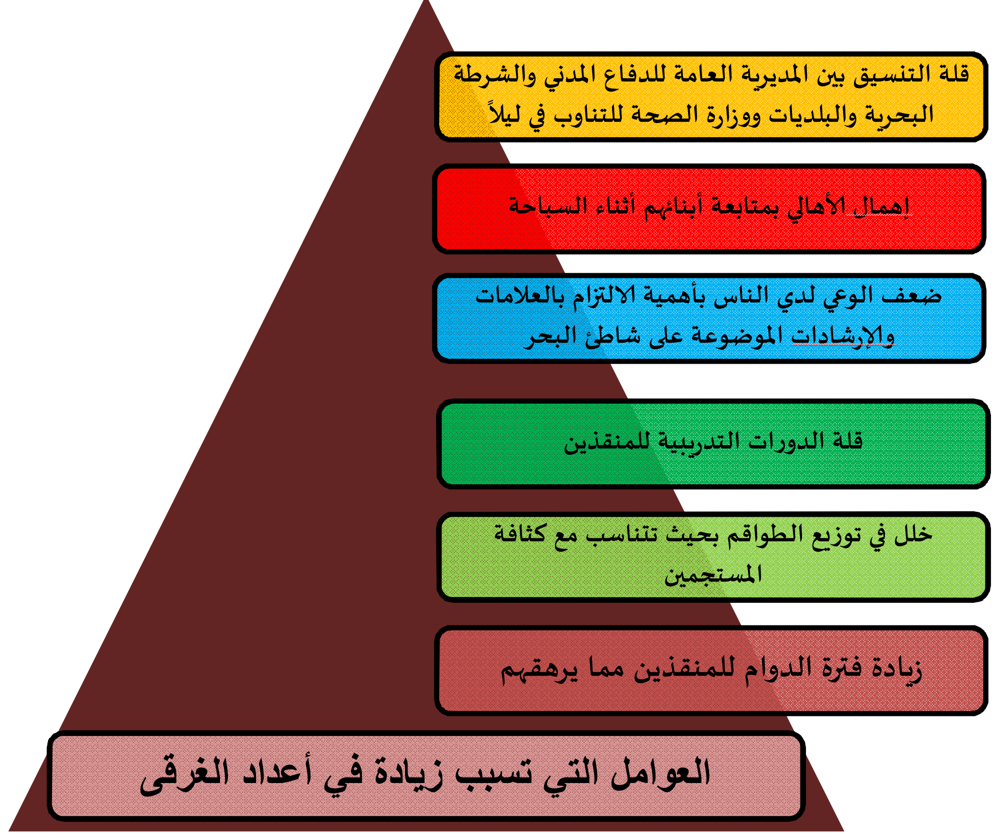
[1] وحدة التنظيم والإدارة (2017م): تقرير شئون الموظفين لعام 2016م، المديرية العامة للدفاع المدني، غزة.

[2] مرسى،محمد (2016/9/15م) مقابلة مع مدير دائرة التدريب البحري، الدفاع المدني،غزة، الساعة 11 صباحاً.

[3] إدارة التدريب (2017م): تقرير النشاطات التدريبية السنوي لعام 2016م، المديرية العامة للدفاع المدني، غزة.

[4] إدارة الإسعاف والطوارئ (2016م): تقرير خدمات الإسعاف لموسم الإنقاذ البحري في قطاع غزة، المديرية العامة للدفاع المدني، غزة.

لتحقيق متطلبات الحماية المجتمعية ويظهر شكل رقم (4) أهم العوامل التي تساهم في زيادة أعداد الغرق في قطاع غزة.



شكل رقم (4) العوامل التي تتسبب في زيادة أعداد الغرق

6.3 التهديدات التي تواجه مقدمي خدمات الإنقاذ البحري:

توصل الباحث إلى أنه هناك العديد من المخاطر التي يمكنها أن تؤثر على جودة الخدمة التي يقدمها المنقذين والتي تمثلت فيما يلي:

- ضعف الرؤية الليلية على شاطئ البحر مما يؤثر على عدم القدرة على تقديم الخدمات ليلًا.
- زيادة الضغط والإجهاد على المنقذين خلال شهور الصيف لقلة أعدادهم.
- إمكانية تعرضهم للغرق أثناء تقديم الخدمات لهم.
- تعرضهم للإصابات والشد العضلي إثناء السباحة.
- تعرضهم للكسور نتيجة الصخور.

4 النتائج والتوصيات:

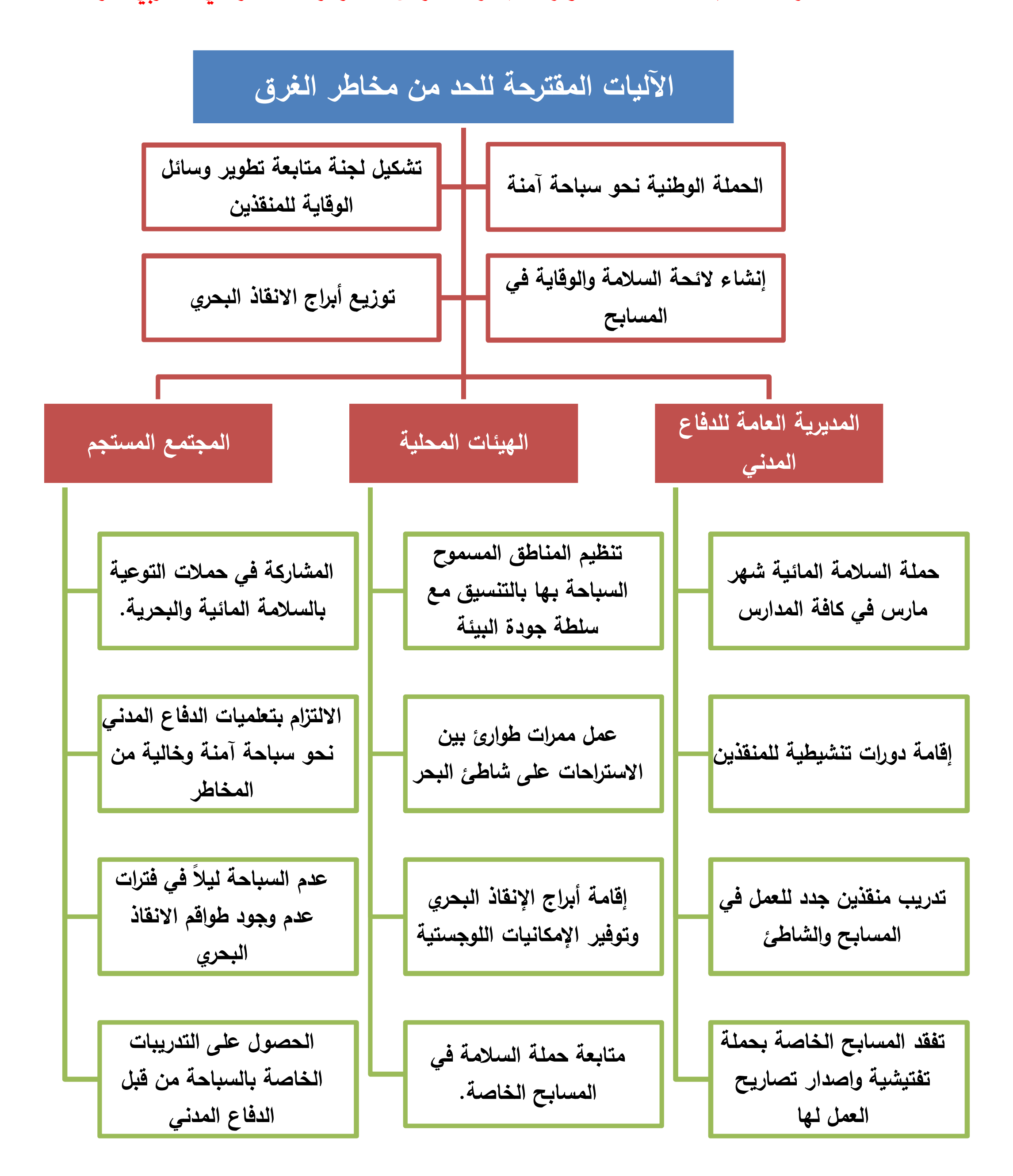
1.4 النتائج

- سجلت عدد حالات الغرق 8891 حالة غرق منها (71) حالة غرق مميت.
- بلغت عدد حالات الغرق غير المميت (8820) حالة غرق سجل أعلاها محافظة غزة بواقع (2246) حالة وأدناها محافظة الوسطى بواقع (1444) حالة غرق.
- بلغ أعلى معدل لحالات الغرق المميت في محافظة غزة بواقع (18) حالة، بينما أقل معدل في محافظة رفح بواقع (9) حالات غرق مميت.

- عدد حوادث الغرق في المواسم السابقة كانت في انخفاض عن موسم 2010 و2011م.
- الحاجة لإيجاد نقاط شرطية على الساحل تهتم بمتابعة تعليمات الدفاع المدني الخاصة بمنع السباحة الليلية.
- كلما زاد عمر المنقذ تقل قدرته على تنفيذ المهام الموكلة له مما يؤثر على سرعة الاستجابة لحوادث الغرق.
- يرجع انخفاض نسبة حالات الغرق خلال الأعوام الخمسة السابقة إلى قدوم شهر رمضان في الصيف.
- عدم وجود لائحة مختصة بالوقاية والسلامة في المسابح ضمن قانون الدفاع المدني رقم (3) لعام 2000م أسوة بباقي المنشآت والحرف والصناعات.
- مراكز تدريب السباحة غير مرخصة من الجهات المؤهلة في هذا المجال.
- الحاجة لزيادة عدد المنقذين بحيث يتمكن المنقذ من العمل بما لا يزيد عن (6) ساعات في اليوم.
- الحاجة لرفع عدد المنقذين في الفترات المسائية على كل برج مراقبة إلى (2) منقذ بحري.

2.4 التوصيات:

- تجهيز حملات للسلامة البحرية شهري فبراير ومارس من كل عام وتشمل المدارس والمساجد والمؤسسات لشرح إجراءات السباحة والإشارات والتيارات البحرية.
- أن تتحمل البلديات ووزارة الحكم المحلي المسئولية في توفير ما يلزم المتطلبات اللوجستية لطواقم الإنقاذ البحري في شهر مارس من كل عام كونها الجهة الوحيدة المستفيدة من إيرادات الشاطئ.
- إنشاء مشاريع أبراج إنقاذ بحري رئيسية بكاميرات مراقبة مرتبطة بشاشات بغرف عمليات الإنقاذ البحري.
- تشريع إجراءات قانونية وجزائية صارمة من قبل الشرطة البحرية لكل من يسبح بعد الغروب.
- تطبيق إجراءات السلامة المائية في المسابح وأن يكون منقذًا معتمدًا من الدفاع المدني في المسابح الخاصة.
- تطبيق لائحة السلامة والوقاية العامة في المسابح وأن يتم المتابعة والترخيص بشكل سنوي من البلديات والدفاع المدني الفلسطيني.
- ألا يزيد عمر رجل الإنقاذ البحري عن (40) عامًا، وذلك مما يساعد على سهولة الحركة والاستجابة.
- عمل حملة وطنية للتدريب على السباحة للمواطنين بالتنسيق مع المؤسسات والمراكز الشبابية.
- تقديم مشاريع لدعم وتطوير إمكانيات الإنقاذ البحري بالتنسيق بين البلديات والمؤسسات الدولية.
- تنفيذ الآليات المقترحة في شكل (5) والتي تساهم في الحد من مخاطر الغرق.



شكل رقم (5) يوضح الآليات المقترحة للحد من مخاطر الغرق

3.4. تطلعات مستقبلية:

- إعداد مشروع ضخم وممول من الجهات المانحة لإنشاء ثلاثة مسابح ذات مواصفات عالمية في الدفاع المدني الفلسطيني وإطلاق حملة السلامة البحرية في مطلع مارس من كل عام، وعقد دورات سباحة مبتدئة ومتوسطة ومتقدمة للمواطنين، مع البدء في سلسلة من اللقاءات التثقيفية الخاصة بطلاب المدارس والجامعات من شهر فبراير حتى مارس سنوياً وهذا يتطلب من الدفاع المدني تجهيز طواقم مؤهلة تساهم في تثقيف الطلاب وذلك ويتم تجهيز الدورات التدريبية في بداية الإجازة الصيفية.

- تشكيل لجنة وطنية من أصحاب العلاقة كالدفاع المدني، والنيابة العامة وممثلين عن البلديات، ووزارة الحكم المحلي، وزارة العمل، وزارة الصحة، والشرطة البحرية، وغيرها؛ وذلك لمتابعة تطوير إمكانيات الإنقاذ البحري، وينبثق منها لجنة خاصة بكل محافظة على حدا.

5. المراجع:

- القران الكريم، سورة المائدة.
- إدارة الإنقاذ البحري (2016م):تقرير حوادث وحالات الغرق، المديرية العامة للدفاع المدني غزة.
- إدارة الإسعاف والطوارئ (2016م): تقرير خدمات الإسعاف لموسم الإنقاذ البحري في قطاع غزة، المديرية العامة للدفاع المدني، غزة.
- إدارة التدريب (2017م): تقرير النشاطات التدريبية السنوي لعام 2016م، المديرية العامة للدفاع المدني، غزة.
- إدارة الإنقاذ البحري (2017م): تقرير موسم الإنقاذ البحري لعام 2016م.المديرية العامة للدفاع المدني،غزة.
- الإدارة العامة لحماية البيئة (2017م): جودة مياه شاطئ بحر قطاع غزة 2016م، سلطة جودة البيئة، غزة
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (2000) المحيطات وقانون البحار، الدورة الخامسة والخمسون، تقرير الأمين العام، أمريكيا.
- المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني (2017): التقرير السنوي لعام 2016م، وحدة التخطيط والتطوير، غزة، فلسطين.
- المديرية العامة للعمليات المركزية (2018م): تقرير الاستعداد والجهوزية لموسم الصيف 2018م، غزة.
- المنظمة البحرية الدولية- مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2010): الإنقاذ في البحار، المنظمة البحرية الدولية، أوروبا.
- عبد الكريم، خالد (2019م): دراسة استراتيجية لسباحة النجاة واستجابات الطوارئ للحد من حوادث الغرق غير المقصودة للأطفال، مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية، عدد خاص بمناسبة المؤتمر العلمي لقسم علوم الصحة الرياضية 25فبراير 2019م بالغردقة، مصر.
- مرسى، محمد (2016/9/15م) مقابلة مع مدير دائرة التدريب البحري،الدفاع المدني، غزة، الساعة 11 صباحاً.
- وحدة التنظيم والإدارة (2017م): تقرير شئون الموظفين لعام 2016م، المديرية العامة للدفاع المدني، غزة.
- Abdelkarem, Khaled (2013),SFL Safety Specific Exercises to Prevent Drowning, Assiut University, Egypt Second Sport Science in the Heart of the Arab Spring Sport education Faculty Asyut Uni& Otto von Guericke Magdeburg Uni Germany Hurghada
- Barbara A. Morrongielloa, Megan Sandomierskia, David C. Schwebelb, and Brent Hagelc (2013) ,Are agents just treading water? The impact of participation in swim lessons on parents' judgments of children's drowning risk, swimming ability, and supervision needs, Accident Analysis and Prevention, 50 1169– 1175.

المقابلات:

- أبو مرزوق، وائل (2016/10/10م): مقابلة مع مدير الإنقاذ البحري – رفح، المديرية العامة للدفاع المدني، رفح، الساعة 11 صباحاً.
- أبو نقيرة، أسامة (2018/9/13م): مدير دائرة الصحة والبيئة، بلدية رفح، فلسطين.
- تايه، يحيي (2016/10/6م) مقابلة شخصية: مدير إدارة الإنقاذ البحري بقطاع غزة، الدفاع المدني - غزة. الساعة 11 صباحاً.
- مرسي، محمد (2014م) الإنقاذ البحري، وزارة الداخلية والأمن الوطني، غزة.



مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



دراسة تحليلية لمراحل إدارة مخلفات الاعتداءات العسكرية على غزة

Management of The Remnants of the Three Wars in Gaza Strip

صباح أحمد محمود أبو شرخ
Sabah A. M. Abu Sharekh
ماجستير إدارة الأزمات والكوارث، كلية العلوم، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين
*Master of Crisis and Disaster Management, Faculty of Science, Islamic University, Gaza, Palestine
***Email address: Sabah.phr@gmail.com**

المستخلص

عانى قطاع غزة ذو المساحة الجغرافية الضيقة من اعتداءات عسكرية متتالية من قبل الاحتلال بين عام 2008-2012-2014م، ونتج عنها كوارث بيئية وإنسانية معقدة. ونبعت هذه الدراسة من الحاجة الملحة لإدارة هذه المخلفات بشكل سليم مما يقلل من مخاطرها. هدفت الدراسة إلى معرفة أنواع المخلفات الحربية وطريقة تدويرها للاستفادة منها. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وجمع المعلومات وتحليل تقارير الجهات المختصة في تقييم المخلفات الناتجة عن الأعمال العسكرية. توصلت الدراسة إلى أنه تم إعادة تدوير جزء كبير من المخلفات الإنشائية فقط أما باقي المخلفات فقد تم التخلص منها بالحرق أو في مكبات النفايات المعتمد من مجلس النفايات الصلبة في قطاع غزة. وتم استخدام أساليب علمية ضمن الإمكانات المحدودة ورقابة القطاعات الحكومية والخاصة في عمليات تصنيف الركام والمخلفات ما بين خطرة وغير خطرة دون الفحص الكيميائي لها. *وأوصت بإتباع طرق علمية حديثة للتقليل من مخاطرها وإعادة تدويرها بشكل سليم حسب القوانين البيئية المحلية والدولية وبالإمكانات الموجودة في ظل الحصار المفروض على القطاع.*

الكلمات المفتاحية: قطاع غزة - المخلفات الحربية - إعادة التدوير

Abstract

Gaza Strip, which has a small geographical area, suffered successive military attacks by the occupation between 2008-2012-2014, resulting in a real ecological and humanitarian catastrophe. This study was developed from the urgent need to eliminate the remnants of attacks and to demonstrate their proper management, thereby reducing their risks.This study aimed to know the types of war waste and how to recycle it. The study adopted the descriptive and analytical approach, gathering information and analyzing the reports of the competent authorities in the evaluation of waste resulting from military actions. The study found that a large part of the construction waste was recycled only, while the rest of the waste was disposed of by burning or by placing it in the waste dumps approved by the Solid Waste Board in Gaza Strip. And recommended the use of modern scientific methods to reduce the risk and recycling properly according to local and international environmental laws and the possibilities under the siege imposed on the sector.

***Keywords:** Gaza Strip –War remnants - Recycling- Military Attacks*

الملخص المفاهيمي

يعاني قطاع غزة من الحصار الاسرائيلي الخانق والاستهدافات العسكرية من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي بشكل متكرر خلال العقد الماضي، مما رفع من إنتاج المخلفات الحربية التي لها تأثيرات وأضرار بيئية خطيرة على الإنسان، وتتنوع المخلفات الناتجة عن الاعتداءات العسكرية والتي يمكنها أن تدمر الحياة الطبيعية لفترات زمنية قادمة، مما يتطلب آليات واضحة للتعامل معها والتخلص الآمن منها؛ وذلك بعد الاستغلال الأمثل لما يتاح تدويره واستخدامه مرة أخرى.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي



الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لتطوير إدارة المخلفات الناتجة عن الأعمال العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة

دراسة تحليلية لمراحل إدارة مخلفات الاعتداءات العسكرية على غزة 2008-2012-2014م

من خلال الاطلاع على تقييم الأثر البيئي للاعتداءات العسكرية على قطاع غزة 2014م، ودراسة (صرصور، 2014م)، ودراسة (المغير، 2017م) ظهر للباحثة أن هناك مشكلة تحتاج إلى دراسة وتعمق تتعلق بطبيعة المخلفات الناتجة عن الأعمال العسكرية ضد قطاع غزة وتنوع المخلفات ما بين صلبة والكترونية وإشعاعية، وخطرة وغير خطرة.

هدفت الدراسة لتحليل مراحل إدارة مخلفات الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة لعام (2008م)، وعام (2012م)، وعام (2014م)

تم اعتماد المنهج الوصفي الذي يوصف حالة المخلفات الحربية ومراحل إدارتها، والمنهج التحليلي الذي يحلل تقارير الجهات المختصة والتعامل مع مخرجات المخلفات وكيفية التخلص الآمن منها.

توصلت الدراسة إلى أنه تم إعادة تدوير جزء كبير من المخلفات الإنشائية فقط أما الباقي تم التخلص منه بالحرق أو وضعها بمكبات النفايات المعتمد من مجلس النفايات الصلبة. واستخدمت أساليب علمية ضمن الإمكانات المحدودة ورقابة القطاعات المختلفة في عمليات تقسيم الركام والمخلفات ما بين خطرة وغير خطرة دون فحصها.

أوصت بإتباع طرق علمية حديثة للتقليل من مخاطرها وإعادة تدويرها بشكل سليم حسب القوانين البيئية المحلية والدولية وبالإمكانات الموجودة في ظل الحصار المفروض على القطاع، وتطبيق الإستراتيجية الوطنية المقترحة للتعامل مع المخلفات.

المقترحات: إنشاء وحدة مختصة بالتعامل مع المخلفات تتبع هذه الوحدة إدارياً إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان أو مجلس النفايات الصلبة، وتتكون هذه الوحدة من الأقسام التالية:

- قسم التواصل المؤسساتي: يهدف هذا القسم للتواصل مع المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة المباشرة بالموضوع.
- قسم المواد الخطرة: ويسعى هذا القسم للتعامل المباشر مع المخلفات الخطرة ونوعيتها وتصنيفها وفق الأسس العلمية الصحيحة.
- قسم الفحص والمختبرات: ويهتم هذا القسم بالفحص المبدئي والنهائي للمخلفات بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- قسم التوثيق والدراسات: يعمل هذا القسم على توثيق جميع مراحل التعامل مع المخلفات والنتائج التي تخرج من المختبرات وإعداد الدراسات المختصة وتصديرها للإعلام.
- قسم الفرز: يعمل هذا القسم على توجيه العاملين على عمليات الفرز وفق الأسس والمعايير الدولية الصحية.
- قسم المعالجة: يهتم بعمليات المعالجة بعد الفرز وإعادة التدوير والاستخدام
- قسم الشئون الإدارية والمالية: يختص بدراسة المشاريع وتقديمها للجهات المانحة لتمويلها.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

تعرض قطاع غزة ذو الكثافة السكانية العالية والتي وصلت إلى حوالي2مليون نسمة،[1] إلى العديد من التهديدات الحياتية والبيئية وكان أبرزها الاعتداءات العسكرية التي توالت عليه، إذ برز تأثيرها السلبي على كافة النشاطات البشرية المعتادة، كالمنشآت والمباني والمصانع والطرق والمزارع والبني التحتية. مما استدعى إيجاد حلول ضمن الإمكانات المحدودة للحد من مخاطرها؛وذلك ضمن الإمكانيات المتاحة. إذ تمثل التجارب السابقة عنصراً هاماً في آليات التعامل مع مخرجات الكوارث الحربية فور الانتهاء منها وخاصة أنها فرصة للاستفادة القصوى من ركام المباني وإعادة استخدامه وتدويره ضمن عمليات التأهيل والإعمار كما حدث في تجربة مدينة وراسو بعد الدمار الذي تركته الحرب بين البولنديين والقوات النازية عام 1944م.حيث تمكنت من استخدام 85%من ركام المباني وإعادة البيئة التراثية لتاريخها الماضي؛ وذلك يعتبر انجاز في توفير الموارد الاقتصادية والمالية على الدولة، كما وساهم المواطنون في إعادة بيئتهم لطبيعتها السابقة للحرب مما جعلها تأخذ أفضل تجربة عالمية في إعادة التأهيل والإعمار المستدام.[2]

2.1 مشكلة الدراسة

من خلال الاطلاع على تقييم الأثر البيئي للاعتداءات العسكرية على قطاع غزة 2014م، والدراسات السابقة المتعلقة في هذا المجال ظهر للباحثة أن هناك مشكلة تحتاج إلى دراسة وتعمق تتعلق بطبيعة المخلفات الناتجة عن الأعمال العسكرية ضد قطاع غزة وتنوع المخلفات ما بين صلبة والكترونية وإشعاعية وغيرها ومن هنا برزت عدة تساؤلات:

- ما هي أنواع المخلفات الناتجة عن الاعتداءات العسكرية؟
- كيف تمت إدارة المخلفات الناتجة عن الأعمال العسكرية في قطاع غزة؟

3.1 أهداف الدراسة

- توضيح تأثير حجم الدمار الناتج عن الثلاث اعتداءات عسكرية على زيادة المخلفات.
- بيان مراحل إدارة النفايات الحربية على قطاع غزة.
- مقارنة بين طرق إدارة المخلفات الحربية في الاعتداءات العسكرية الثلاث 2008-2012-2014م.

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في إثراء المكتبة المحلية والعربية بالدراسات التي تساهم في توثيق ما ينتج عن تلك الاعتداءات على قطاع غزة، وتوفير دراسة تحليلية لأنواع المخلفات يمكن الرجوع لها من قبل الباحثين والمؤسسات، وحاجة المجتمع للمعرفة بأنواع ومراحل التعامل مع المخلفات الناتجة عن الاعتداءات العسكرية.

5.1المنهجية

تم اعتماد المنهج الوصفي الذي يوصف حالة المخلفات الحربية خلال الاعتداءات العسكرية الثلاثة والمراحل التي تقوم بها الجهات ذات العلاقة في إدارة مخلفات الاعتداءات العسكرية، والمنهج التحليلي الذي يحلل تقارير الجهات المختصة ومراحل التعامل مع مخرجات المخلفات الحربية وكيفية التخلص الآمن منها، وكذلك وصف تحليلي لتصنيفات المخلفات الناتجة عن الاعتداءات العسكرية وما تخلفه من دمار للمباني والمقدرات الوطنية.

[1] مركز الإحصاء الفلسطيني (2018):**النتائج الأولية لمسح المباني والسكان والمنشآت**، فلسطين، رام الله.
[2] المغير، محمد، (2016): **خطة الحماية البيئية في قطاع غزة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، مصر.

6.1الدراسات السابقة

1.6.1 دراسة (المغير، 2017) أثر مخلفات المباني المستهدفة على البيئة في غزة.[1]

هدفت الدراسة البحثية إلى بيان أثر مخلفات الركام الناتج عن استهداف المباني ومدى تأثيرها على تدهور البيئة الطبيعية. اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف كافة المخلفات التي نتجت عن استهداف المباني والمنشآت خلال الاعتداءات العسكرية على غزة 2014م، وتحليل التدخلات التي قدمتها المؤسسات والمنظمات المختصة في التعامل معها والتخلص الآمن منها. خلصت الدراسة إلى الحاجة لتشريع الأنظمة المتعلقة بالتعامل مع المخلفات الحربية ودليل وطني للتخلص منها، وأن كمية الركام الناتج عام 2014م يفوق أربعة أضعاف اعتداء 2008م و2012م، وذلك أن كمية الأسلحة توازي سبعة أضعاف الاعتداءين السابقين، وأن الاحتلال الاسرائيلي يتعمد تدمير البيئة الفلسطينية باستهدافها المباشر بالأسلحة، واستهداف الاقتصاد الفلسطيني. أوصت الدراسة تجريم الاحتلال الاسرائيلي بمنع استهداف المنشآت والمباني المدنية، وتوفير أجهزة مخبرية لفحص الركام الملوث، وفرز الركام إلى ملوث بفعل الأسلحة ومخلفاتها وغير ملوث يمكن الاستفادة منه، وكيفية التعامل مع مخلفات البناء الملوثة باليورانيوم المنضب.

2.6.1 دراسة (صافي، 2015م): الحرب على قطاع غزة 2014م تقييم الأثر البيئي للحرب على غزة باتباع المنهجية التشاركية.[2]

هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار البيئية الناتجة عن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة 2014م، وبيان الآثار البيئة المحتملة واللاحقة، ولتحقيق الأهداف اتبعت الدراسة المنهج التشاركي لفعاليته في جمع البيانات المتعلقة بالدراسات في المناطق المتضررة؛ وذلك من خلال المجموعات البؤرية المركزة، وتحليل تقارير الجهات الرسمية المختصة في الحماية البيئة من الاعتداءات العسكرية والمقابلات مع (10) خبراء، وذلك لمناقشة النتائج التي توصلت لها المجموعات البؤرية في (8) مجالات عقدت على مستوى الهيئات المحلية ال (25) في قطاع غزة. توصلت الدراسة إلى أن جودة المياه لم تتغير رغم مرور سنة على الحرب، وأن هناك مناطق تعرضت لتلوث في المعادن الثقيلة، وأن النساء والأطفال الأكثر تضررًا من تلوث المياه بفعل محلفات الحرب، ويتأثر المجتمع المحيط من ركام المباني وكذلك من الكسارات أثناء إعادة التدوير مما يساهم في تلوث الهواء، وتأثرت التربة بالتجريف ومخلفات القصف الجوي والمدفعي مما تسبب في تضرر البيئة الزراعية، وأن هناك تغيرًا ملحوظًا في انتشار العديد من الأمراض منها أمراض الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية والسرطان. أوصت الدراسة بإيجاد تدخلات تساهم في حل مشكلات التربة واستعادة خصوبتها، وزيادة الدعم للمزارعين، وتحديد استراتيجية للنظام الصحي، وبذل المزيد من الجهود لإنعاش وحماية التنوع الحيوي.

3.6.1دراسة (صرصور، 2015م) أثر العدوان الأخير على مناحي البيئة في المحافظات الجنوبية (2014م)[3]

هدفت الدراسة إلى بيان الأثر السلبي للاعتداء العسكري الاسرائيلي على البيئة في قطاع غزة مابين 8 تموز- 26 أغسطس 2014م، استخدمت الباحثة منهج تحليل محتوى تقارير المؤسسات المحلية والدولية المختصة في مجال البيئة وكذلك تحليل مضمون التقارير الصحفية التي تحدثت عن الآثار البيئية. توصلت الدراسة إلى أن الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية ساهمت في التدمير الممنهج لكافة المقدرات البيئية والطبيعية، وتسببت في تعطل منشآت معالجة المياه والصرف الصحي بنسبة وصلت إلى (70%)، وتعطلت ما يقارب (30%) من البنية التحتية مما أثر على انخفاض نسبة الفرد إلى 3 لتر مياه يوميًا، وارتفعت نسبة تلوث شاطئ بحر غزة بما يقارب (70%) نتيجة تسريب مياه الصرف الصحي بعد تعطل عملها، وانتشر الضوضاء وتلوث الهواء والتغير في خواص التربة نتيجة تجريف الأراضي، وانتشار التلوث

---

[1] المغير، محمد،(2017): **أثر مخلفات المباني المستهدفة على البيئية في غزة**، مجلة جيل حقوق الإنسان، العام الرابع، العدد 22، طرابلس ص85-107.

[2] صافي، أحمد،(2015م): **الحرب على قطاع غزة 2014م- تقييم الأثر البيئي للحرب على غزة باتباع المنهجية التشاركية**، شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطيني، أصدقاء الأرض، فلسطين، بالشراكة مع مركز العمل التنموي/ معًا، بتمويل من مؤسسة هينرش بل، غزة، فلسطين.

[3] صرصور، أمل،(2015م): **أثر العدوان الأخير على مناحي البيئة في المحافظات الجنوبية "قطاع غزة" في الفترة ما بين 8 تموز - 26 أغسطس 2014م**، مكتب محافظ غزة،مستشارة الشئون البيئية لمحافظة غزة، أكتوبر2014م.

بالنفايات الصلبة لعدم مقدرة الهيئات المحلية على جمعها أثناء العدوان. أوصت الدراسة بمناشدة المجتمع الدولي بأخذ دوره في حماية البيئة الفلسطينية من التدهور، وتحميل الاحتلال مسئولية الانتهاكات التي ارتكبت بحق المواطنين والبيئة، وإزالة المكبات العشوائية التي تشكلت أثناء العدوان، والإصلاح الفوري لمرافق المياه والصرف الصحي، وإنشاء مواقع لإعادة تدوير النفايات وخاصة ركام المباني مما يساهم في دفع عجلة الاعمار والاقتصاد.

2. الإطار النظري:

منذ أربعينيات القرن الماضي عانت الأراضي الفلسطينية من الهجمات العسكرية المتتالية على الشعب الفلسطيني مما تسبب في الهجرة عام 1948م والنكسة عام 1967م وانتفاضة 1987م، وانتفاضة 2000م ومجموعة كبيرة من الهجمات العدوانية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والتي كانت أكثرها قسوة وفق ما وصفها الخبراء لتلك الواقعة بين اعتداءات عام 2008م، وعام 2012م وعام2014م. إذ أنها خلفت دماراً هائلاً استهدف كافة مناحي الحياة البشرية خاصة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والإداري والبيئي والبنى التحتية وغيرها.[1]

1.2 الخسائر التي لحقت بقطاع غزة نتيجة الاعتداءات العسكرية:

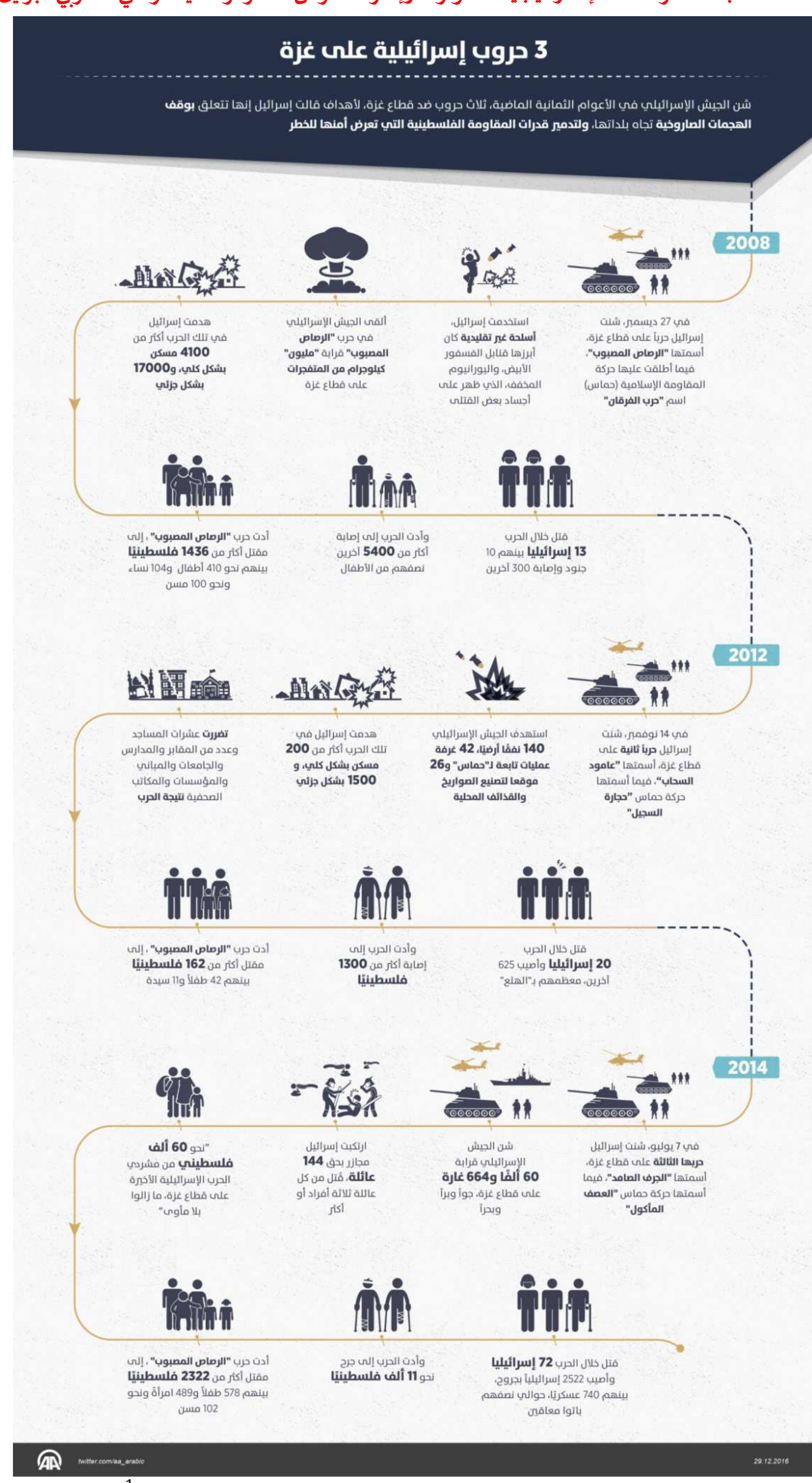
وتنوعت نسبة التدهور والدمار في كل اعتداء عسكري كما هو مبين في جدول (1) والذي يوضح حجم الدمار الناتج عن الاعتداءات العسكرية الثلاثة

جدول (1) مقارنة بين حجم الدمار الناتج عن الاعتداءات العسكرية الثلاث خلال 2004-2008م.

المنشأة	2008-2009م		2012م		2014م	
	العدد	التكلفة (مليون دولار)	العدد	التكلفة (مليون دولار)	العدد	التكلفة (مليون) دولار)
منازل مدمرة بشكل كامل	4100	200	298	14.5	10000	648
منازل مدمرة بشكل جزئي	17000	83	8000	42.2	47000	629
المساجد المدمرة (كلي وجزئي)	23	14	36	24	71	35
المباني التعليمية (كلي وجزئي)	25	53	50	4	202	69
مقرات حكومية	53	57.1	-	130	20	40
جسور	2	3	1	1.6	-	-
محطات بنزين	4	2	-	-	-	
خطوط مياه ومجاري	10	2.4	8	21	10	40
طرق بالكيلو متر	50	2	28	55	30	40
الأراضي الزراعية ومستلزماتها	-	90	-	120	-	138
سيارات خاصة بالإسعاف والدفاع المدني	20	1.5	-	-	32	3.8
محطات توليد الكهرباء	10	13	10	13.5	10	35
مصانع وورش ومنشآت تجارية	1500	19	-	213	1000	360
أسوار منازل	-	5	-	-	-	-
خسائر مباشرة	-	22	-	-	-	-
تكاليف إزالة الركام	-	600	-	-	-	15
المجموع الإجمالي للخسائر بالمليون $	22797	$1166.8	8431	$638.8	58375	$2079.8

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2014م

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس" (2014م): **تحديات إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في قطاع غزة اثر العدوان الإسرائيلي القائم،** فلسطين.



شكل رقم (1) يوضح مقارنة بين الاعتداءات العسكرية الثلاثة على غزة.[1]

---

[1] موقع وكالة الأناضول الإلكتروني (2019): 3 حروب إسرائيلية على غزة (انفوجرافيك)- تاريخ الدخول 2019/2/20م.

2.2 المفاهيم العامة

1.2.2 المخلفات الحربية: المخلفات الحربية هي ما ينتج من نفايات ناجمة عن الاستهداف المباشر للمنشآت والعناصر الطبيعية المحيطة، والاستهداف غير المباشر وتجريف الأراضي الزراعية والمناطق الحدودية.[1]

2.1.2 إدارة المخلفات الحربية: وترى الباحثة بأن الجهات المختصة لها قدرة على التنسيق مع بعضها البعض لتوزيع الصلاحيات، وتحديد آليات التعامل مع المخلفات الصلبة الخطرة وغير الخطرة والتي يمكن أن تحول المخلفات الخطرة لغير خطرة، من ثم تخزينها ونقلها وإعادة تدويرها، ويمكن أن تستخدم مرة أخرى بأمان التي لا يمكن تدويرها أو استخدامها مرة أخرى بطريقة آمنة، والمخلفات التي يصعب إزالة الخطورة منها يتم التخلص منها وفق الضوابط البيئية المتعارف عليها محلياً ودولياً.

3.2 أنواع النفايات الحربية: تصنف المخلفات الحربية إلى عدة تصنيفات:

2.3.2 من حيث مصدرها:

أولا: نفايات بلدية.

ثانيا: حربية.

ويشير شكل (2) إلى تصنيف النفايات من حيث مصدرها

تصنيف النفايات
حربية
متفجرات
الغام
صواريخ
رصاص
قذائف
مباني
طرق
زراعية
مشعة
بلدية
بلاستك
زجاج
ورق

شكل (2) تصنيف النفايات حسب مصدرها

3.3.2 من حيث النوعية

أولا: نفايات حربية.

ثانيا: نفايات الكترونية.

ثالثا: نفايات زراعية.

رابعا: نفايات مشعة.

خامسا: نفايات طبية.

سادسا: نفايات صلبة.

سابعا: نفايات إنشائية.

انظر شكل (3) الذي يوضح أنواع النفايات.

1.3.2.2 النفايات الصلبة المنزلية: يتنوع مصادر المخلفات الصلبة أثناء الاعتداءات العسكرية وخاصة ما ينتج من والطعام الجاهز ، وتصنف هذه المخلفات ما بين النفايات الصلبة العضوية التي تتكون من بقايا الطعام المنزلي والمطاعم ومراكز الإيواء، وجزء منه يتمثل في النفايات العضوية كالملابس البالية والأوراق والبلاستيك والزجاج والحديد.[2] أشارت سلطة البيئة الفلسطينية أنه أثناء الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة تعطل عمل البلديات ومجلس النفايات الصلبة؛ وذلك لصعوبة الوصول إلى مناطق تجميع النفايات وعدم مقدرة النفايات من الوصول لكافة الأماكن بسبب الحظر الاسرائيلي لحركة المواطنين والمركبات كمناطق عسكرية خاصة في المناطق الساخنة أو الحدودية،مما أدى إلى تراكم كميات كبيرة من هذه المخلفات المنزلية وتسبب في التلوث البيئي وتسرب عصارة النفايات إلى التربة.[3]

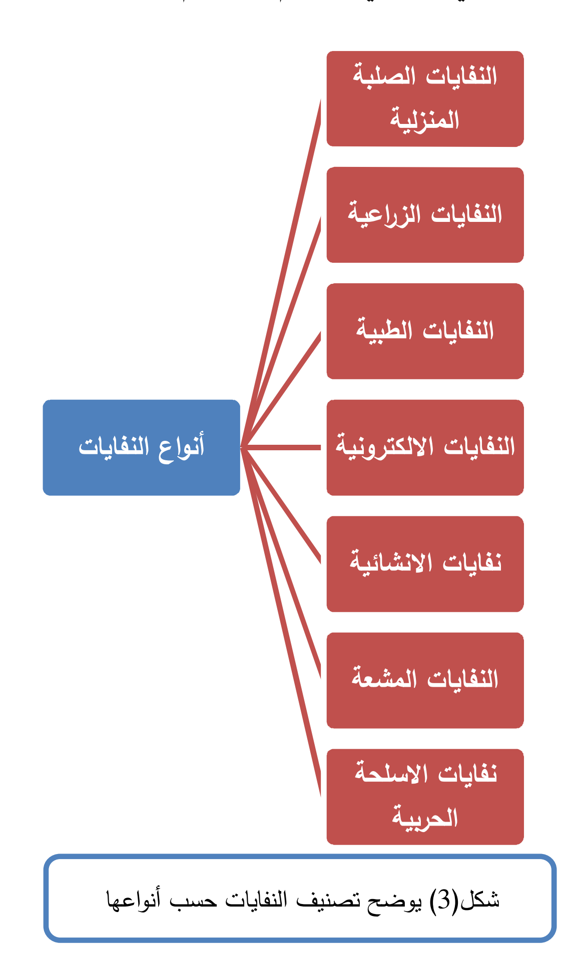
2.3.2.2 النفايات الزراعية: تمثل النشاطات الزراعية أهم الموارد الاقتصادية إذ يمارسها المجتمع السكاني مما ينشأ عنه نفايات زراعية متنوعة سواء على صعيد المخرجات كالمواد الكيميائية والأسمدة أو بقايا عبوات المبيدات الكيماوية

---

[1] المغير، محمد، (2015): **أثر مخلفات المباني المستهدفة على البيئية في غزة**، مؤتمر ندوة اعمار غزة، 8-9 يونيو 2015م، فلسطين.
[2] أبو العجين، رامي (2011): **تقييم إدارة النفايات الصلبة في محافظة دير البلح**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
[3] صافي، أحمد، (2015م): **الحرب على قطاع غزة 2014م- تقييم الأثر البيئي للحرب على غزة باتباع المنهجية التشاركية**، مرجع سابق.

والأسمدة والبلاستيك الزراعي وأنابيب المياه وغيرها، من الجدير بالذكر أنه في اعتدائي 2008م و2014م كان هناك توغل بري لقوات الاحتلال للمناطق الحدودية مما تسبب في تجريف ما يقارب 17% من الأراضي الزراعية مما أدى إلى تراكم المخلفات الزراعية والنباتات مع احتمالية اختلاطها بمخلفات الأسلحة العسكرية، فتعمل على تلف في التربة وانجرافها، وتغيير في خواصها مما يتطلب معالجة عاجلة كي تصبح صالحة للزراعة[1]

3.3.2.2 النفايات الطبية: هي النفايات التي تنتج عن الأعمال داخل المؤسسات الصحية والطبية والتي تتكون كلياً أو جزئياً من أنسجة بشرية أو حيوانية أو دماء أو سوائل الجسم وإفرازاته والأعضاء البشرية المبتورة، وكذلك الأدوية والمنتجات الصيدلانية الأخرى بالإضافة إلى مواد التنظيف وملابس أقسام الجراحة والمحاقن والإبر، وتزداد نسبة المخلفات الطبية خلال الاعتداءات العسكرية وذلك لكثرة الجرحى والشهداء وزيادة استخدام المعدات والأدوات. لقد نتج عن الاعتداءات العسكرية على غزة مجموعة من المخلفات الطبية منها شظايا الأسلحة التي تخرج من أجساد المصابين والمخلفات الناتجة من استعمال أغراض الإسعافات الأولية وغرف العمليات.[2]



شكل(3) يوضح تصنيف النفايات حسب أنواعها

4.3.2.2 النفايات الالكترونية: نواتج استخدام المستهلك للأجهزة الالكترونية وتسمى الالكترونيات المستهلكة وتشمل (التلفزيونات، والحاسبات، وأدوات أجهزة الصوت، وكاميرات الفيديو، والهواتف، والاستنساخ، والفاكس، وألعاب الفيديو، وغيرها). هذه النفايات تزداد في الاعتداءات العسكرية لأنه لا يوجد بيت يخلو من وجود جهاز الكتروني واحد على الأقل وكذلك المقرات والمؤسسات المستهدفة مليئة بالأجهزة الالكترونية. ويشار إلى أن أكثر من 70% من المعادن الثقيلة تنتج عن هذه المخلفات، وتعمل هذه النفايات على تلويث المياه الجوفية، ومن المخلفات الالكترونية بقايا الأسلحة الحربية الإلكترونية التي تنتج خلال الحرب.[3]

4.3.2.2 نفايات المنشآت والمباني: تمثل مخلفات البناء العديد من المشكلات لتنوعها فمنها المخلفات الإنشائية كالطوب والخرسانة والرمل والحصى، إذ أن عمليات البناء المستمر ينتج منه سلسلة من هذه المخلفات، كذلك تلك مخلفات استهداف الاحتلال الاسرائيلي للمباني والمنشآت وتنقسم إلى مخلفات غير ضارة يمكن إعادة استخدامها وتدويرها، وجزء منها ضار جدًا والذي يتمثل في المخلفات التي تحتوى على الاسبستوس الناتج عن بقايا الإسبست المستخدم في أسقف البناء القديم والتي يمكن أن تلوث التربة وتتسرب مع الماء وتصل إلى الخزان الجوفي وتلوثه أيضاً، ويمكن أن يسبب الإصابة بسرطان الصدر والبطن والرئة. وتعتبر هذه النفايات من أكثر المخلفات وجوداً وهناك مخلفات مختلطة بمخرجات القذائف الصاروخية والمدفعية والمواد المتفجرة خاصة التي تختلط بالمعادن الثقيلة والمواد المشعة حيث يصعب إعادة استخدامها أو تدويرها ويجب التخلص منها بطرق آمنة تمنع تسربها للبيئة المحيطة.[4]

---

[1] سلطة جودة البيئة الفلسطينية،**تقرير الآثار البيئية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2014م**، فلسطين غزة مارس 2015م.

[2] منظمة الصحة الدولية، تاريخ الدخول يوم الأحد 2018/4/23م الساعة 6م، الموقع الالكتروني (http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs253/ar

[3] منظمة (International Action Center) الأمريكية ومؤسسة (Laka Foundation) الهولندية، **تقارير صادرة من عن استخدام القوات الإسرائيلية الأسلحة المحرمة دولياً**، 2009م.

[4] أبو العجين، رامي (2011): **تقييم إدارة النفايات الصلبة في محافظة دير البلح**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

5.3.2.2 النفايات المشعة: تعتبر النفايات المشعة كل ما يختلط ويتلوث بالنظائر المشعة الناتجة عن الممارسات أو عمليات الاستهداف بالقذائف الصاروخية إذ أنه يزداد تركيز المواد غير المسموح بها مما يؤثر سلباً على الحياة البشرية[1]، وأشارت تقارير الاحتلال الإسرائيلي إلى استخدام أسلحة تحتوي على يورانيوم مستنفذ ومعادن ثقيلة استهدفت المدنيين الفلسطينيين خلال عدوان 2008-2009م، والتنجستن، والكوبلت، والرصاص والجرانيت وغيرها[2]، مما تسبب في مئات القتلى وآلاف الإصابات البالغة التي أدت لتهتك أجزاء كبيرة من جسم المصاب أثناء الاستهداف المباشر[3]، كما وأنها تسبب أمراض مزمنة وسرطانات على المدى البعيد.

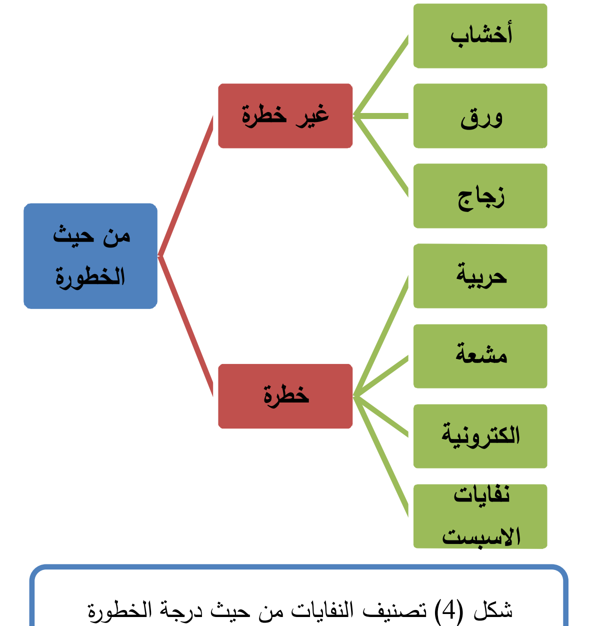
6.3.2.2 نفايات الأسلحة الحربية: تشكل مخلفات الاعتداءات العسكرية جزءًا أساسيًا من التلوث والأزمة البيئية حيث أن الاحتلال الاسرائيلي استخدم الأسلحة غير التقليدية والتي تتجاوز آثارها الإنسان لتصل للبيئة المحيطة به، منها القنابل المحرمة دولياً والتي لازال يعاني الشعب الفلسطيني من آثارها، ومن أهمها: (قنابل الفسفور الأبيض، وقنابل الدايم، والقنابل الحرارية الفراغية، وأسلحة تحتوى على يورانيوم منضب، والنفايات الصلبة، والركام والردم، والحديد، والخشب والأسبست)، وتعتبر المخلفات الحربية من أخطر المخلفات لأنه حسب التقارير الصادرة عن الإدارة العامة لهندسة المتفجرات ومنظمة الأمم المتحد للتخلص من الذخائر (UNMAS) فإنه نتج ما يقارب 9 آلاف جسمًا حربيًا لم ينفجر خلال العدوان الأخير على قطاع غزة وقد تسبب التخلص من أجزاء في بعض بالإصابات البشرية والوفيات من الطاقم المختص بعمليات التخلص من المواد غير المنفجرة.[4]

4.2.2 من حيث الخطورة

أولاً: نفايات خطرة: وهي التي لها تأثير سلبي ومباشر على حياة المواطنين والبيئة الطبيعية المحيطة.

ثانياً: نفايات غير خطرة: هي تلك النفايات التي لا تمثل خطر مباشر على الحياة البشرية والطبيعية.

ويوضح شكل (4) تصنيف النفايات من حيث درجة الخطورة



شكل (4) تصنيف النفايات من حيث درجة الخطورة

5.2.2 المؤسسات التي تشرف على إدارتها

أولا: مؤسسات محلية: وهي المؤسسات والمنظمات الحكومية والهيئات المحلية المختصة بالتعامل المباشر مع النفايات مثل سلطة جودة البيئة، ووزارة الصحة، والبلديات، والمنظمات الأهلية والجمعيات المختصة في حماية البيئة.

ثانيا: مؤسسات دولية: وهي المؤسسات التابعة للأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

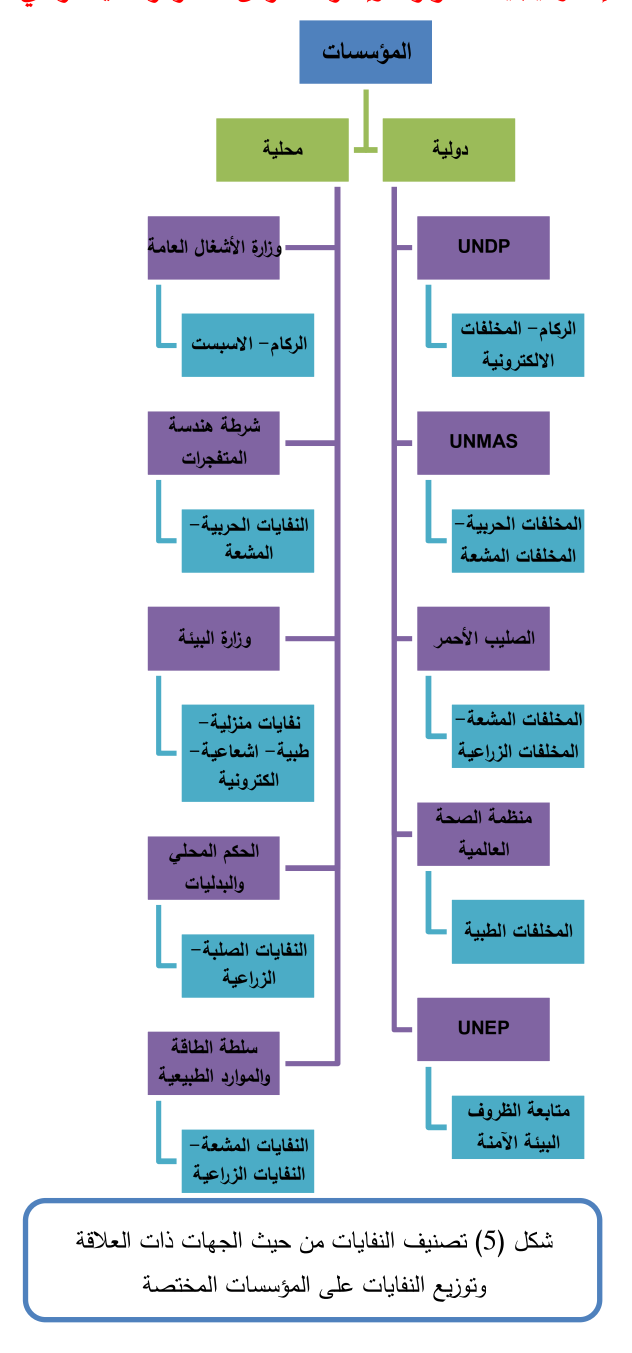
ويشير شكل (5) تصنيف النفايات من حيث الجهات ذات العلاقة المباشرة لكل نوعية من نوعيات النفايات الناجمة عن الاعتداءات العسكرية.

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، دائرة الطاقة النووية والوقاية الإشعاعية، تقرير للمسح الإشعاعي الاستكشافي لبعض المواقع العسكرية التي تعرضت للقصف أثناء الحرب 2008-2009م، غزة، فلسطين، مايو 2009م.

[2] منظمة International Action Center)) الأمريكية ومؤسسة Laka Foundation)) الهولندية، تقارير صادرة من عن استخدام القوات الإسرائيلية الأسلحة المحرمة دولياً، 2009م.

[3] المغير، محمد، (2016): خطة الحماية البيئية في قطاع غزة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، مصر.

[4] سلطة جودة البيئة الفلسطينية (2015م): تقييم الأثر البيئي للعدوان الاسرائيلي على قطاع غزة 2014م، غزة سلطة البيئة.



شكل (5) تصنيف النفايات من حيث الجهات ذات العلاقة وتوزيع النفايات على المؤسسات المختصة

5.2 البيئة في القانون الدولي الإنساني والشراع السماوية

القانون الدولي الإنساني يعرف حسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنه مجموعة من القواعد والضوابط التي تعمل على الحماية في أوقات الحرب للأشخاص المدنيين الذين لا يشاركون في القتال أو لم يستطيعوا العودة للقتال كالجرحى أو الأسرى، وحماية الأعيان المدنية والمنشآت المستخدمة لكافة الأغراض المدنية، ويهدف القانون للحد من معاناة البشر وتفادي زيادة الضرر في النزاعات المسلحة، ولا بد أن تلتزم الحكومات والجماعات المعارضة المسلحة وأي من أطراف النزاع المسلح بالقانون، وتعتبر اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م والبروتوكولات الملحقة لها الإضافية لعام 1977م أهم صكوك القانون الدولي الإنساني.[1]

أوصت الأديان السماوية منذ آلاف السنين الإنسان بحماية البيئة والمحافظة عليها وعلى الموارد الطبيعية، وظهر ذلك جليًا في توصيات الرسول صلى الله عليه وسلم للمجاهدين بأن لا يهدموا صومعة أو يقتلوا طفلًا أو شيخًا، وكما أوصى أبو بكر الصديق رضي الله عنه يزيد بن أبي سفيان عندما أرسله على رأس جيش إلى الشام فقال أما بعد: (فإنني

[1] منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تاريخ الدخول الأحد 2017/4/23م، الساعة 5:30م،الموقع الالكتروني (www. icrc. org).

موصيكم بعشر، لا تقتل امرأة أو صبياً، ولا كبيراً هرماً، ولا تقطعن شجراً مثمراً أو نخلاً، ولا تحرقها، ولا تخربن عامراً، ولا تعقرن شاة وإلا بقرة إلا لمأكله ولا تجبن ولا تغلل)[1]. وهذا يدلل على أن الإسلام العظيم اهتم بحماية البيئة والمقدرات الطبيعية، حتى الإنسان الذي لا يقاتل نهى الإسلام عن قتله.

يتضح مما سبق أن البيئة هي المكون الأساسي والأول المراد حمايتها لأنها تؤثر و تتأثر بالحياة البشرية ، ومن خلال عرض الأدبيات المتعلقة في المخلفات الناتجة عن الاعتداءات العسكرية يتبن أن الاحتلال ساهم في استهداف البيئة الطبيعية والبشرية والصناعية، مما أثر على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة وخاصة وأنه يعاني من الاستنزاف بسبب الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة وتعطل المشاريع المتعلقة بحماية البيئة واستدامتها، وترى الباحثة أنه لا بد أن تعمل المؤسسات المحلية وبالتعاون مع المنظمات الدولية على توثيق كافة الممارسات العدوانية للاحتلال خاصة المؤثرة على البيئة بكافة أنواعها ومجالاتها ومداولة ذلك أمام المجتمع الدولي.

3.آليات إدارة المخلفات الناتجة عن الاعتداءات العسكرية في قطاع غزة:

لتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال تحليل محتوى تقرير الأثر البيئي للعدوان الاسرائيلي على قطاع غزة 2008م، وتقرير الأثر البيئي لعدوان 2014م الصادرة عن سلطة جودة البيئة، وتقرير أثر العدوان الأخير على مناحي البيئة في المحافظات الجنوبية "قطاع غزة" في الفترة ما بين 8 تموز - 26 أغسطس 2014م الصادر ن إدارة محافظة غزة، وتقرير الحرب على قطاع غزة 2014م- وتقييم الأثر البيئي للحرب على غزة باتباع المنهجية التشاركية الصادر عن شبكة المنظمات الأهلية البيئية،وتقرير للمسح الإشعاعي الاستكشافي لبعض المواقع العسكرية التي تعرضت للقصف أثناء الحرب 2008-2009م الصادر عن سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، وتحليل مضمون برنامج بلا حدود بتاريخ 2009/1/21م بعنوان طبيعة الأسلحة الإسرائيلية المستخدمة في الحرب على غزة، وذلك للوصول إلى النتائج المتعلقة بإدارة مخلفات الاعتداءات العسكرية على غزة.

1.3 إدارة المخلفات الحربية منذ 2008-2014م

عملت المؤسسات المحلية في إدارة المخلفات الناتجة عن الاعتداءات العسكرية منذ عام 2008-2014م،بحيث أصبحت تدار بشكل أفضل في الاعتداء 2014م. وذلك للحاجة الملحة للتعامل معها بما يخدم متطلبات المجتمع في ظل استمرارية الحصار. ولا تتم عملية إدارة المخلفات بشكل عشوائي ولكن من خلال جهات حكومية مسئولة أو دولية أو خاصة أو شراكة بينهم تبعاً لنوع المخلفات وقد دأبت (UNMAS) و(UNDP) و(سلطة جودة البيئة الفلسطينية) و(وزارة الأشغال العامة والإسكان)، (ومجلس إدارة النفايات الصلبة)، و(والهيئات المحلية)، (وهندسة المتفجرات في الشرطة الفلسطينية) على التخلص الآمن من المخلفات العسكرية. انظر شكل (4) في الأعلى الذي يوضح مؤسسات التدخل المباشر للمعالجة والاختصاص بنوعية النفايات.

2.3 مناقشة النتائج

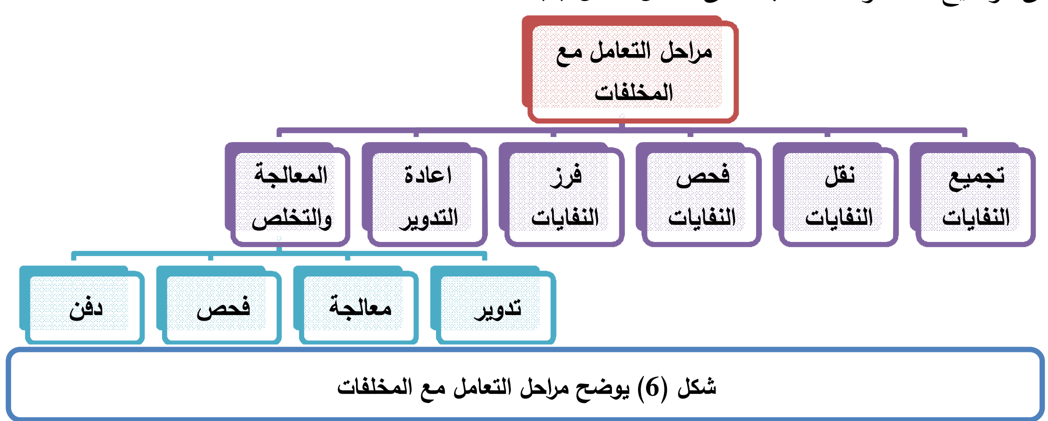
تنوعت النفايات الناتجة عن الاعتداءات العسكرية من نفايات صلبة وبيولوجية وكيميائية، وتعتبر هذه المخلفات مشكلة إنسانية وبيئية كبيرة لذلك تحتاج إلى الحلول بالإمكانات المحدودة. ويتم ذلك خلال المراحل (الخطوات) التالية شكل (6) :

1- تحديد وحصر كافة المناطق المستهدفة والتي تعرضت إلى التجريف.
2- عمل مسح شامل من قبل الإدارة العامة لهندسة المتفجرات بالشرطة بالتعاون مع العمليات المركزية.
3- تحديد المناطق التي يتواجد بها المخلفات غير المنفجرة والتي تشكل خطرًا على حياة المواطنين.
4- عمل فحص أولي بالتنسيق مع سلطة جودة البيئة وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية ومن ثم فحص شامل للمخلفات المواد المشعة المعادن الثقيلة واغلاق الأماكن الملوثة لحين وصول الطواقم المختصة للتعامل معها.

[1] نعمان،هندرين، (2011م): القانون الدولي الإنساني والتلوث البيئي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

5- نقل النفايات من أماكن تواجدها إلى أماكن خاصة بها؛ وذلك باستخدام معدات خاصة لعمليات النقل، بحيث لا يتم انتشار التلوث.
6- فحص النفايات الحربية لمعرفة درجة التلوث والخطورة بشكل نهائي وخاصة للمخلفات التي انفجرت خلال الاعتداءات العسكرية.
7- فصل النفايات عن بعضها البعض حسب نوعها ودرجة خطورتها وفق نظام فرز النفايات.
8- البدء في إعادة تدوير النفايات وتجهيزها لإعادة الاستخدام فعلى سبيل المثال يتم إعادة استخدام بعض النفايات كالخشب والحديد مباشرة بعد عملية الفصل وإجراء معالجات بسيطة لهم.
9- إعادة تدوير ركام المباني بعد دخولها للكسارات وتحويلها لمواد أولية تستخدم في صناعة الطوب الخرساني والخرسانة، وبعض المواد الأولية التي تدخل في التصنيع البلاستيكي.
10- التخلص: يتم التخلص من بعض النفايات بالحرق أو الدفن كالنفايات الطبية. أو عن طريق الحقن في آبار عميقة تحت الأرض بحيث تكون هذه الآبار بعيدة عن مصادر المياه الجوفية وتكون معزولة عن بعضها البعض. والمعالجة هي من أفضل الطرق وأسلمها للتعامل مع النفايات الخطرة خلال معالجة الخطر من المصدر وعدم استعمال المواد الخطرة في الصناعات ومن الأمثلة على ذلك استبدال بعض المذيبات المستعملة في صناعة الدهانات أو تقليل حجمها برفع كفاءة العمليات المستخدمة.

ويمكن توضيح الخطوات السابقة من خلال شكل (6)



شكل (6) يوضح مراحل التعامل مع المخلفات

يتضح من الشكل رقم (6) أن العملية الأولى تبدأ بتجميع النفايات من أماكنها؛ وذلك بهدف توفير وسائل الأمان لحركة المواطنين ونقلها لأماكن بعيدة عن حركة الناس وخاصة الأطفال، ومن ثم يتم فرز النفايات وفق الأنواع الخاصة بها كمواد بلاستيكية، أو مخلفات مباني أو مخلفات عضوية، أو خشب، أو حديد أو معادن وغيرها، ومن ثم تحديد المواد التي تستخدم بدون تدوير كحديد التسليح، وبعد ذلك يتم التدوير للمخلفات التي تتطلب التدوير والمعالجة بالطرق الآمنة للتخلص منها، ودفن المخلفات الصلبة الملوثة بعد عزلها بمواد بلاستيكية مانعة لتسرب التلوث للتربة والخزان الجوفي للمياه.

3.3 مراحل إدارة المخلفات في الاعتداءات العسكرية:

من خلال تحليل التقارير الصادر ة عن الجهات المختصة تبين للباحثة أن عمليات التخلص والإدارة للنفايات يختلف كل اعتداء عن التالي؛ وذلك وفق الدروس المستفادة التي كان تخرج بها الجهات المسئولة ومن أبرزها في كيفية التخلص من ركام المباني ونقل الكسارات للمناطق غير المكتظة بالسكان، ولكن من خلال تقارير المتابعة ظهر أنها نقلت لمناطق المحررات بالمواصي والتي تعبر مناطق صفراء أو محميات طبيعية مما تسبب في زيادة نسبة التلوث في هذه المنطقة وانتشار غبار الكسارات على الأشجار المحيطة، وبالتالي زيادة التلوث البيئي.

جدول (2) يوضح مراحل إدارة المخلفات الحربية خلال عدوان 2008-2014م

وجه المقارنة	إدارة مخلفات حرب 2008-2009م	إدارة مخلفات حرب 2012م	إدارة مخلفات حرب 2014م
1- النقل	تم نقل المخلفات الإنشائية للكسارات بسبب الحصار	تم نقلها إلى أماكن محددة	تم نقلها إلى أماكن محددة
2-الفحص	لم يكن هناك آليات محددة لعمليات الفحص	تم استخدام معدات بسيطة	استخدمت أجهزة ومعدات بسيطة وتم الفحص بشكل أكثر دقة
3-الفصل	تم فصلها بشكل بسيط	لم يتبع أسس علمية لفصلها	تم فصلها بشكل علمي يهدف إلى كيفية التعامل معها
4- إعادة الاستخدام	تم إعادة استخدام بعض منها خاصة العضوية منها والمخلفات الزراعية لإنتاج السماد	تم إعادة استخدام الكثير من المخلفات كالخشب والمخلفات الزراعية والعضوية لإنتاج السماد	تم إعادة الاستخدام للكثير من المخلفات كالخشب والمخلفات الزراعية
5- التدوير	تم إعادة التدوير للمواد البلاستكية والكرتون الركام للحصول على الحصويات والرمال	تم إعادة التدوير للمواد البلاستكية والكرتون و الركام للحصول على الحصويات والرمال واستخدامها في البناء	تم إعادة التدوير للمواد البلاستكية والكرتون والركام للحصول على الحصويات والرمال واستخدامها في البناء بمواصفات هندسية ورقابة عالية
6-التخلص النهائي	استخدمت آليات الدفن والحرق للمخلفات الطبية. ولم يتم التعامل مع المخلفات الالكترونية بشكل صحيح. ولم تكن هناك آليات للتعامل مع المخلفات الملوثة بالإشعاعات والمواد المشعة	استخدمت آليات الدفن والحرق للمخلفات الطبية. بدأ التعامل مع المخلفات الالكترونية بشكل مقبول من خلال التوعية وتحديد أماكن مخصصة لها. ولم تكن هناك آليات للتعامل مع المخلفات الملوثة بالإشعاعات.	استخدمت آليات الدفن والحرق للمخلفات الطبية. بدأ التعامل مع المخلفات الالكترونية بشكل مقبول من خلال التوعية وتحديد أماكن مخصصة لها. ولم يتم التمكن من التعامل مع المخلفات الملوثة بالإشعاعات والمواد المشعة بطرق التخلص الآمن ضمن الإمكانات المحدودة.

المصدر: جرد بواسطة الباحثة بالاستناد إلى التقارير الصادرة من سلطة جودة البيئة ومحافظة غزة وشبكة المنظمات الأهلية.

4. ملخص النتائج والتوصيات

1.4 ملخص النتائج

- تطورت إدارة المخلفات الحربية والتعامل مع الركام على مر الاعتداءات العسكريةمن2008-2014م بشكل ايجابي وملحوظ.
- تم الاستفادة من الدروس والمشكلات التي واجهت المؤسسات في اعتداء 2008م ومن آليات التعامل مع مخلفات المباني نتجت خلال الأعمال العسكرية في اجتياحات 2006م والتي تمت إعادة تدويرها والاستفادة منها في الحد من مشكلة الحصار الاسرائيلي ومنع دخول مواد البناء إلى قطاع غزة.
- أشرفت الجهات الهندسية المختصة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمشاركة مع وزارة الأشغال العامة والإسكان في إعادة تدوير ركام المباني بالشراكة مع مجلس النفايات الصلبة والتعاون مع مؤسسة أوكسفام وجمعية أصدقاء البيئة لتجهيز معمل لإعادة فرز النفايات الصلبة والتدوير في محافظة رفح.
- اعتمدت إدارة المخلفات الناتجة عن الاعتداءات العسكرية على منظومة محكمة وفق أعراف هندسية.
- استخدام أساليب علمية ضمن الإمكانات المحدودة ورقابة القطاعات الحكومية والخاصة في عمليات تقسيم الركام والمخلفات ما بين خطرة وغير خطرة أو حسب نوعها ...الخ.

- الاستفادة المثلى والقصوى من المخلفات الحربية كمخلفات المنشآت والمباني فيما يلي:
  - رصف الطرق كطبقات تحت الأسفلت.
  - صناعة قوالب الاسمنت لإعادة استخدامها في البناء.
  - رصف الطرق الزراعية
  - صناعة الباطون
  - عمل وتطوير الميناء البحري.
  - بالإضافة الاستخدامات السابقة فإن إدارة تلك المخلفات بشكل جيد أدى إلى تطور مجال الصناعة وتوفير فرص عمل وتوفير مواد خام.
  - تم إدارة المخلفات الحربية بشكل مهني جزئياً في الاعتداءات العسكرية الثلاثة ولكن بالاعتداء الأخير كانت بشكل أفضل من الاعتداءين السابقين.
  - لم يتم فصل المخلفات الحربية حسب درجات الخطورة وذلك لعدم وجود أجهزة فحص مختصة ولكن تم التخلص من الاسبست بطرق علمية سليمة.
  - تم إعادة تدوير جزء كبير من المخلفات الإنشائية فقط أما باقي المخلفات تم التخلص منها بالحرق أو في مكبات النفايات المعتمدة من مجلس النفايات الصلبة في قطاع غزة.

2.4 التوصيات

1- إنشاء مختبر متنقل لفحص جودة التلوث الهوائي والضوضاء والتربة متنقل، ومختبر آخر مهني متطور في مقر سلطة جودة البيئة الفلسطينية.

2- اختيار أماكن تدوير ركام المباني بعيدًا عن المحميات الطبيعة أو مناطق تغذية الخزان الجوفي للمياه.

3- الفصل بين النفايات الملوثة والتي تعتبر نفايات خطرة يجب التخلص منها، والنفايات غير الخطرة التي يمكن استخدامها وتدويرها.

4- نشر الوعي بين المواطنين بكيفية التعامل مع المخلفات الناتجة عن الأعمال العسكرية بطرق سليمة.

5- استخدام الإعلام في الترويج للنفايات التي تم إعادة تدويرها.

6- توفير آليات ومعدات مخصصة لنقل المخلفات. معتمدة من وزارة النقل والمواصلات ووزارة الأشغال العامة والإسكان وسلطة جودة البيئة والمديرية العامة للدفاع المدني.

7- متابعة المخلفات ما بعد عملية التدوير لضمان كفاءتها وجودتها.

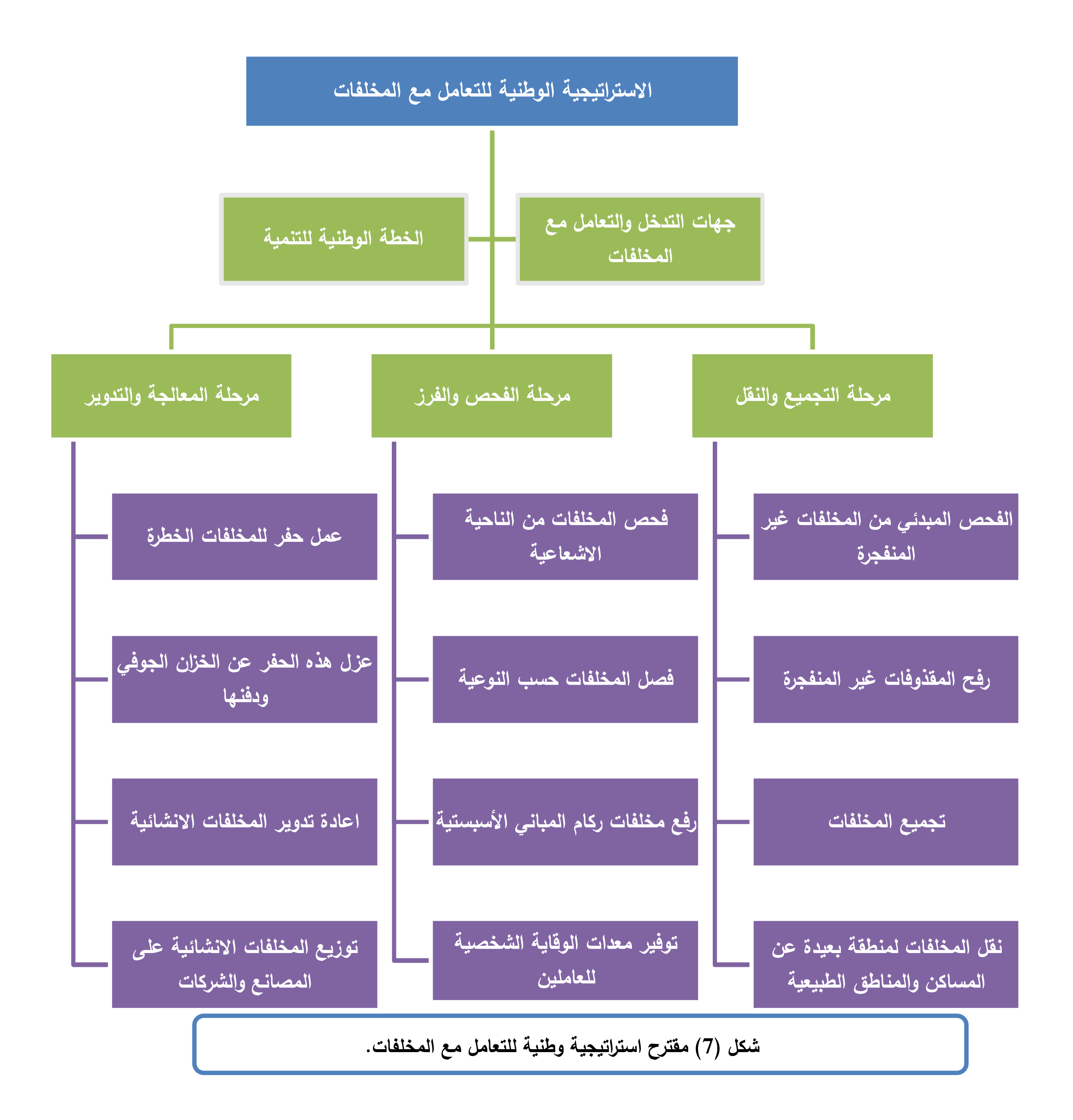
8- فضح ممارسات الاحتلال المتعلق برفع نسبة النفايات الملوثة نتيجة استخدام الأسلحة غير التقليدية والمحرمة دوليًا والأسلحة المشعة والمواد الخطرة ذات التأثير السلبي على المدى البعيد.

9- إنشاء وحدة مختصة بالتعامل مع المخلفات بحيث تتبع هذه الوحدة إدارياً إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان أو مجلس النفايات الصلبة، وتتكون هذه الوحدة من الأقسام التالية:

- قسم التواصل المؤسساتي: يهدف هذا القسم للتواصل مع المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة المباشرة بالموضوع.
- قسم المواد الخطرة: ويسعى هذا القسم للتعامل المباشر مع المخلفات الخطرة ونوعيتها وتصنيفها وفق الأسس العلمية الصحيحة.
- قسم الفحص والمختبرات: ويهتم هذا القسم بالفحص المبدئي والنهائي للمخلفات بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

- قسم التوثيق والدراسات: يعمل هذا القسم على توثيق جميع مراحل التعامل مع المخلفات والنتائج التي تخرج من المختبرات وإعداد الدراسات المختصة وتصديرها للإعلام.
- قسم الفرز: يعمل هذا القسم على توجيه العاملين إلى عمليات الفرز وفق الأسس والمعايير الدولية الصحيحة.
- قسم المعالجة: يهتم بعمليات المعالجة بعد الفرز وإعادة التدوير والاستخدام
- قسم الشئون الإدارية والمالية: يختص بدراسة المشاريع وتقديمها للجهات المانحة لتمويلها.

9- تطبيق مقترح الإستراتيجية الوطنية للتعامل مع المخلفات كما هو موضح بشكل (6) الذي يبرز الآليات الواجب إتباعها وفق ثلاثة مراحل.



شكل (7) مقترح استراتيجية وطنية للتعامل مع المخلفات.

5. المصادر والمراجع

- **القران الكريم.**
- أبو العجين، رامي (2011): **تقييم إدارة النفايات الصلبة في محافظة دير البلح**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية (2009م)، دائرة الطاقة النووية والوقاية الإشعاعية، **تقرير للمسح الإشعاعي الاستكشافي لبعض المواقع العسكرية التي تعرضت للقصف أثناء الحرب 2008-2009م**، غزة، فلسطين.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (2009م): **تقرير حول الذخائر المستخدمة في حرب الفرقان 2008-2009م**، الشرطة الفلسطينية، الإدارة العامة لهندسة المتفجرات، غزة، فلسطين.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (2015م): **تقرير حول الذخائر المستخدمة في حرب الفرقان 2014**، الشرطة الفلسطينية، الإدارة العامة لهندسة المتفجرات، غزة، فلسطين.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (2009م): تقييم الأثر البيئي للعدوان على 2008/12/27م-2009/1/18م، سلطة جودة البيئة الفلسطينية، غزة، فلسطين.
- المغير،محمد، (2017م): **أثر مخلفات المباني المستهدفة على البيئية في غزة**، مجلة جيل حقوق الإنسان، العام الرابع، العدد 22، طرابلس ص85-107.
- المغير، محمد، (2016م): **خطة الحماية البيئية في قطاع غزة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، مصر.
- دولة فلسطين، سلطة جودة البيئة الفلسطينية (2015): **تقرير الآثار البيئية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2014م**، فلسطين غزة.
- سلطة جودة البيئة الفلسطيني (2015) **تقييم الأثر البيئي للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2014م**، سلطان البيئة، غزة.
- صرصور، أمل، (2015م): **تقرير الأثر البيئي للعدوان الإسرائيلي 2014م على غزة**، مستشارة الشئون البيئية لمحافظة غزة، يناير 2015م.
- صافي، أحمد، (2015م): الحرب على قطاع غزة 2014م- **تقييم الأثر البيئي للحرب على غزة باتباع المنهجية التشاركية**، **شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطيني**، أصدقاء الأرض، فلسطين، بالشراكة مع مركز العمل التنموي/ معًا، بتمويل من مؤسسة هينرش بل، غزة، فلسطين.
- مركز الإحصاء الفلسطيني (2018م): **النتائج الأولية لمسح المباني والسكان والمنشآت**، فلسطين، رام الله.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، **تحديات إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في قطاع غزة أثر العدوان الإسرائيلي القائم**، فلسطين، 2014م.
- منظمة (International Action Center) الأمريكية ومؤسسة (Laka Foundation) الهولندية (2009م)، **تقارير صادرة من عن استخدام القوات الإسرائيلية الأسلحة المحرمة دولياً**. .
- منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تاريخ الدخول الأحد 2017/4/23م، الساعة 5:30م، الموقع الالكتروني (**www. icrc.org**).
- منظمة الصحة الدولية، تاريخ الدخول يوم الأحد 2014/4/23م الساعة 6م،الموقع الالكتروني (http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs253/ar)
- نعمان، هندرين، (2011م): **القانون الدولي الإنساني والتلوث البيئي في العراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- موقع وكالة الأناضول الإلكتروني (2019): **3 حروب إسرائيلية على غزة (انفوجرافيك)**- تاريخ الدخول 2019/2/20م، تاريخ الخبر 2016/12/19م، رابط الموقع (https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/3-%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D9%81%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83-/716131)



مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



مدى جهوزية بلدية خانيونس لمواجهة منخفض أليكسا ديسمبر 2013 م- فلسطين

The Readiness of the Municipality of KhanYounis to Cope with the Alexa Depression in December 2013 - Palestine

بركات عبد الحميد عطية الفرا[1] - ياسرزيدان سالم النحال[2]

Barakat A. A. El-Farra - Yasser Z. S. El-Nahhal

(1) ماجستير في برنامج إدارة الأزمات والكوارث - الجامعة الإسلامية (2) أستاذ مشارك في علوم البيئة

[1]Master Program of Crisis and Disaster Management IUG (2) Associate Professor of Environmental science- IUG

Email address:aboyazanfarra@gmail.com[1], ynahhal@iugaza.edu.ps[2]

المستخلص

تعرض قطاع غزة إلى منخفض شديد البرودة والرياح وتميز بكثافة الأمطار مما نتج عنه فيضانات في عدة مناطق. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى جهوزية بلدية خانيونس لمواجهة كارثة منخفض أليكسا 2013. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية. خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن بلدية خان يونس واجهت معيقات أمام هذا المنخفض من حيث ضعف كفاءة آلياتها ومعداتها والطبيعة الجغرافية المنخفضة للمدينة، وعملت على تنفيذ بعض المشاريع التي تساهم في تطوير البنية التحتية. وأوصت الدراسة بالعمل على تطوير إمكانيات البلدية لمواجهة المنخفضات وصيانة شبكات المياه والآليات الموجودة حاليًا،و تطوير القدرة الاستيعابية لشبكات تصريف مياه الأمطار، وتنفيذ مشاريع وأنشطة تهتم بالتوعية المجتمعية للسكان حول مخاطر المنخفضات الجوية والتعامل معها.

الكلمات المفتاحية:*كارثة- منخفض جوي- بلدية-مدينة خانيونس- أليكسا*

Abstract

The Gaza Strip was exposed to a severe cold and wind, characterized by heavy rainfall, resulting in flooding in several areas. The readiness of the municipality of Khanyounis to cope with the disaster of Alexa in December 2013. The study used the descriptive approach through personal interviews and field visits. The study concluded that the Municipality of KhanYunis faced obstacles in this regard, in terms of the poor efficiency of its mechanisms and equipment, and the geographical nature of the city, and has worked on implementing some projects that contribute to the development of infrastructure. The study recommended working on developing the municipality's capacity to coping with depressions maintaining existing water systems and mechanisms, developing the capacity of rainwater drainage networks, and developing projects and activities related to community awareness of the dangers of atmospheric depressions.

Keywords*:Disaster- Atmospheric Depressions- Municipality - Khan Younis City*

الملخص المفاهيمي

تعتبر المنخفضات الجوية والتغيرات المناخية من مصادر الخطر التي تؤثر على الحياة البشرية، إذ ينتج عنها العديد من المخاطر التي قد تعطل الحياة وتتطلب إعلان حالة الطوارئ من المؤسسات المختلفة، فقد تعرض قطاع غزة إلى منخفض شديد البرودة والرياح وتميز بكثافة الأمطار مما نتج عنه فيضانات في عدة مناطق أدت إلى في أضرار متنوعة الشدة أثرت على البنية التحتية والقطاع الزراعي والبيوت السكنية خصوصًا تلك الآيلة للسقوط، كما وقد عملت على استنزاف موارد مؤسسات الاستجابة في ظل الحصار المشدد ، كل ما سبق من تحديات تطلب الاستعداد والجهوزية وتحصين المجتمع من تلك المخاطر من خلال خطط الاستجابة للطوارئ.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لجهوزية بلدية خانيونس لمواجهة كارثة أليكسا



الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لبيان جهوزية بلدية خانيونس لمواجهة كارثة منخفض أليكسا.

مدى جهوزية بلدية خانيونس لمواجهة كارثة منخفض أليكسا ديسمبر 2013م فلسطين

ظهرت مشكلة الدراسة البحثية وذلك من خلال المشاركة في تحليل مستوى الجهوزية والاستعداد للطوارئ في بلدية خانيونس أثناء التجهيز لأعداد الخطة الإستراتيجية التنموية، إذ أنه برز للباحث وجود فجوة كبيرة بين مستوى الاستجابة والجهوزية والإمكانيات المتوفر لدى المؤسسات المحلية للاستجابة للمنخفضات، ودمج متطلبات التخطيط في المجالات التنموية

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى جهوزية بلدية خانيونس لمواجهة كارثة منخفض أليكسا 2013م

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية، والمنهج التحليلي من خلال تحليل محتوى خطة الطوارئ والجهوزية لبلدية خانيونس ومناقشة نتائجها مع ذوي الاختصاص أثناء المقابلة

خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن بلدية خان يونس واجهت معيقات أمام هذا المنخفض من حيث ضعف كفاءة آلياتها ومعداتها والطبيعة الجغرافية المنخفضة للمدينة، وعملت على تنفيذ بعض المشاريع التي تساهم في تطوير البنية التحتية.

وأوصت الدراسة بالعمل على تطوير إمكانيات البلدية لمواجهة المنخفضات وصيانة شبكات المياه والآليات الموجودة حاليًا،و تطوير القدرة الاستيعابية لشبكات تصريف مياه الأمطار، وتنفيذ مشاريع وأنشطة تهتم بالتوعية المجتمعية للسكان حول مخاطر المنخفضات الجوية والتعامل معها.

تطلعات مستقبلية:

- **إنشاء مشروع بنية تحتية ضخم لمدينة خانيونس، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الفصل بين مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي، وذلك لتفادي حصول فيضانات؛ إضافة للاستفادة من مياه الأمطار لاسيما وأن قطاع غزة يعاني بشكل كبير من أزمة المياه الصالحة للشرب.**
- **تشكيل لجنة للعمل التوعوي بمدينة خانيونس لإنشاء مشروع توعوي كبير فيما يتعلق برمي النفايات ومخاطرها على انسداد أنابيب تصريف مياه الامطار.**
- **دمج خطط الجهوزية والاستعداد للطوارئ مع المجالات التنموية (مجال التنمية المستدامة، الاقتصادية، الإدارة والحكم الرشيد، البنية التحتية والبيئة).**
- **الاهتمام بقضية الأمن والكوارث ضمن المشاريع التنموية المستدامة المقترحة من البلدية.**
- **تطوير آليات التنسيق التشاركي بين جهات الاستجابة الطارئة والبلدية، وخاصة في مجال التنسيق الميداني.**

1. الإطار العام

1.1 مقدمة:

تشهد فلسطين العديد من الأزمات والكوارث سواء كانت طبيعية أو بشرية مما يؤثر على جميع مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية وغيرها، وتعرض قطاع غزة إلى العديد من الأزمات والكوارث التي تختلف في أسبابها ومستويات حدتها وشدة تأثيرها، ودرجة تكرارها.[1] ومن الأزمات والكوارث التي تعرض لها قطاع غزة المنخفضات الجوية كمنخفض أليكسا عام 2013م ومنخفض هدى عام 2015م، وأيضا الاعتداءات العسكرية المتتالية عام 2008، وعام2012، وعام2014، إذ أن ذلك يتطلب تضافر الجهود من كافة المؤسسات ولاسيما البلديات.[2] وتمارس البلديات في عصرنا الحاضر الكثير من الأنشطة التي تعتبر على قدر كبير من الأهمية، ولها دور مهم في الحياة العامة حيث تقوم بتنسيق العمل وتنظيمه بين الجمهور داخل المدن مما يزيد من رفعة ورفاهية المجتمع.[3]

2.1 مشكلة الدراسة:

ظهرت مشكلة الدراسة البحثية وذلك من خلال المشاركة في تحليل مستوى الجهوزية والاستعداد للطوارئ في بلدية خانيونس أثناء التجهيز لإعداد الخطة الإستراتيجية التنموية، إذ أنه برز للباحث وجود فجوة كبيرة بين مستوى الاستجابة والجهوزية والإمكانيات المتوفر لدى المؤسسات المحلية للاستجابة للمنخفضات، ودمج متطلبات التخطيط في المجالات التنموية، ويمكن صياغة المشكلة في التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى جهوزية بلدية خانيونس لمواجهة كارثة منخفض أليكسا في ديسمبر 2013م؟

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الورقة الدراسة إلى

- دراسة إمكانيات واستعدادات بلدية خانيونس لمواجهة منخفض أليكسا.
- التعرف على الصعوبات والمعوقات التي واجهت بلدية خانيونس لمواجهة منخفض أليكسا.
- بيان الدروس المستفادة من هذا المنخفض.

4.1 أهمية الدراسة:

- تعتبر الدراسة الأولى من نوعها على المستوى المحلي والتي يتم فيها دراسة جهوزية بلدية خانيونس لمواجهة كارثة منخفض أليكسا.
- حاجة بلدية خانيونس لمثل هذه الدراسة للتعرف على نقاط الضعف والقوة.

5.1 منهجية الدراسة:

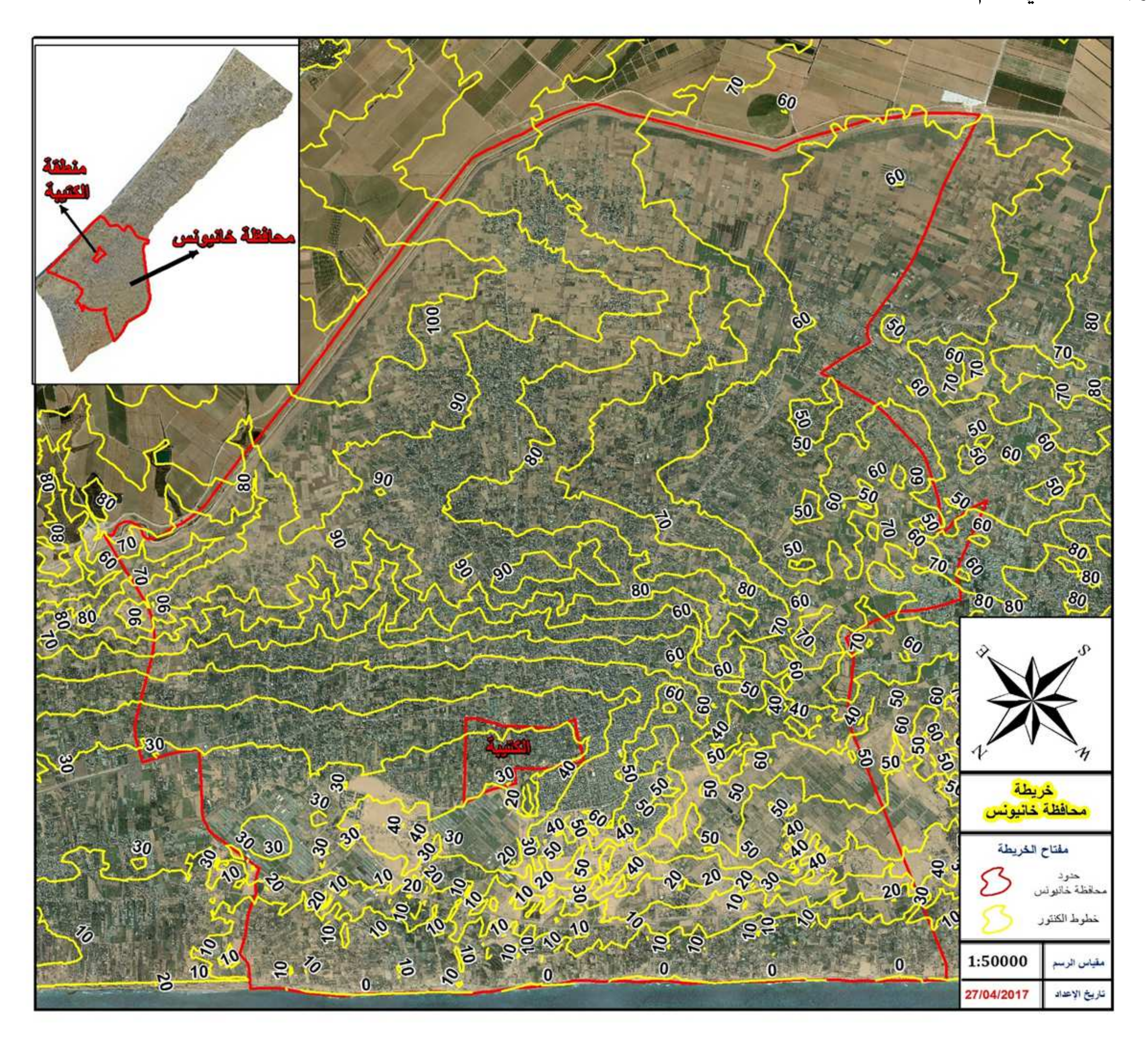
من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض البيانات وتحليلها وذلك لملائمته مع طبيعة الدراسة، حيث أن المنهج الوصفي يقوم بدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية دقيقة، وذلك بصورة نوعية أو كمية رقمية، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطوير يشمل فترات زمنية عدة. كما قام الباحث باستخدام المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية.

---

[1] الرضيع، خالد (2011م): مدى الجاهزية لإدارة الأزمات والكوارث دراسة مسحية على ضباط جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة، *رسالة ماجستير*، الجامعة الإسلامية بغزة، 2011.
[2] بكير، حسام(2016م): معوقات أداء بلديات قطاع غزة الكبرى لخدماتها أثناء حالات الطوارئ، *رسالة ماجستير*، الجامعة الإسلامية بغزة.
[3] سالم، إياد (2012م): واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة: دراسة ميدانية تحليلية، *رسالة ماجستير*، الجامعة الإسلامية بغزة.

6.1 مفاهيم ومصطلحات:

1.6.1 مدينة خانيونس: تقع مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة وتعتبر مركز محافظة خان يونس، يحدها من الجنوب مدينة رفح وقرية النصر، ومن الشمال مدينة القرارة ومن الشرق القرى الشرقية، وهي مدينة ساحلية تطل على البحر الأبيض المتوسط من الجهة الغربية، أما موقعها بالنسبة لفلسطين فهي تقع في أقصى جنوب غرب فلسطين على بعد 10كم من الحدود المصرية، وترتفع عن سطح البحر حوالي 50م.وتبلغ مساحة مدينة خان يونس 54516 دونم وتعتبر الأولى في المساحة على مستوى قطاع غزة وثاني مدن القطاع من حيث السكان بعدد ما يقرب 370.638 نسمة حسب أخر إحصائية في عام 2017.[1]



شكل (1) خارطة كنتورية لمدينة خانيونس- إعداد الباحث

يظهر شكل رقم (1) مدى ارتفاع كل منطقة عن سطح البحر، وتحديد المناطق المنخفضة والأكثر عرضة للغرق. وتظهر المنطقة المحددة باللون الأحمر لمنطقة الكتيبة وهي الأكثر انخفاضًا وبالتالي هي أكثر منطقة عرضة للمنخفضات.

2.6.1 بلدية خانيونس: تأسست عام 1917م، وقد عملت على تقديم الخدمات الأساسية والتخطيط العام للمدينة وتصميم وشق وتعبيد الطرق وصيانتها وإنارة الشوارع والمحافظة على نظافتها وتمديد شبكات المياه والصرف الصحي، وتشجير الطرقات وإنشاء الأسواق العامة والحدائق والمتنزهات والمكتبات العامة والمراكز الثقافية والمنشآت الرياضية[2]

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018م): النتائج الأولية لمسح المباني والسكان والمساكن والمنشآت 2017م، رام الله، فلسطين.

[2] بلدية خانيونس، "نبذة تاريخية"، https://tinyurl.com/y3xs9r77، 2018، 2019/1/12.

3.6.1 المنخفض الجوي: هو ظاهرة جوية حيث يكون أقل قيمة للضغط الجوي في المركز وتزداد كلما ابتعدنا، ويكون اتجاه الرياح حول المنخفض الجوي عكس عقارب الساعة في نصف الكرة الشمالي، والعكس في نصف الكرة الجنوبي. وعادة يكون الطقس المصاحب للمنخفض الجوي مليئًا بالغيوم مع دوث الهطول بأشكاله المختلفة.[1]

4.6.1 الكارثة: تعرف الكوارث على أنها حدث مفاجئ أو غير مفاجئ، ويرجع لأسباب طبيعية، أو بسبب التصرف الخاطئ للإنسان، أو تداخل الأسباب الطبيعية مع الأسباب البشرية، وينجم عن الكوارث خسائر مادية وبشرية كبيرة، ويختلف حجمها حسب نوع الكارثة وقوتها ومكان حدوثها.[2]

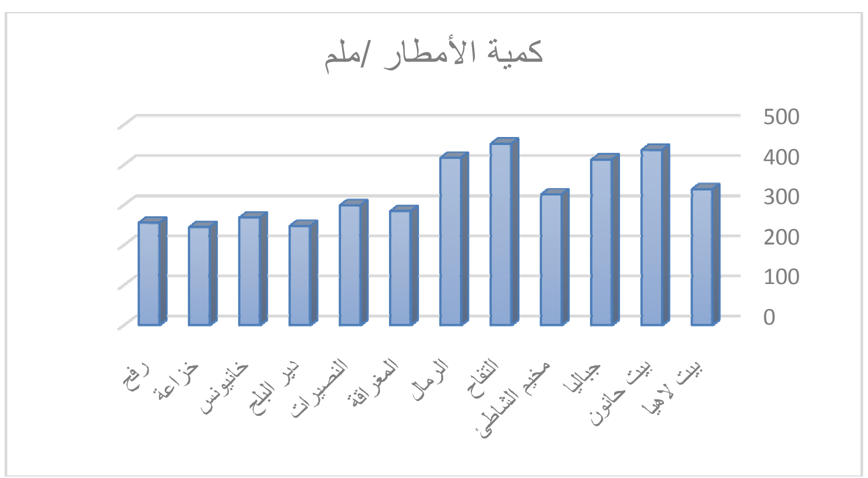
2. الإطار النظري

1.2 منخفض أليكسا 2013:

كارثة منخفض أليكسا 2013 هي عاصفة ثلجية ضربت دول من الشرق الأوسط مثل تركيا وسوريا ولبنان والأردن ومصر وفلسطين، وأطلق عليه أليكسا حيث وقعت ما بين 10-14 ديسمبر من العام 2013م، إذ سقطت ثلوج وأمطار وانخفضت درجة الحرارة، وتسببت بوقوع عدد من الوفيات والإصابات والكثير من الأضرار في الممتلكات، واعتبرت أنها أشد موجة منذ قرابة 50عام، حيث أثر المنخفض على قطاع غزة وبعض المناطق داخله، وكانت حصيلة الأضرار البشرية حالتا وفاة و 180 إصابة.[3] وتوزعت كمية الأمطار لهذا العام في مدن قطاع غزة حسب جدول (1).

جدول 1 توزيع كميات الأمطار الساقطة على القطاع خلال منخفض أليكسا[4]

م	المنطقة	كمية الأمطار /ملم	م	المنطقة	كمية الأمطار /ملم
1	بيت لاهيا	338.5	7	المغراقة	283.9
2	بيت حانون	436.5	8	النصيرات	298.5
3	جباليا	412.5	9	دير البلح	247
4	مخيم الشاطئ	325.7	10	خانيونس	268
5	التفاح	452	11	خزاعة	244
6	الرمال	417	12	رفح	255



شكل (2): يوضح كميات الأمطار في مدن قطاع غزة

1 محسوب، محمد، أرباب، محمد،(1998م): الأخطار والكوارث الطبيعية الحدث والمواجهة، دار الفكر العربي مصر.
2 الدليمي، خلف(2009م): الكوارث الطبيعية والحد من أثارها، دار صفاء عمان.
3 أبو زايد، حبيب (2015م): متطلبات إدارة الكوارث ومستوى نجاحها في قطاع غزة "دراسة حالة دور وزارة الداخلية الفلسطينية في مواجهة منخفض أليكسا ديسمبر 2013م"، *رسالة ماجستير*، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015.
4 طقس فلسطين، حصاد كميات الهطولات في الموسم الحالي في مختلف المناطق الفلسطينية حتى 18 كانون أول / ديسمبر، 2013، http://palweather.ps/ar/node/8483.html، 2019/1/15.

2.2 تأثير منخفض أليكسا على مدينة خانيونس:

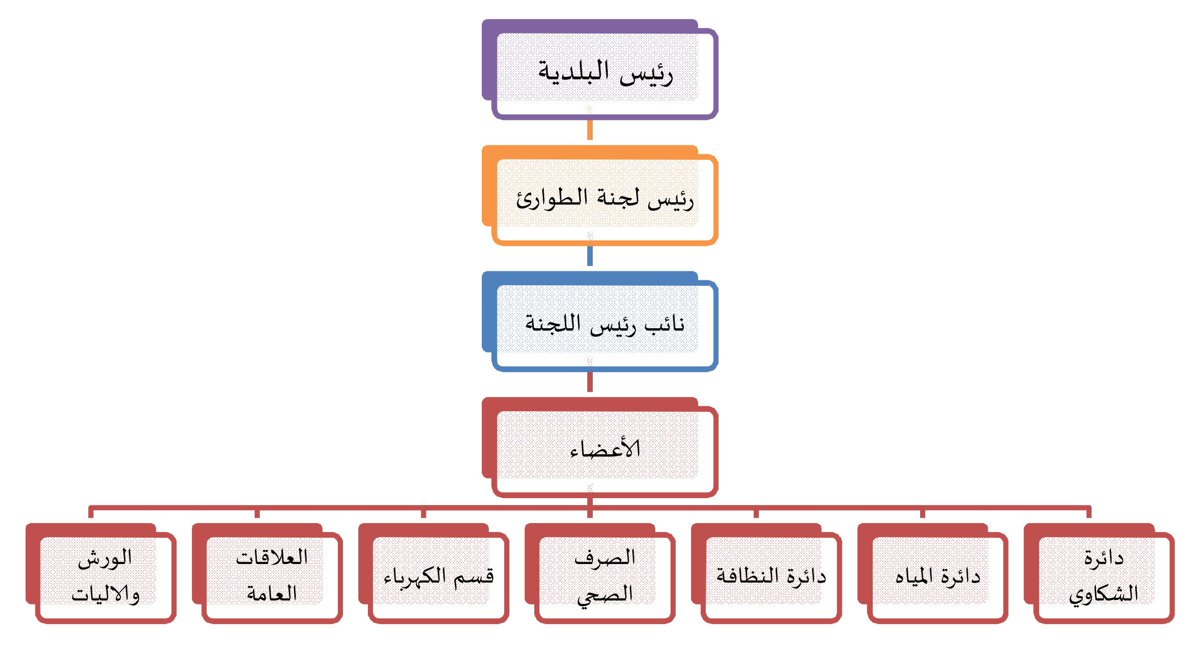
شكل هذا المنخفض خطرًا على مدينة خانيونس حيث واجهت المدينة والمواطنين ظروفًا قاسية من برد وأمطار تساقطت على المدينة بكميات كبيرة ما يعادل سقوطها في (38) يوما قد سقطت فقط في خمسة أيام، وتضرر جراء هذه الكميات الهائلة من الأمطار 20 منزلاً بشكل كلي و30 منزلاً بشكل جزئي و200 دونم زراعي وانتشرت حوادث انزلاق السيارات وسقوط لكوابل الكهرباء.[1]

1.2.2 استعدادات بلدية خانيونس قبل منخفض أليكسا:[2]

- تشكيل لجنة الطوارئ من الدوائر والأقسام ذات العلاقة، ووضع خطة لمواجهة المنخفض.
- تنفيذ مشروع لتنظيف مصائد مياه الأمطار من خلال موظفي البلدية، وعمال برامج التشغيل المؤقت.
- إغلاق مجاري المياه المؤدية للمناطق المنخفضة، وتحويلها إلى مسارات بديلة من خلال تفريغ 40 شاحنة محملة بالرمال.
- التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص مثل الدفاع المدني، لتنفيذ عمليات الإنقاذ خلال أوقات المنخفضات.

2.2.2 لجنة طوارئ الشتاء لبلدية خانيونس:

لجنة تم تشكلها بقرار من رئيس البلدية للشخص الذي يراه مناسبا ليكون رئيساً لها ويقوم رئيسها باختيار الأعضاء من كافة أقسام ودوائر البلدية ذات الاختصاص، وهذه اللجنة ليس لها قسم أو دائرة محددة على الهيكل التنظيمي للبلدية. وتجتمع فور إعلان الرئيس على حالة الطوارئ داخل نطاق الهيئة المحلية لوضع ومناقشة خطط الجاهزية لمواجهة المنخفضات، وتحديد وتقييم الاحتياجات اللازمة لعملها، بمشاركة كافة العمال والطواقم الميدانية الفاعلة، وتقوم برفع الخطط والمهام لرئيس البلدية.[3]



شكل (3) هيكلية لجنة طوارئ الشتاء لبلدية خانيونس

[1] بلدية خانيونس (2013م): تقرير إنجازات بلدية خانيونس لعام 2013، غزة.
[2] بلدية خانيونس (2013م): مرجع سابق.
[3] شبير، يوسف (2019/2/16): مقابلة مع مدير دائرة الصحة والبيئة، بلدية خانيونس، خانيونس، الساعة 11 صباحا.

3. الإطار العملي:

لتحقيق الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي حيث عمد إلى تحليل محتوى خطة الطوارئ والجهوزية للبلدية في منخفض إليكسا ومناقشة مخرجاتها مع ذوى الاختصاص عبر المقابلات.

1.3 خطة جهوزية لجنة طوارئ الشتاء:

تهدف خطة الطوارئ لمنع حدوث مخاطر المنخفضات أو تقليلها وليس معالجتها بعد وقوعها، حيث تكون بأقل قدر ممكن من الخسائر في حال حدوث المنخفضات، وتحدد خطة الطوارئ مهام رئيس اللجنة ونائبه والأعضاء قبل وأثناء وبعد المنخفض وتكون كما هو موضح في الجدول أدناه رقم (2):

جدول (2) يبين خطة جهوزية لجنة طوارئ الشتاء لعام 2013

أعضاء اللجنة	قبل المنخفض	أثناء المنخفض	بعد المنخفض
رئيس اللجنة	- دعوة أعضاء اللجنة للاجتماع وتحديد المهام. - توفير الاحتياجات اللازمة لعمل اللجنة. - التعميم على كافة أقسام البلدية للتعاون مع اللجنة. - التنسيق مع الجهات الحكومية خلال أوقات الطوارئ (الشرطة، وزارة التنمية الاجتماعية، الدفاع المدني، وكالة الغوث، البلديات المجاورة، وزارة الأشغال).	- تسهيل مهام لجنة الطوارئ ومتابعة أعمالها. - الاستعانة بآليات وزارة الأشغال إن لزم الأمر. - توجيه الآليات للعمل خارج نفوذ البلدية للضرورة القصوى من خلال رئيس اللجنة فقط. - التواصل والتصريح للإعلام عن أعمال لجنة الطوارئ.	- الدعوة إلى اجتماع اللجنة لتقييم أعمالها بعد أي منخفض. - توفير الاحتياجات اللازمة والطارئة حسب الإمكانيات المتاحة. - في نهاية الموسم عمل حفل تكريم لجميع العاملين في لجنة طوارئ الشتاء.
نائب رئيس اللجنة ومدير دائرة الصحة	- توفير عمالة لتنظيف قاليات مياه الأمطار. - توفير أدوات التنظيف اللازمة للجنة الطوارئ. - متابعة الشكاوى.	- توفير وجبات الطعام لأعضاء اللجنة. - دعم عمالة اللجنة من قسم الحدائق والنظافة.	- تجميع تقارير العمل من أقسام اللجنة واعتمادها وإرسالها إلى رئيس اللجنة. - متابعة شكاوى الجمهور والعمل على حلها.
الورش والآليات	- تفقد الآليات وعمل الصيانة اللازمة.	- توفير السولار اللازم لتشغيل الآليات. - الصيانة اللازمة للآليات العاملة بالمكان. - استئجار الآليات اللازمة في حال الضرورة.	- تفقد الآليات وعمل الصيانة اللازمة. - استئجار الآليات اللازمة في حال الضرورة. - إرسال تقارير العمل إلى نائب رئيس البلدية.
الصرف الصحي	- تفقد مضخات الصرف الصحي ومولدات الكهرباء والتأكد من جاهزيتها. - تدريب العاملين على تشغيل المضخات. - العمل على تنظيف المناهل وتجهيز أقفاص لها. - التأكد من نظافة قاليات مياه الأمطار	- عمل جولات تفقدية للمضخات. - الصيانة اللازمة والعاجلة في حال تعطل أي مضخة. - تكليف موظفين لتفقد المناهل. - سحب مياه الأمطار من منازل المواطنين والشوارع الرئيسية. - تسليك خطوط الصرف الصحي المغلقة بسبب الأمطار.	- تفقد مضخات الصرف الصحي ومولدات الكهرباء والتأكد من جاهزيتها. - تفقد مصافي مياه الأمطار. - إرسال تقارير العمل لنائب رئيس اللجنة.

أعضاء اللجنة	قبل المنخفض	أثناء المنخفض	بعد المنخفض
قسم النظافة	- تنظيف الشوارع من النفايات. - تجهيز عمال للعمل أثناء هطول الأمطار.	- توفير عمال نظافة نقاط تصريف مياه الأمطار. - الكشف الميداني على شكاوى المواطنين. - القيام بجولات ميدانية للإشراف على العمل.	- التنسيق مع مسؤول الآليات لكشط الشوارع من الأتربة وتسوية الشوارع الرملية. - جمع وترحيل النفايات والأوراق من الشوارع. - إرسال تقارير العمل إلى نائب رئيس اللجنة.
قسم الصيانة	- عمل مطبات بالشوارع للحد من غرق المناطق المنخفضة. - التأكد من أغطية مناهل الصرف الصحي و نقاط تصريف مياه الأمطار وتوفير المفقود. - تجهيز يافطات تحذيرية لوضعها على نقاط تصريف مياه الأمطار.	- وضع أكياس الرمال للحد من غرق المناطق المنخفضة. - معاينة الانهيارات ومعالجتها بشكل سريع ووضع حواجز إرشادية.	- الكشف الميداني على الشوارع وصيانة الحفر. - صيانة أغطية مناهل الصرف الصحي وقاليات الأمطار. - إرسال تقارير العمل إلى نائب رئيس اللجنة.
العلاقات العامة	- عمل إرشادات لتوعية المواطنين بخصوص طوارئ الشتاء من خلال توزيع بروشور على المواطنين وفي المساجد والإذاعات المحلية والتلفزيون والمواقع الإلكترونية والتواصل الاجتماعي. - تجهيز فيديو يوضح مخاطر المنخفضات الجوية ونشره على مواقع التواصل الاجتماعي. - نشر أرقام الطوارئ.	- توثيق أعمال لجنة الطوارئ بالصور والفيديو واعتمادها من قبل رئيس اللجنة ونشرها على المواقع الإلكترونية والتواصل الاجتماعي. - توجيه الصحافة إلى رئيس اللجنة لأي تصريح او مقابلة. - عمل إرشادات توضح كيفية التعامل مع المنخفضات الجوية ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي. - استقبال شكاوى المواطنين وتسجيلها. - الاتصال بأعضاء اللجنة لإبلاغهم بشكاوى المواطنين.	- توثيق أعمل تنظيف الشوارع وإزالة المياه واعتمادها من رئيس اللجنة ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي. - عمل تقارير شهرية عن أعمال لجنة الطوارئ ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي. - استقبال شكاوى المواطنين. - حصر عدد شكاوى المواطنين. - عمل تقرير تفصيلي وإرساله إلى نائب رئيس اللجنة
قسم المياه	- إصلاح كافة خطوط المياه التي بها تسريب. - التأكد من جاهزية مولدات الكهرباء لتشغيل أبار المياه.	- الكشف على شكاوى المواطنين وتقدير الاحتياجات. - إصلاح كافة خطوط المياه التي تتضرر بفعل المنخفض. - استدعاء سباكين وعمال وحفار.	- تفقد شبكات المياه والعمل على إصلاحها. - إرسال تقارير العمل إلى نائب رئيس اللجنة.

المصدر: بلدية خانيونس، 2013م.

2.3 استجابة فرق الطوارئ لمواجهة منخفض أليكسا:[1]

1.2.3 قبل المنخفض الجوي: عند تنبؤ دائرة الأرصاد الجوية بحدوث منخفض جوي، تقوم دائرة العلاقات العامة التابعة لبلدية خان يونس بنشر تعليمات وإرشادات وأرقام الطوارئ للمواطنين عبر الإذاعات المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة لتوعية الجمهور بمخاطر المنخفضات الجوية، كإنذار مبكر بحدوثها.

2.2.3 خلال المنخفض الجوي: يكون هناك تنسيق على مستوى عالٍ بين لجنة الطوارئ وإدارة البلدية والجهات ذات الاختصاص من مؤسسات المجتمع المحلي مثل: مصلحة المياه والبلديات المجاورة وجهاز الدفاع المدني. عند الإبلاغ عن وجود أضرار بفعل المنخفض يتم تحريك موارد البلدية البشرية والمادية نحو المنطقة المتضررة.

3.2.3 بعد المنخفض الجوي: تقوم البلدية بحصر الأضرار والخسائر وعمل الإصلاحات اللازمة للمناطق المتضررة والطرق، وخطوط المياه، والصرف الصحي، والآليات، ونشر تقارير الإنجاز.

3.3 إمكانيات بلدية خانيونس لمواجهة منخفض أليكسا 2013:

تعتبر إمكانيات بلدية خان يونس لمواجهة المنخفض ضئيلة وبسيطة، وهي: [2]

- توفر 4 مضخات متحركة لضخ المياه، تعمل بمقدار 250 - 350 كوب /الساعة، بحيث يتم استخدامهم في مواجهه المنخفضات الجوية.
- توفر 6 سيارات لكسح المياه العادمة لاستخدامها أوقات الطوارئ.
- وجود شبكات تصريف مياه للأمطار ولكن لا تستوعب كميات الهطول الكبيرة يلزمها تطوير لتصبح قدرتها أكبر لاستيعاب كميات كبيرة.
- الاستعانة بالآليات اللازمة لمواجهه حالات الطوارئ، من بعض الجهات ذات العلاقة مثل الاستعانة ببعض آليات البلديات الأخرى.

4.3 الصعوبات والمعيقات التي واجهة بلدية خانيونس خلال المنخفض:[3]

- سقوط كميات كبيرة من الأمطار خلال فترة قصيرة.
- عدم كفاءة مضخات وآليات البلدية لمواجهة المنخفض نظرًا لقدمها وكثرة أعطالها.
- الطبيعة الجغرافية لمنطقة خان يونس، حيث أنها منخفضة وعلى شكل حوض يؤدي إلى تجمع المياه فيها من كافة المناطق.
- قلة الوعي لدى بعض المواطنين وإلقائهم القمامة في الشوارع وعبارات المياه والمصافي مما يؤدي إلى انسدادها.
- عدم مقدرة بركة حي الأمل على استيعاب كميات الأمطار بحيث تستوعب فقط 350 ألف متر مكعب من مياه الأمطار.
- عدم الفصل بين شبكات الصرف الصحي وشبكات تصريف مياه الأمطار بسبب عدم توفر شبكات الصرف الصحي في كافة مناطق المحافظة ونظرًا لثقافة بعض السكان غير الواعية فقد تم شبك شبكات صرفهم الصحي على شبكات تصريف مياه الأمطار.
- انقطاع التيار الكهربائي مما يؤدي إلي إعاقة عمل البلدية وآلياتها.

[1] لقان، صائب (2019/2/2): مقابلة مع مدير المكتب الإعلامي للبلدية وعضو لجنة طوارئ الشتاء، بلدية خانيونس، خانيونس، الساعة 10 صباحا.
[2] شبير، يوسف (2019/2/16): مرجع سابق.
[3] الأسطل، محمد (2019/2/16): مقابلة مع مدير بلدية خانيونس ورئيس قسم الطوارئ، بلدية خانيونس، خانيونس، الساعة 8 صباحا.

5.3 الدروس المستفادة من منخفض أليكسا:

- تطوير بركة حي الأمل بمشروع تكلفته 3.5 مليون دولار على مدار عام ونصف وبتمويل من البنك الإسلامي للتنمية لتصبح تستوعب حاليًا ما يقارب 600 ألف متر مكعب من مياه الأمطار، يبدأ من شهر 2016/1 وينتهي بتاريخ 2017/7م، بالإضافة الى تركيب مضخة عائمة في بركة حي الأمل تعمل على ضخ 450 كوب/ الساعة لأحواض المعالجة الأولية المؤقتة، وتم استيراد ثلاث مضخات تعمل بطاقة 1000 كوب/الساعة ضمن مشروع تطوير بركة حي الأمل؛ وذلك بهدف الحد من ارتفاع منسوب المياه في البركة، ولحماية السكان من الخطر.[1]
- إنشاء حوض لامتصاص مياه الأمطار بطول 500م وعرض 4م، بجوار مدينة أصداء.[2]
- التخطيط لمشروع خاص بمنطقة الكتيبة والتي تعبر من أكثر المناطق انخفاضًا بمدينة خان يونس، وهو عبارة عن أنبوب كبير تحت الأرض يمتد من شارع جلال حتى منطقة الكتيبة، والذي سيحد من تجمع مياه الأمطار بنسبة 50% في المرحلة الأولى وبعدها سيتم تطوير المشروع للمنطقة الجنوبية، ليحد من هذه المخاطر بنسبة 85%.[3]

4. النتائج والتوصيات:

1.4 النتائج

- إمكانيات بلدية خان يونس لوجستية وشبكات تصريف مياه الأمطار بسيطة وغير متطورة، ولا يمكنها استيعاب كميات الأمطار الساقطة خلال منخفض اليكسا.
- الاستعداد المسبق لمواجهة منخفض اليكسا من خلال تنظيف مصائد مياه الأمطار، والإنذار المبكر قبل حدوث المنخفض، ومتابعة الأرصاد الجوية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوعية الجمهور حول المنخفض.
- وجود معيقات واجهت البلدية خلال منخفض اليكسا مثل: قِدم الآليات وكثرة أعطالها وصعوبة توفير السولار اللازم لتشغيل مضخات المياه نتيجة انقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر بفعل المنخفضات.
- عملت البلدية على تطوير وتنفيذ مشاريع بنية تحتية تهدف الى الحد من مخاطر المنخفضات الجوية، مثل مشروع تطوير بركة حي الأمل وأيضا العمل على جلب تمويل لحفر أنبوب يمتد من شارع جلال وحتى منطقة الكتيبة.

2.4 التوصيات:

- العمل على التحسين والتطوير لإمكانيات البلدية لمواجهة المنخفضات، من خلال شراء آليات ومعدات جديدة وصيانة شبكات المياه، والآليات الموجودة حاليا.
- العمل على فصل شبكات تصريف مياه الأمطار عن شبكات الصرف الصحي.
- تطوير القدرة الاستيعابية لشبكات تصريف مياه الأمطار.
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مشاريع تطوير البنية التحتية في حال تنفيذ أي مشروع، مثل ما يحدث في مشروع تطوير شارع صلاح الدين.
- العمل على تنفيذ مشاريع وأنشطة تهتم بالتوعية المجتمعية للسكان حول مخاطر المنخفضات الجوية والتعامل معها.

---

[1] شبير، يوسف (2019/2/16): مرجع سابق.
[2] الأسطل، محمد (2019/2/16): مرجع سابق.
[3] أبو شعر، محمد (2019/3/1): مقابلة مع مهندس مشاريع الصرف الصحي، مصلحة مياه الساحل، خانيونس، الساعة 9 صباحا.

5. تطلعات مستقبلية:

- إنشاء مشروع بنية تحتية ضخم لمدينة خانيونس، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الفصل بين مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي، وذلك لتفادي حصول أي فيضانات، وذلك للاستفادة الكبرى من مياه الأمطار لاسيما وأن قطاع غزة يعاني بشكل كبير من أزمة المياه الصالحة للشرب.
- تشكيل لجنة للعمل التوعوي بمدينة خانيونس لإنشاء مشروع توعوي كبير فيما يتعلق برمي النفايات ومخاطرها على تسديد أماكن تصريف مياه الامطار.

9. المراجع:

- أبو زايد، حبيب (2015م): متطلبات إدارة الكوارث ومستوى نجاحها في قطاع غزة "دراسة حالة دور وزارة الداخلية الفلسطينية في مواجهة منخفض أليكسا ديسمبر 2013م"، *رسالة ماجستير*، الجامعة الإسلامية بغزة.
- أبو شعر، محمد (2019/3/1): مقابلة مع مهندس مشاريع الصرف الصحي، مصلحة مياه الساحل، خانيونس، الساعة 9 صباحا.
- الأسطل، محمد (2019/2/16): مقابلة مع مدير بلدية خانيونس ورئيس قسم الطوارئ، بلدية خانيونس، خانيونس، الساعة 8 صباحا.
- الدليمي، خلف (2009م): الكوارث الطبيعية والحد من أثارها، دار صفاء غمان.
- الرضيع، خالد (2011م): مدى الجاهزية لإدارة الأزمات والكوارث دراسة مسحية على ضباط جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة، *رسالة ماجستير*، الجامعة الإسلامية بغزة..
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018م): النتائج الأولية لمسح المباني والسكان والمساكن والمنشآت 2017م، رام الله، فلسطين.
- بكير، حسام (2016م): معوقات أداء بلديات قطاع غزة الكبرى لخدماتها أثناء حالات الطوارئ، *رسالة ماجستير*، الجامعة الإسلامية بغزة.
- بلدية خانيونس (2013م): تقرير إنجازات بلدية خانيونس لعام 2013، غزة.
- بلدية خانيونس (2013م): تقرير الخطة التنموية الاستراتيجية لمدينة خانيونس 2013-2016، غزة.
- بلدية خانيونس، "نبذة تاريخية"، https://tinyurl.com/y3xs9r77، 2018، 2019/1/12.
- سالم إياد (2012م): واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة: دراسة ميدانية تحليلية، *رسالة ماجستير*، الجامعة الإسلامية بغزة.
- شبير، يوسف (2019/2/16): مقابلة مع مدير دائرة الصحة والبيئة، بلدية خانيونس، خانيونس، الساعة 11 صباحا.
- طقس فلسطين، حصاد كميات الهطولات في الموسم الحالي في مختلف المناطق الفلسطينية حتى 18 كانون أول / ديسمبر، http://palweather.ps/ar/node/8483.html، 2013، 2019/1/15.
- لقان، صائب (2019/2/2): مقابلة مع مدير المكتب الإعلامي للبلدية وعضو لجنة طوارئ الشتاء، بلدية خانيونس، خانيونس، الساعة 10 صباحا.
- محسوب، محمد، أرباب، محمد (1998م): الأخطار والكوارث الطبيعية الحدث والمواجهة، دار الفكر العربي مصر.



مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



أثر النزوح القسري على الخدمات الصحية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة 2014

Impact of Forced Displacement on Health Services Provided to Persons with Disabilities During the Israeli Aggression on Gaza 2014

أشرف عبد الرحمن العثامنة
Ashraf A. Al Athamna
برنامج إدارة الأزمات والكوارث - الجامعة الإسلامية - غزة
Master Program of Crisis and Disaster Management IUG
***Email address: Dr.pt.ashraf@hotmail.com**

المستخلص

تعرض القطاع لثلاثة نزاعات عسكرية أدت إلي قتل العديد، وتشريد عشرات الآلاف، فضلًا عن أن هذه النزاعات نشأ عنها المئات من ذوي الإعاقة خلال العدوان الاسرائيلي على غزة 2014. هدفت الدراسة إلي بيان المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة خلال فترة النزوح، وتقييم الخدمات الطبية المقدمة لهم. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى إجراء مقابلات شخصية مع المدراء. خلصت الدراسة إلي أن هناك ضعفًا في تأهيل مراكز مناسبة لدمج ذوي الإعاقة الحركية خلال تواجدهم في مراكز الإيواء، وهناك قصور واضح من الطواقم الطبية العاملة في تقديم الرعاية الطبية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأن ذوي الاحتياجات الخاصة يعانون من مشاكل عديدة غير ظاهرة في المجتمع. وتوصي الدراسة بضرورة تأهيل المدارس وموائمتها بما يتناسب مع قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مشاركتهم، وتدريب العاملين في مراكز الإيواء، ووصول الخدمات الصحية الأساسية لهم.

***الكلمات المفتاحية:** النزوح القسري، الخدمات الصحية ، ذوي الإعـاقة، العدوان الاسرائيلي غزة 2014.*

Abstract

Gaza Strip has been subjected to three military conflicts that have led to the killing of many and the displacement of tens of thousands. In addition, these conflicts resulted in hundreds of people with disabilities during the Israeli aggression on Gaza 2014.The study aimed to identify the obstacles facing persons with disabilities during the period of displacement and evaluating the medical services provided. The researcher used the analytical descriptive approach in addition to interviewing managers. The study found that there is a weakness in the rehabilitation of suitable centers for the integration of motor disabilities during their stay in emergency shelters. There is a clear shortage of medical staff working in providing medical care for people with disabilities. The people with special needs suffer from many problems that are not visible in society. The study recommends that schools should be rehabilitated and adapted to the capacities of persons with disabilities and their participation, associated with the training of staff in emergency shelter, and to have clear access for this category to basic health services.

Keywords: *forced displacement, health services, people with special needs, aggression, Gaza, Gaza 2014.*

الملخص المفاهيمي

يعتبر الأشخاص ذوي الإعاقة من الفئات الهشة والتي تتطلب معاملة خاصة تلبي احتياجاتهم، إذ تعرض القطاع لثلاثة نزاعات عسكرية أدت إلي قتل العديد، وتشريد عشرات الآلاف، فضلًا عن أن هذه النزاعات نشأ عنها المئات من ذوي الإعاقة خلال العدوان الاسرائيلي على غزة 2014م،، فقد سجلت العدوان الاسرائيلي الأخير إصابة أكثر من 1000 طفل بإعاقة، وقدر نزوح ما يقارب (2000) من الأشخاص ذوي الإعاقة واستشهد (15) شخص يعاني من الإعاقة، وإن العدوان تسبب في تشريد ونزوح مئات الآلاف من المواطنين بشكل قسري مما تسبب في فقدان العديد من وسائل المساعدة لهذه الفئة الهشة ووضعهم تحت الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي للخدمات الصحية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة أثناء النزوح



الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لتطوير آليات تقديم الخدمات الصحية في مراكز الإيواء للأشخاص ذوي الإعاقة.

أثر النزوح القسري على الخدمات الصحية المقدمة للأشـخاص ذوي الإعـاقة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة 2014

نظراً لتغيرات الظروف الخاصة بهم أو غياب الرعاية والخدمات الملائمة، وينظر إليهم على أنهم مجرد متلقين للمساعدة ليس لهم مشاركات بأفكارهم ومهاراتهم والتي يمكنهم تبادلها مع الآخرين. لذلك تطرق الباحث للتركيز علي هذه المشكلة للتعرف علي أكثر المعيقات التي تواجههم في تلقي الخدمات الصحية خلال فترة الفرار والنزوح وبالتالي وضع بعض الحلول لتفاديها.

هـدفت الدراسـة إلي بيـان المعيقـات التي تواجـه الأشـخاص ذوي الإعاقـة خلال فترة النزوح، وتقييم الخدمات الطبية المقدمة لهم

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لوصف ظاهرة المشكلة وتحليل أثارها وعمل مقابلات مع العاملين في مراكز الإيواء والزيارات الميدانية للمدارس، وتدوين الملاحظات المقابلات والحوار علي الورق وتحليل نتائجها

خلصـت الدراسـة إلي أن هنـاك ضـعفًا في تأهيـل مراكـز مناسـبة لـدمج ذوي الإعاقـة الحركيـة خـلال تواجـدهم في مراكـز الإيـواء، وهنـاك قصـور واضـح مـن الطواقم الطبية العاملة في تقديم الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأنهم يعانون من مشاكل عديدة غير ظاهرة في المجتمع.

توصـي الدراسـة بضـرورة تأهيـل المـدارس وموائمتها بمـا يتناسـب مـع قـدرات الأشـخاص ذوي الإعاقـة وضـمان مشـاركتهم، وتـدريب العـاملين في مراكـز الإيـواء للتعامـل معهم، ووصول الخدمات الصحية الأساسية إليهم.

تطلعات مستقبلية:

- أن تعمل مجموعة الإيواء (shelter cluster) بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والحكومية والأونروا لإنشاء دليل وطني لتصميم المنشآت لموائمة متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إعادة تأهيل المدارس لتلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية.
- عمل ورش عمل وتدريبات لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالمجتمع ومشاركتهم بالأنشطة والفعاليات المختلفة.
- تجهيز لائحة توزيع مهام الرعاية الصحية على مقدمي الخدمات داخل مراكز الإيواء.
- التنسيق مع الصليب الأحمر لتحسين ظروف الاخلاء القسري للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تبسيط الإجراءات المتعبة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز الإيواء، وتنمية متطلبات الرعاية الاجتماعية.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

يعتبر النزوح واحدة من الأزمات والنزاعات التي تؤثر علي الأشخاص ذوي الإعاقة حيث يواجهون بعض المخاطر الإضافية مثل الإهمال وعدم الحصول علي الغذاء والرعاية الصحية علي قدم المساواة مع غيرهم من غير ذوي الإعاقة، علاوة علي ذلك يقدر ما نسبته من 7-10 من النازحين قسراً في العالم والبالغ عددهم 43 مليون شخص هم من ذوي الإعاقة[1].

تاريخيًا تم إهمال الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن البرامج الإنسانية التي تستهدف النازحين مما أدي إلي تقليل فرص دمجهم في مختلف مجالات الحياة، ومن أجل رعايتهم بفاعلية وكفاءة عالية خلال فترة النزوح، تتعاون العديد من الجهات الحكومية والدولية لتقديم خدمات الرعاية الطبية والاجتماعية لهم من خلال توفير الميزانيات لوضع الخطط في مراحل الاستعداد والتعافي[2].

يركز هذا البحث علي القضايا المتعلقة بالخدمات الصحية لذوي الإعاقة أثناء فترة النزوح والتي لوحظ ضعف الاهتمام من خلال مراجعتنا للأبحاث المتعلقة في هذا النطاق بمنطقة الدراسة، إذ تعتبر الإعاقة ظاهرة اجتماعية معقدة، يجب إعطاءها جميع الحقوق اللازمة خلال فترة النزوح وإقامتهم في مراكز الإيواء، إذ أن الوصول للخدمات الصحية والتأهيل بالأساليب المناسبة من حقوق الإنسان المنصوص عليها في اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة[3].

يعتبر قطاع غزة من أكثر المناطق عرضة للنزاعات حيث تعرض لثلاث اعتداءات عسكرية أدت إلي قتل العديد من المواطنين وتشريد عشرات الآلاف منهم، فضلًا أنها خلفت عشرات المئات من ذوي الإعاقة، وسنركز في هذه الورقة علي الاعتداء العسكري عام 2014م وما خلفه من معيقات أثرت بالسلب علي الأشخاص ذوي الإعاقة خلال النزوح.

سجلت الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية 2014م على قطاع غزة (1000) طفل أصيب بإعاقة خلال العدوان، وبحسب البيانات فإن عدد النازحين من ذوي الإعاقة بلغ (2000) نازحًا، بينما استشهد منهم (15) معاقًا[4]، وحصرت مراكز الأونروا في محافظة خانيونس نزوح (668) من الأشخاص ذوي الإعاقة من إجمالي (2000) نازح من ذوي الإعاقة في قطاع غزة خلال الاعتداء العسكري 2014م،[5] إن ظروف الإقامة التي عايشوها الأشخاص ذوى الإعاقة كانت سيئة جدًا؛ وذلك لعدم ملائمة المراكز لهم إذ أنهم يحتاجون لرعاية خاصة وممرات للتحرك والانتقال الأفقي والرأسي لم تكن متوفرة في المراكز خلال الاعتداءات السابقة، إضافة لطريقة تعامل الناس معه بغير وعي والنظر إليهم بعين الشفقة، وكان يقدم الفريق الخدمات على عدة مراحل كإحصاء احتياجاتهم واستخدام المرافق العامة والغذاء الدعم النفسي لما له تأثير على صحتهم وقدرة على تحمل ظروف اللجوء التي أجبروا عليها. إذ يتواجد في قطاع غزة والضفة الغربية العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد صنفهم المركز الفلسطيني للإحصاء إلى إعاقة السمع والتواصل والبصر والحركة والتذكير والتركيز

---

[1]United Nations High Commissioner For Refugees "Unhcr" (2006).**Strengthening Protection Of Persons With Disabilities In Forced Displacement "The Situation Of Refugees And Internally Displaced Persons (Idps) With Disabilities In Ukraine"**. www.Unhcr.Org

[2]Gregor Wolbring (2011).**Disability, Displacement And Public Health: A Vision For Haiti, Public Health** 2011;102(2):157-59.

[3]Glen W. White, Michael H. Fox, Catherine Rooney(2006). **Assessing The Impact Of Hurricane Katrina On Persons With Disabilities**, University Of Kansas Katrina Research Project.

[4] المرصد الأورومتوسطي، 2014، تقرير الانتهاكات الإسرائيلية خلال العدوان على غزة 2014م.

[5] لجنة الطوارئ المركزية بخانيونس (2014م): تقرير أعمال مؤسسات ومجموعات الاستجابة خلال العدوان الاسرائيلي على غزة 2014م، بلدية خانيونس، فلسطين.

جدول رقم (1) انتشار الإعاقة بين السكان الفلسطينيين حسب المحافظة والجنس، ونوع الإعاقة، 2017

الأفراد ذوو الإعاقة	Type of Disability		نوع الإعاقة			المحافظة والجنس
Persons with Disability	التواصل Communication	التذكر والتركيز Remembering and concentrating	الحركة واستخدام الأيدي Mobility	السمع Hearing	البصر Seeing	
ذكور						
51,693	10,846	9,397	25,126	10,530	16,032	فلسطين*
24,440	5,237	4,630	11,752	5,159	7,561	الضفة الغربية*
27,253	5,609	4,767	13,374	5,371	8,471	قطاع غزة
6,652	1,213	1,115	3,344	1,266	2,061	شمال غزة
8,665	1,813	1,522	4,280	1,654	2,808	غزة
4,097	873	737	1,977	810	1,272	دير البلح
5,156	1,083	934	2,446	1,058	1,618	خانيونس
2,683	627	459	1,327	583	712	رفح
إناث						
41,017	8,802	8,390	21,983	9,281	12,918	فلسطين*
20,130	4,325	4,215	10,423	4,831	6,326	الضفة الغربية*
20,887	4,477	4,175	11,560	4,450	6,592	قطاع غزة
4,959	977	961	2,805	944	1,627	شمال غزة
6,330	1,444	1,307	3,439	1,334	2,048	غزة
3,331	693	698	1,853	694	1,044	دير البلح
4,045	840	783	2,241	918	1,262	خانيونس
2,222	523	426	1,222	560	611	رفح

المصدر: (مركز الإحصاء الفلسطيني: 2017)

2.1 المشكلة البحثية:

يعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة من أكثر الفئات هشاشة وتعرضاً للإهمال خلال النزوح، ويعانون من مشكلات عدة في الوصول إلى المساعدة والحماية وخاصة الخدمات الصحية، وقد يواجهون أيضاً درجة عالية من الإعاقة خلال النزوح. نظراً لتغيرات الظروف الخاصة بهم أو غياب الرعاية والخدمات الملائمة، وينظر إليهم على أنهم مجرد متلقين للمساعدة ليس لهم مشاركات بأفكارهم ومهاراتهم وخبراتهم والتي يمكنهم تبادلها مع الآخرين. لذلك تطرق الباحث للتركيز علي هذه المشكلة للتعرف علي أكثر المعيقات التي تواجههم في تلقي الخدمات الصحية خلال فترة الفرار والنزوح وبالتالي وضع بعض الحلول لتفاديها، وعليه يمكن صياغة سؤال الدراسة كما يلي:

"ما أثر النزوح القسري على الخدمات الصحية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة 2014؟" ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء النزوح خلال الاعتداءات العسكرية 2014؟
- ما الخدمات الطبية المقدمة أثناء النزوح للأشخاص ذوي الإعاقة خلال الاعتداءات العسكرية 2014؟
- ما مدي استعداد الطواقم الطبية أثناء النزوح والإيواء خلال الاعتداءات العسكرية 2014؟

3.1 أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى:

- بيان المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة خلال النزوح.
- تقييم خدمات الرعاية الصحية المقدمة خلال النزوح للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تحديد مدي استعداد الطواقم الطبية خلال النزوح والإيواء.

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التالي:

- تطوير مهارات الباحث في مجال التعامل مع ذوي الإعاقة أثناء النزوح بحكم طبيعة عمل الباحث.
- رفد المكتبة العربية بالدراسات التي تربط بين النزوح والتدخلات الطارئة لذوى الإعاقة بمراكز الإيواء.

5.1 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لوصف ظاهرة المشكلة وتحليل أثارها وعمل مقابلات مع العاملين في مراكز الإيواء والزيارات الميدانية للمدارس، و تدوين الملاحظات المقابلات والحوار علي الورق وتحليل نتائجها.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: تقع الدارسة في الفترة الزمنية 2014م وحتى تاريخ اعداد المقابلات عام 2018م.

2.6.1 الحدود المكانية: قطاع غزة، في بعض مراكز الإيواء الرئيسية خلال الاعتداءات العسكرية عام 2014 في منطقة غرب خانيونس ذكور خانيونس الابتدائية "د"، ذكور مصطفى حافظ الابتدائية "أ" و "ب"، خانيونس الابتدائية المشتركة "أ" و"ب"، خانيونس الابتدائية المشتركة "ج".

3.6.1 الحدود الموضوعية: أثر النزوح القسري على الخدمات الصحية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة 2014.

2. الإطار النظري :

عرض التقرير التحليلي للجمعية العامة للأمم المتحدة حول النازحين داخليًا أن النازحين الداخليين: الأشخاص الذين يجبرون على ترك منازلهم بصورة فجائية أو غير متوقعة في أعداد كبيرة نتيجة لنزاع مسلح أو مجاعة داخلية أو انتهاكات منظمة لحقوق الإنسان، أو لكارثة بشرية أو طبيعية ويكون النزوح داخل الدولة الواحدة[1] .

ورد تعريف للنازحين داخليًا في دليل المبادئ الخاص بالنزوح الداخلي الصادر عن الأمم المتحدة بأنهم "أشخاص أو مجموعة من الأشخاص يرغمون أو بإرادتهم على ترك أو مغادرة أماكنهم أو منازلهم في مناطقهم الأصلية نتيجة أو لغرض تفادي تأثيرات نزاع مسلح أو أوضاع لانتهاكات عامة أو انتهاكات حقوق الإنسان أو نتيجة لكوارث طبيعية كل ذلك بشرط عدم عبورهم الحدود الدولية لدولة أخرى"[2].

شنت إسرائيل عدوانها علي قطاع غزة في تموز 2014م استمر واحدًا وخمسين يوماً أدي إلي استشهاد 2147 مواطناً من بينهم 530 طفل و 302 امرأة وإصابة ما يقارب 10870جريح من مختلف الفئات العمرية، وأدي العدوان إلي وجود إعاقات دائمة قاربت 1000 إعاقة من مختلف أنواع الإعاقات تضاف إلي مجموعها الموجودة .[3]

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2000).**الأشخاص النازحون داخليا. المجلة الدولية للصليب الأحمر** ، 2000 ، العدد 838 ، ، متوفر على موقع اللجنة الدولية www.icrc.org

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: **تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة غير الدولية** ، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، www.icrc.org

[3] وزارة الصحة الفلسطينية (2014م) تقرير العدوان الاسرائيلي على غزة 2014م، مركز المعلومات الصحة الفلسطينية، غزة.

1.2 مفاهيم ومصطلحات:

1.1.2 ذوي الإعاقة: هم أشخاص لديهم عجز جسدي أو عقلي أو فكري، والذي ينطوي على حواجز تفاعلية متنوعة قد تعيق مشاركتهم الفاعلة والكاملة في المجتمع بشكل متساوٍ مع الآخرين .[1]

2.1.2 أسباب الإعاقات : تشير الدراسات إلي العديد من الأسباب نذكر منها[2]:

- العوامل الوراثية أو الخلقية حيث تعتبر السبب الرئيسي الأول للإعاقة في المجتمع الفلسطيني؛ إذ بلغت نسبة الإعاقة 30% في الأراضي الفلسطينية .
- الحروب والنزاعات المسلحة أحد أهم الأسباب.
- الإعاقات الناتجة عن إصابات العمل، حيث أن غياب تطبيق قانون العمل.
- حوادث السير.
- الأمراض على اختلاف أنواعها : حيث بلغت نسبة الإعاقة بسبب الأمراض 29.5%.[3]

3.1.2 أنواع الإعاقات: يبين الجدول التالي أنواع الإعاقات كما يلي:

جدول رقم (1): أنواع الإعاقات

أنواع الإعاقات	النسبة
الإعاقة الحركية	حيث بلغت نسبة الإعاقة في البطن والحوض 11.8%، ونسبة الإعاقة في الإطراف السفلية نحو35.5%، وفي الأطراف العلوية نحو 19.7% وذلك خلال ستة أشهر من اندلاع انتفاضة الأقصى .
الإعاقة الحسية	21.6%من إجمالي المصابين خلال انتفاضة الأقصى.
الإعاقة الذهنية	لم يتم تحديد نسبة هؤلاء المعاقين خلال انتفاضة الأقصى .
الإعاقة العقلية	15-20% من إجمالي المصابين في أحداث انتفاضة الأقصى.
الإعاقة المزدوجة	هي وجود إعاقتين للشخص الواحد.
الإعاقة المركبة	هي عبارة عن مجموعة من الإعاقات المختلفة لدى الشخص الواحد.

المصدر: (المرصد الأورمتوسط، عام 2016)

2.2 الرعاية الصحية لذوي الإعاقة:

1.2.2 الخدمات الصحية: هي التي يتم إدارتها وتقديمها بحيث تضمن إدارة وتقديم الخدمات الصحية وحصول الناس على تواصلية تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والتشخيص وعلاج الأمراض، وإعادة التأهيل والخدمات الملطفة والتي يتم تنسيقها عبر مختلف مستويات وأماكن الرعاية داخل القطاع الصحي وخارجه ووفقاً لاحتياجاتهم طوال العمر.[4]

2.2.2 المشاركون والمؤسسات ذات العلاقة

- **الرعاية التي تركز على الناس:** وهو نهج الرعاية الذي يتبنى صراحة منظور الأفراد ومقدمي الرعاية والأسر والمجتمعات بوصفهم مشاركين ومستفيدين من النظم الصحية المأمونة والتي يتم تنظيمها وفقاً للاحتياجات الشاملة للناس، والتي تراعي تفضيلات المجتمع. وتتطلب الرعاية التي تركز على الناس أن يحصل المرضى على التثقيف والدعم اللازم لاتخاذ القرار والمشاركة في رعاية أنفسهم وأن يؤدي مقدمو الرعاية عملهم بأقصى طاقة

---

1 -الأمم المتحدة(2006). **ميثاق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**،A/RES /61/106، 13 .

2 الجهاز المركزي للإحصائي الفلسطيني (2016م): ذوي الإعاقة في فلسطين 2016م، رام الله.

3 World Health Organization, **World Report On Disability** (Geneva: Who, 2011).

4 منظمة الصحة العالمية(2016). " جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون " البند 1-16 من جدول الأعمال المؤقت 15 نيسان أبريل 2016.

لهم في سياق بيئة عمل داعمة[1]. فالرعاية التي تركز على المرضى أوسع نطاقاً من الرعاية التي تركز على المرضى والناس وهي لا تشمل فقط التعاملات السريرية ولكنها تشمل أيضاً الاهتمام وصحة الناس في مجتمعاتهم ودورهم الماس في رسم السياسات والخدمات الصحي[2].

- **الأونروا:** وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئ فلسطين في الشرق الأدنى والتي تقدم المساعدة والحماية وكسب التأييد لحوالي خمسة ملايين لاجئ من فلسطين في الأردن ولبنان وسورية والأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وذلك إلى أن يتم التوصل إلى حلل معاناتهم، ويتم تمويل الأونروا بشكل كامل تقريبًا من خلال التبرعات الطوعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتشتمل خدمات الوكالة على التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والبنية التحتية وتحسين المخيمات والدعم المجتمعي والإقراض الصغير والاستجابة الطارئة بما في ذلك في أوقات النزاع المسلح[3].

3.أدوات الدراسة:

اعتمد الباحث على المقابلات[4] عدد (3) من العاملين في مراكز الإيواء من خلال تعاملهم مع ذوي الإعاقة في مجال الرعاية الصحية أثناء النزوح القسري في محافظة خانيونس خلال الاعتداءات العسكرية عام 2014م. وتم في هذه الدراسة بيان تأثير النزوح علي الخدمات الصحية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم عرض بعض المصطلحات المتعلقة بالنزوح والخدمات الصحية والإعاقة وأنواعها ودراسة بعض المعيقات التي تواجهم أثناء إقامتهم في مراكز الإيواء، كذلك تم التعرف على وجهات نظر مدراء مراكز الإيواء وبعض الموظفين والمتطوعين العاملين في مراكز الإيواء أثناء النزوح، وتقييم الخدمات الصحية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة[5]، واحتياجاتهم ومقترحاتهم؛ لتحديد المشكلة القائمة ومحاولة الوصول إلى الحل المناسب، وتم جمع المعلومات عن طريق المقابلات الشخصية بالإضافة إلي الملاحظات الميدانية.

1.3 مناقشة النتائج

بعد إجراء المقابلات ومراجعة استمارات الملاحظة المباشرة والتي أعدها الباحث أثناء عمله في الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الاعتداء العسكري الاسرائيلي على قطاع 2014م، توصل الباحث لوجود العديد من الحواجز أثرت على طبيعة عمل الأشخاص ذوو الإعاقة أثناء انتقالهم للنزوح القسري واجلائهم، وفترة إقامتهم في مراكز الإيواء التابعة للأونروا، إذ أن المؤسسات المختصة لم تكن تتوقع العدد النازح خلال الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية مما تسبب في ضعف الخدمات المقدمة للمجتمع النازح بداية عملية الاخلاء والإيواء، وهناك بعض القيود التي فرضها الاحتلال في المناطق التي أعلنها عسكرية مغلقة مما أثر على الحالة الصحة والنفسية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ مما تطلب التنسيق بين المديرية العامة للدفاع المدني والهلال الأحمر الفلسطيني للإسراع في فتح ممرات إنسانية لنقل المواطنين من المناطق العسكرية المغلقة وخاصة منطقة خزاعة والزنة والقرارة شرق محافظة خانونيس.

---

[1] United Nations High Commissioner For Refugees(2011). Working With Persons With Disabilities In Forced Displacement. Division Of International Protection.

[2] منظمة الصحة العالمية " جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون " البند 1-16 من جدول الإعمال المؤقت 15 نيسان أبريل 2016

[3] وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (2018م): النداء الطارئ 2018م، الأراضي الفلسطينية المحتلة.

[4] القفعاوي، فؤاد (2018/4/26م): مقابلة شخصية، نائب رئيس منطقة خانيونس أثناء حرب غزة 2014، الساعة 9:00 ص.

[5] شحيبر، فؤاد (2018/4/24م): مقابلة شخصية، مدير عمليات الطوارئ - بالاونروا ، الساعة 10:00 ص.

1.1.3 المعيقات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة خلال فترة النزوح خلال عدوان غزة 2014

من خلال مقابلة المختصين والزيارات الميدانية تبين أن المعيقات التي تواجه ا لأشخاص ذوي الإعاقة تصنف كما يلي:

أولاً: الحواجز البيئة / الفيزيائية : من خلال الزيارات الميدانية لمدارس الأونروا والتي كانت بمثابة مراكز للإيواء ظهرت بعض المعيقات الفيزيائية ومنها:

- أن المراكز لم تكن مهيأة لتسهيل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية خلال تواجدهم في مراكز الإيواء مثل مداخل الغرف الصفية، والمراحيض، والاستحمام.
- واجه الأشخاص ذوو الإعاقة البصرية عوائق حقيقية تقيد من حرية حركتهم ومن هذه العوائق وجود بعض الأسطح غير المستوية
- وجود بعض السلالم التي تعيق الحركة. فبالتالي حاجتهم إلي مساعدة خارجية لتقديم الخدمة لهم،
- هناك مجموعة المباني المدرسية بها بعض الاعتبارات الخاصة بذوي الإعاقة الحركية .

ثانيًا الحواجز متعلقة بالآليات والأنظمة والقوانين : من خلال الزيارات الميدانية التي أجريت للمدارس التي استخدمت كمراكز الإيواء تبين أن هناك بعض المعيقات المتعلقة بالأنظمة والآليات حالت دون تسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلي الخدمات داخل المراكز منها :

- لا يوجد أنظمة وقوانين واضحة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة خلال النزوح.
- لا يوجد آلية واضحة لتقديم الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة أثناء النزوح.

ثالثًا: حواجز مؤسساتية:

- نقص في الأدوات المساعدة مثل الكراسي المتحركة والكهربائية وبعض الأجهزة التعويضية التي يستخدمونها في عملية تسهيل الحركة والتنقل وأن هذه الأدوات غالبًا لا يستطيع اصطحابها الأشخاص ذوو الإعاقة.
- يؤدي النزوح في معظم الأحيان إلي توقف تقديم الخدمات مثل: (إعادة التأهيل، والوصول إلى خدمات الإصحاح، والقدر الكافي من الحصص الغذائية، وصعوبة هضم الطعام الصلب، وصعوبة استخدام أدوات الطعام الاعتيادية).
- ضعف توفر الإضاءة وبُعد المسافات التي يقطعها للوصول إلى المرافق الأساسية كدورات المياه.

رابعًا: حواجز اجتماعية:

- عدم القدرة على الاندماج مع المجتمع المحلي، بالتالي عدم الحصول على الخدمات المتعلقة بجهود الإغاثة (كنظم الحماية، والتوزيع، وآليات التكييف، والوسائل الصحية وغيرها وذلك).
- صعوبة القدرة على الاستماع إلى رسائل البث، وعدم قدرتهم على رؤية الملصقات أو المنشورات مما يقل من فهم الرسائل المكتوبة بأسلوب معقد.
- عدم وجود مرشد إجتماعي ونفسي للتعامل مع ذوى الإعاقة.

2.1.3 الخدمات الطبية المقدمة خلال فترة النزوح للأشخاص ذوي الإعاقة خلال عدوان 2014: من خلال الزيارات الميدانية والمقابلات[1] مع مدراء مراكز الإيواء وبعض المتطوعين الذين كانوا يعملون خلال فترة النزوح:

- وجود قصور في تقديم الرعاية الطبية للأشخاص ذوي الإعاقة.

[1] الفقعاوي، فؤاد (2018/4/26م): مقابلة شخصية، نائب رئيس منطقة خانيونس أثناء حرب غزة 2014، الساعة 9:00 ص.

- هناك قصور في معرفة الاحتياجات الخاصة بذوو الإعاقة واقتصرت خدماتهم علي تقديم الكراسي المتحركة وبعض المستلزمات الطبية.

- تم العمل على إجراء بعض الفحوصات الطبية لمنع انتشار العدوى داخل مراكز الإيواء،

- العمل على تأهيل الأشخاص ذوو الإعاقة لمنع المضاعفات الصحية بشكل مبدأي بدون وجود مختصين في هذا المجال.

- فقد كثر من ذوي الإعاقة لأدواتهم المساعدة لهم خلال الاخلاء والنزوح.

- تدنى الدورات التدريبية للعاملين في مجال رعاية ذوي الإعاقة

2.4 الاستنتاجات

- غالباً ما تقود خطط التوزيع الجماعية إلي إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كبير من تلقي الخدمات الصحية والغذائية بحيث لا تكون المعلومات الخاصة بأوقات التوزيع أو مواقعه مفهومة للأشخاص من ذوي الإعاقة السمعية أو البصرية أو الذهنية.
- نقاط الخدمات الصحية بعيدة أو لا يمكن الوصول إليها من قبل ذوي الإعاقة بصعوبة.
- هناك قصور في معرفة الاحتياجات الخاصة بذوي الإعاقة.
- يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة لأزمات نفسية خلال عمليات النزوح
- معظم مراكز الإيواء لم تقم بإنشاء خدمات الإصحاح المتخصصة بذوي الإعاقة.
- حاجة العاملين في مراكز الإيواء إلي تدريب حول الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة.

3.4 التوصيات

ومن خلال ما تم من تحليل للنتائج ومناقشتها يمكن الوقوف على بعض التوصيات التالية:

- وضع خطط خاصة بذوي الإعاقة تنسجم مع الدمج الاجتماعي لهم
- توحيد الجهود المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة من المؤسسات الحكومية والخاصة ومقدمي الرعاية الطبية لمنع ازدواجيتها.
- إيجاد لوبي ضاغط من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة لمعرفة احتياجاتهم الخاصة أثناء النزوح للضغط على صناع القرار لوضع حقوقهم كأولوية خلال وجودهم في مراكز الإيواء.
- الإيعاز لإدارة وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" بضرورة تأهيل المدارس وموائمتها بما يتناسب مع قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في مرحلة التصميم.
- تقديم خدمات إعادة التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من الخدمات الصحية الأساسية خاصة بأن هناك عدد كبير منهم يكونون متواجدين في مراكز الإيواء وأن تواجدهم في مراكز الإيواء يكون مدة طويلة.
- توزيع بعض الخدمات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة مثل الطعام ذي الطاقة العالية والعناصر الغذائية إضافة لبعض الأدوات المكيفة لتسهيل الأداء الوظيفي لهم كالملاعق ومواد النظافة الشخصية والفرشات الطبية.
- مساعدة الأشخاص من ذوي الإعاقة الذين يعانون من صعوبات في عملية تعبئة النماذج ذات الصلة. ومساعدتهم في الحصول علي وثائق جديدة بدل الضائعة يحدد فيها طبيعة إعاقتهم واحتياجاتهم الخاصة.
- تقديم كافة المعلومات بلغة مبسطة وخصوصًا للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والذهنية باستخدام بعض الوسائل كاستخدام لغة الإشارة وبعض الصور الإرشادية.

- تدريب العاملين حول مفاهيم الإعاقة وأنواعها وكيفية تقييم احتياجات هذه الفئة خلال تواجدهم في مراكز الإيواء.

5. المراجع

- الأمم المتحدة(2006). **ميثاق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**، A/RES /61/106، 13 .
- الجهاز المركزي للإحصائي الفلسطيني (2016م): ذوي الإعاقة في فلسطين 2016م، رام الله.
- المرصد الأورومتوسطي، 2014، تقرير الانتهاكات الإسرائيلية خلال العدوان على غزة 2014م.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2000).**الأشخاص النازحون داخليا**. المجلة الدولية للصليب الأحمر، 2000 ، العدد 838، متوفر على موقع اللجنة الدولية www.icrc.org.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة غير الدولية ، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، www.icrc.org.
- لجنة الطوارئ المركزية بخانيونس (2014م): تقرير أعمال مؤسسات ومجموعات الاستجابة خلال العدوان الاسرائيلي على غزة 2014م، بلدية خانيونس، فلسطين.
- منظمة الصحة العالمية(2016)."**جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون** "، البند 1-16 من جدول الأعمال المؤقت 15 نيسان أبريل 2016.
- وزارة الصحة الفلسطينية (2014م) تقرير العدوان الاسرائيلي على غزة 2014م، مركز المعلومات الصحة الفلسطينية، غزة.
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (2018م): النداء الطارئ 2018م، الأراضي الفلسطينية المحتلة.

المقابلات:

- الفقعاوي، فؤاد ، (2018/4/26م): نائب رئيس منطقة خانيونس أثناء حرب غزة 2014 الساعة 9:00 ص.
- شحيبر، فؤاد (2018/4/27م): مدير عمليات الطوارئ،الساعة 10:00 ص.
- السماك، رزق ، (2014/12/12م): نائب مدير في متابعة الدعم الدولي التابعة لمؤسسة داليا الفلسطينية، الساعة 13:00م.

الزيارات الميدانية

- زيارة لمدرسة منطقة غرب خانيونس" ذكور خانيونس الابتدائية د، بتاريخ2014 /7/27 ، الساعة 8:00ص.
- زيارة لمدرسة ذكور مصطفي حافظ الابتدائية "أ"و "ب"، بتاريخ 2014/7/28، الساعة 9:00ص
- زيارة لمدرسة خانيونس الابتدائية المشتركة "أ"و "ب"، بتاريخ 2014/7/29 ، الساعة 8:00 ص.
- زيارة لمدرسة خانيونس الابتدائية المشتركة "ج"،بتاريخ 2014/8/1 ، الساعة 9:00 ص.

المراجع الأجنبية :

- Gregor Wolbring(2011). Disability, Displacement And Public Health: A Vision For Haiti, Public Health 2011;102(2):157-59.
- Glen W. White, Michael H. Fox, Catherine Rooney(2006). Assessing The Impact Of Hurricane Katrina On Persons With Disabilities, University Of Kansas Katrina Research Project.
- United Nations High Commissioner For Refugees "Unhcr" (2006).Strengthening Protection Of Persons With Disabilities In Forced Displacement "The Situation Of Refugees And Internally Displaced Persons (Idps) With Disabilities In Ukraine". www.Unhcr.Org
- World Health Organization, World Report On Disability (Geneva: Who, 2011).



مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



تقييم إدارة المخاطر لدى العاملين بقطاع الصيد البحري في محافظة غزة- فلسطين

Evaluation of Risk Management of Marine Fishing Personnel in Gaza Governorate- Palestine

علاء نصر الله الفرا(1) - نظام محمود الأشقر(2)

Alaa N. Al Farra(1), Nizam M. El-Ashgar (2)

(1) الإدارة العامة للثروة السمكية- وزارة الزراعة- غزة، (2) برنامج إدارة الأزمات والكوارث - الجامعة الإسلامية - غزة

(1) General Directorate of Fisheries - Ministry Of Agriculture - Gaza , (2) Crisis and Disaster Management Program –IUG - Gaza

Email address: (1) alaafarra98@gmail.com , (2) nashgar@iugaza.edu.ps

المستخلص

يتعرض الصيادون إلى سلسلة من المخاطر سواءً من مصادر بشرية أو طبيعية، وتسعى المؤسسات إلى مواجهتها أو الحد منها. هدفت الدراسة إلي تحديد مستوى معرفة العاملين بالمخاطر التي تواجههم في قطاع الصيد البحري، والآليات المتبعة لتقييمها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وطبقت استبانة عينة عشوائية على مجموعة من الصيادين العاملين في مجال الصيد البحري، و إجراء مقابلات مع عدد من العاملين في الإدارة العامة للثروة السمكية ونقابة الصيادين. خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها أنه يوجد إدارة للمخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري بغزة بنسبة بلغت (72%)، وظهور قصور في المراقبة والمتابعة الدورية لإدارتها. أوصت الدراسة بتعزيز المراقبة والمتابعة الدورية من القائمين على مهنة الصيد البحري والتأكد من الإجراءات والخطوات الخاصة بإدارتها، وتقديم توصيات مستمرة لجهات الاختصاص لضمان سلامة العاملين.

الكلمات المفتاحية: *إدارة المخاطر، الصيد البحري، غزة*

Abstract

Fishermen are exposed to a series of risks, both human and natural, that the institutions seek to counter or limit. The objective of the study was to determine the level of knowledge of the risks faced by workers in the marine fishing sector and the mechanisms used to evaluate them. The study was based on a descriptive and analytical approach. A random sample questionnaire was applied to a group of fishermen working in the field of marine fishing. The team was interviewed by a number of employees in the General Directorate of Fisheries and Fishermen Syndicate. The study concluded with a number of results, the most important of which is that there is a risk management for employees in the fishing sector in Gaza at a rate of (72%), and the lack of monitoring and periodic monitoring in its management. The study recommended the enhancement of the monitoring and follow-up of the professionals of the marine fishing profession and the confirmation of the procedures and steps for their management, and make continuous recommendations to the competent authorities to ensure the safety of workers.

Keywords: *Risk Management, The marine fishing sector, Gaza*

الملخص المفاهيمي

تتعدد النشاطات الزراعية في الأراضي الفلسطينية ومن تلك الأنشطة الصيد البحري، إذ يتميز قطاع غزة بساحل طوله 42 كم، ويعمل عدد من السكان بمهنة الصيد، ويتعرض الصيادون إلى سلسلة من المخاطر سواءً من مصادر بشرية أو طبيعية، وتسعى المؤسسات إلى مواجهتها أو الحد منها، ومن أهم تلك المخاطر المارسات الإسرائيلية المتلاحقة التي تسببت في استهداف معدات الصيادين ومصادرتها، واعتقالهم ووضع القيود لمنعهم من الصيد وإغلاق الشاطئ أمامهم، كما تعتبر مهنة الصيد من المهن الخطرة التي يتعرض العاملون فيها للتغيرات والمخاطر المتعلقة بالمناخ والطقس، وانتهاك السلامة الشخصية لهم.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لإدارة المخاطر في مجال الصيد البحري في قطاع غزة



الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لتقييم وإدارة المخاطر لدى العاملين بقطاع الصيد البحري في محافظة غزة بفلسطين.

تقييم إدارة المخاطر لدى العاملين بقطاع الصيد البحري في محافظة غزة - فلسطين.

رغم العديد من الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت دراسة إدارة المخاطر في مجال الثروة السمكية على اختلاف تصنيفاتها أو النشاط التي تقوم به، إلا الدراسات تكاد تكون نادرة في قطاع غزة، وهذا يوحي بأن إدارة مخاطر هذا القطاع جدير بالتقييم والمتابعة؛ لما في ذلك من انعكاس على صحة وسلامة العاملين

هدفت الدراسة إلي تحديد مستوى معرفة العاملين بالمخاطر التي تواجههم في قطاع الصيد البحري والآليات المتبعة لتقييمها في محافظة غزة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وطبقت استبانة على مجموعة من الصيادين العاملين في الصيد البحري، و إجراء مقابلات مع عدد من العاملين في الإدارة العامة للثروة السمكية ونقابة الصيادين.

خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها أنه يوجد معرفة بإدارة للمخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري بغزة بنسبة بلغت (72%)، وظهور قصور في المراقبة والمتابعة الدورية لإدارتها

. أوصت الدراسة بتعزيز المراقبة والمتابعة الدورية من القائمين على مهنة الصيد البحري والتأكد من الإجراءات والخطوات الخاصة بإدارتها، وتقديم توصيات مستمرة لجهات الاختصاص لضمان سلامة العاملين

تطلعات مستقبلية:

- وضع سياسات واستراتيجيات لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها مجال الصيد البحري بالتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.
- اعداد دليل إجراءات وبرتوكول عمل خاص بقطاع الصيد البحري والثروة السمكية يهدف للحد من مخاطر الصيد.
- اعداد خطة تشاركية في إدارة المخاطر مع مجتمعات الصيد والثروة السمكية.
- توفير تدريبات للسلامة والأمن الشخصي للصيادين بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- تحليل وتقييم المخاطر وفق المنهجيات الواضحة التي تعتمد عل خبرات الصيادين في البحر وابتكار أساليب متنوعة لحمايتهم ومعداتهم من تلك المخاطر.
- إيجاد خطط مكتوبة من الجهات المسئولة عن هذا القطاع والتي لا تساعد الصيادون في رسم خططهم الخاصة.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

يعد قطاع الثروة السمكية أحد أشكال الإنتاج الزراعي في قطاع غزة ويعتبر من القطاعات المستهدفة من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي بشكل دوري ومستمر ، وقد أثر ذلك سلبًا على القطاع الزراعي وانخفاض قيمة الإنتاج السمكي من المصيد البحري. مما أعطى قضية الصيادين أهمية خاصة، سعت المؤسسات الحقوقية إلى رصد وتوثيق الانتهاكات ضد الصيادين وقطاع الصيد البحري، وقد أصدرت وحدة متابعة الانتهاكات الاسرائيلية العديد من التقارير المتخصصة والنشرات الدورية التي غطت الانتهاكات الإسرائيلية ضد صيادي القطاع، إذ بادرت العديد من الجهات إلى تعزيز نشاطها في هذا الميدان، بحيث أصبحت تعمل جنباً إلى جنب مع نقابة الصيادين، والعديد من المؤسسات الأهلية ضمن إطار تنسيقي وتشاوري، وبما يخدم مصالح أعضائها من الصيادين كافة.[1]

تصنف مهنة الصيد من المهن المحفوفة بالمخاطر وخاصة عند تعاملهم داخل أعماق البحار وفي ظل ظروف أمنية وعسكرية من الاحتلال، إضافة للأوضاع الجوية والمناخية المتقلبة، ومع أنه ينطوي على خطورة بشكل متأصل، سيجادل كثيرون في ذلك قائلين إن درجة الخطر هي دالة على خيارات الصيادين فيما يتعلق بالمخاطر التي يُقدمون عليها من الطقس الذي يصيدون فيه، والقوارب التي يستخدمونها، والراحة التي يحصلون عليها، ومعدات السلامة التي يحملونها. وتشير دراسات متعددة إلى أنه على الرغم من أن سياسات إدارة مصايد الأسماك لا يُقصد بها أن تنظم السلامة في البحر، فإنها تساهم في بعض الأحيان في مشاكل تؤثر على سلامة العاملين.[2]

عانى الصيادون الفلسطينيون في قطاع غزة وما يزالون جراء استمرار جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم، والتي تنتهك حقهم في الحياة والأمن والسلامة الشخصية واستهدف معداتهم وتدمير ممتلكاتهم ووسائل عيشهم كمرافئ الصيد، والقوارب والمراكب ومعدات وأدوات الصيد اللازمة لركوب البحر، في انتهاك سافر لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يتم اعتقال عشرات الصيادين من قبل بحرية الاحتلال الاسرائيلي ومنعهم من حرية الحركة داخل البحر، وتقييد الفرص عليهم في الصيد مما يؤثر بشكل مباشر على جودة الصيد وقلة الموارد والأسماك التي يصطادونها، ونتيجة الحصار الاسرائيلي المستمر منذ 13 عام تمنع قوات الاحتلال من دخول العديد من معدات السلامة الشخصية للصيادين.

2.1 المشكلة البحثية:

لقد أفادت إحدى الدراسات[3] بعد إجراء مقابلات مع 22 من ملاّك قوارب الصيد وربابنتها وأفراد أطقمها المتمرسين في أوساط الصيد في نيو بدفورد بالولايات المتحدة الأمريكية بشأن مواقفهم فيما يتعلق بسلامة المصايد وإدارته، بأن "قرابة الثلثين اعتبروا لوائح إدارة المصايد عاملاً هامًا يؤثر على السلامة البحرية، بل إن أكثر من نصفهم رأوا أن إدارة المصايد هي من بين أهم القضايا التي تؤثر على المخاطر البحرية، وذكروا مشاكل عديدة كانت زيادة الأخطار في البحر تعزى فيها إلى لوائح الإدارة التي يُقصد بها حماية مصايد أسماك شتى.

ورغم العديد من الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت دراسة إدارة المخاطر في مجال الثروة السمكية على اختلاف تصنيفاتها أو النشاط التي تقوم به، إلا الدراسات تكاد تكون نادرة في قطاع غزة، وهذا يوحي بأن إدارة

[1] الشوا، وديع(2017). **الآفاق الاقتصادية لتنمية الثروة السمكية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،ص4.

[2] Windle, M.J.S., Neis, B., Bornstein, S. and Navarro, P ,St. John's,(2006). **Fishing occupational. on internet: health and safety**: a comparative analysis of regulatory regimes,p155.

[3] Windle, M.J.S., Neis, B., Bornstein atc (2006). **Previous reference**,p155.

مخاطر هذا القطاع جدير بالتقييم والمتابعة في مجال إدارة المخاطر، لما في ذلك من انعكاس على صحة وسلامة العاملين في هذا القطاع وعليه يمكن صياغة سؤال الدراسة كما يلي:

" ما مستوى إدارة المخاطر لدى العاملين في قطاع الصيد البحري بغزة ؟"

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مستوى معرفة المخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري في غزة؟
- ما مستوى تحليل المخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري في محافظة غزة؟
- ما مستوى تقييم المخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري في مدينة محافظة غزة؟
- ما مستوى التحكم في المخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري في محافظة غزة؟
- ما مستوى المراقبة والمتابعة الدورية عند العاملين في قطاع الصيد البحري في محافظة غزة؟

3.1 أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي: -

- تحديد مستوى معرفة العاملين بالمخاطر التي تواجههم في قطاع الصيد البحري في غزة.
- التعرف على كيفية تحليل المخاطر لدي العاملين في قطاع الصيد البحري في غزة.
- بيان آليات تقييم المخاطر لدى العاملين في قطاع الصيد البحري في غزة.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

1.4.1 الأهمية العلمية: تساهم هذه الدراسة في استفادة الباحثين ، والمهتمين، والعاملين في مجال الثروة السمكية، إضافة إلى أنها أحدى الدراسات المطلوب إعدادها وفق الدليل الوطني لأولويات البحث العملي في مجال السلامة والصحة المهنية في فلسطين، وإثراء المكتبة العربية والمحلية.

2.4.1 الأهمية التطبيقية: وتكون لعدة أسباب حسب البحث:

ستتناول الدراسة شريحة من العاملين في مجال الثروة السمكية وخاصة العاملين في الإدارة العامة للثروة السمكية ووزارة الزراعة وعدد من الصيادين والجهات الأخرى ذات العلاقة وتسليط الضوء على إدارة المخاطر وتقييم العاملين من وجهة نظرهم لهذا الجانب في هذا القطاع الحيوي، وإثراء الجانب العملي لدى الباحث في فهم المخاطر وآليات تقييمها وتحليلها.

5.1 منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الحصول على المعلومات والبيانات التي تحقق أهداف الدراسة، وكانت مصادر جمع البيانات **عبارة عن مصادر أولية** من خلال مقابلات مع ذوي العلاقة في الثروة السمكية، وتوزيع استبيانات على عدد من الصيادين وبعينات عشوائية علي تلك الفئة. **ومصادر ثانوية** بالاطلاع على الكتب والمراجع العلمية ومواقع الانترنت والدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة التي تتعلق في تقييم إدارة المخاطر لدى العاملين لقطاع الصيد البحري في محافظة غزة.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: تقع الدارسة في عام (2018م).

2.6.1 الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في قطاع الصيد البحري والثروة السمكية في قطاع غزة.

3.6.1 الحدود الموضوعية: تقييم إدارة المخاطر لدى العاملين بقطاع الصيد البحري في محافظة غزة.

7.1 الدراسات السابقة:

1.7.1 تقرير (مركز العمل التنموي،2011)[1] بعنوان: دراسة تحديد احتياجات الصيادين وأسرهم في قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلي إعطاء صورة تفصيلية على معطيات قطاع الصيد في قطاع غزة، والوقوف على أهم المشكلات التي يعاني منها وانعكاساتها المعيشية على مجتمع الصيد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وقد استخدمت الدراسة منهجية البحث الميداني لعينة بعدد (3115) تمثل 100% من شريحة الصيادين المرخصين لسنة 2010-2011م، حسب الكشوفات الرسمية من الإدارة العامة للثروة السمكية، وورش العمل مع المؤسسات الدولية والأهلية، وممثلي الصيادين والمؤسسات القاعدية، وشملت بعض الكتب والتقارير التي تم إصدارها من الباحثين والجامعات والمؤسسات الأهلية والحكومية، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبيانات وزعت وتم تحليلها بمنهجية عملية للوصول للمعلومات الأولية.

وقد أظهرت الدراسة النتائج أن 74.04 % من أسر الفئة المستهدفة يعيشون ويسكنون في بيوت ملك بينما 18.9% يعيشون ويسكنون مع غيرهم من الناس في بيوت مشتركة مع الوالدين، وأن 91.94% من أسر الصيادين تعيش تحت خط الفقر، بحيث تمثل 88.30% نسبة الأسر التي تعيش في فقر مدقع مقارنة ب 79.3% من الأسر تعيش تحت خط الفقر، وتمثل 66.7% نسبة الأسر التي تعيش في فقر مدقع في قطاع غزة حسب إحصائيات الجهاز المركزي الفلسطيني (2007). وعليه تمثل شريحة الدراسة فئة مهمشة داخل قطاع غزة.

2.7.1 دراسة (Ray Hilborn, And Jean-Jacques Maguire Atc,2011)[2] بعنوان: النهج الوقائي وإدارة المخاطر: هل يمكن أن تزيد من احتمال النجاح في إدارة المصايد؟

The Precautionary Approach And Risk Management: Can They Increase The Probability Of Successes In Fishery Management?

هدفت الدراسة إلي إحراز تقدم كبير في تنفيذ النهج الوقائي لحماية المصايد السمكية، وتطبيق النهج الوقائي لحماية مجتمعات الصيد يتأخر بدرجة كبيرة. حيث إن مبدأ المساواة بين الأجيال، أحد المبادئ الرئيسية للنهج الوقائي، ومبدأ الاستخدام المستدام، إذ أن النهج الوقائي لا بد أن يتضمن بوضوح حماية مجتمعات الصيد، وليس فقط الموارد التي يعتمد عليها، وإلى تقييم عواقب إستراتيجيات الحصاد المختلفة من حيث البيانات الاحتمالية حول الاتجاهات المستقبلية في الغلة والكتلة الحيوية والمخاطر المتعلقة بالمخزون السمكي، وعليه فإن إدارة المخاطر تتضمن إيجاد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وتكتيكات الإدارة التي تقلل المخاطر على المجتمعات التي تستغلهم. خلصت الدراسة إلى أنه لا يتم التعامل مع جميع أساليب إدارة مصايد الأسماك بشكل جيد مع المخاطر، وتتعامل مع عوامل مركبة أخرى بدلاً من تقليل المخاطر، وتمتلك شركات الصيد القدرة على الاختيار من بين مجموعة متنوعة من الموارد القابلة للحصاد،من شأنها أن تخفف من المخاطر المختلفة. على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين تحقيقه في تقييم المخاطر بشكل أفضل، وينبغي لوكالات إدارة مصايد الأسماك أن تنفذ إدارة المخاطر على الفور.

[1] مركز العمل التنموي معا (2011). **دراسة تحديد احتياجات الصيادين وأسرهم في قطاع غزة**، تمويل من مؤسسة قطر الخيرية.

[2] Ray Hilborn, , Jean-Jacques Maguire, , Ana M Parma, and , Andrew A Rosenberg.(2011). **The Precautionary Approach and risk management: can they increase the probability of successes in fishery management?**http://www.nrcresearchpress.com/doi/abs/10.1139/f00-225#.W54h187XLIU

2. الإطار النظري :

تتضمن **إدارة المخاطر** فحص مصادر المخاطر (تحديد المشكلة)، والعواقب المحتملة (الآثار) المرتبطة بكل قضية، واحتمال (احتمال) مستوى معين من النتائج يحدث بالفعل. ينتج هذا المزيج مستوى تقديريًا للمخاطر المقارنة التي يمكن استخدامها للمساعدة في تحديد مستوى استجابة الإدارة المطلوبة[1]. تعتبر إدارة المخاطر خطوة استباقية ومقاربة منهجية للتحكم في المخاطر من خلال التعرف على تلك الأخطار وتحليلها وتفسيرها لمحاولة التقليل من آثارها ومنع حدوثها وكذلك محاولة للاستفادة من الجوانب الإيجابية، ويتم ذلك بتطبيق خمس خطوات أساسية كالتالي[2]:

- **التعرف على المخاطر:** وهي الخطوة الأولى والأساسية للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل.
- **تحليل المخاطر:** ويتم التعرف على المخاطر والوقوف على مصادرها الأصلية.
- **تقييم المخاطر:** ويشمل تحديد كلٍ من:

أ. آثار الخطر.

ب . احتمال حدوث الخطر.

- **التحكم في المخاطر:** وتعني بالوسائل والطرق المستخدمة لمواجهة الخطر.
- **المراقبة والمتابعة الدورية:** ولهذه الخطوة أهمية كبيرة في التأكد من أن المخاطر يتم التحكم بها بشكل سليم، كونها ذات أهمية وضرورة لاستكشاف ومواجهة أي خطر جديد.

تتضمن إدارة المخاطر: الوقاية من حدوث مشاكل محتملة، واكتشاف وتصحيح المشاكل الفعلية حال حدوثها، وبذلك فإن إدارة المخاطر تتطلب دورة من الضوابط المستمرة لضمان فعاليتها، وبالتالي فإنها تتكون من[3]:

أ. **عملية وقائية:** تصمم وتنفذ وفقها السياسات والإجراءات للوقاية من النتائج غير المرغوب فيها وذلك قبل حدوثها، وهي عبارة عن إجراءات وقائية هادفة للحد من وقوع الخطر وتأثيره على طبيعة العمل.

ب. **عملية استكشافية:** تصمم السياسات والإجراءات للتعرف على النتائج غير المرغوب فيها عندما تحدث، وعن طريقها يتم تحديد الأخطاء المتوقع حدوثها، واستكشاف مصادر الخطرة، ونطاق التأثير على البيئة المحيطة من موارد طبيعية وبشرية وصناعية، لتحديد آليات العلاج والتصحيح.

ت. **عملية تصحيحية:** يتم التأكد وفقها من اتِّخاذ السياسات والإجراءات التصحيحية لرصد النتائج غير المرغوب فيها أو للتأكد من عدم تكرارها.

1.2 مفاهيم ومصطلحات:

1.1.2 إدارة المخــاطر: نشــاط إداري يهــدف إلي الــتحكم فـي مصــادر الخطــر وتخفيضــها إلـي مســتويات مقبولــة وبشــكل أدق، هــي عمليــة تحديــد المخــاطر التـي تواجههــا المنظمــة وقياســها والســيطرة عليهــا وتخفيضها[4].

2.1.2الصيد البحري: يستخدم قطاع مصائد الأسماك البحرية قوة عاملة كبيرة في أرجاء العالم. غير أن الموارد البحرية الحية غير موزعة توزيعاً متساوياً، ففي حين أن بعض أنواعها هي أنواع مقيمة، كالمحار والبطلينوس، وهناك أنواع أخرى مرتحلة داخل وخارج المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون

---

[1] Fletcher, W. J. 2005. **Previous reference**,p157.

[2] عبد المنعم والكاشف وآخرون(2008). **مرجع سابق.**

[3] ديب، عبد الرشيد، وشلالي، عبد القادر(2008).**مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر. مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات**، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

[4] طوباسي، أيمن (بدون).**خطة إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع الخاص**،ص18.

البحار ويبلغ امتدادها 200 ميل بحري. غير أن هناك شيئاً مشتركًا بين مصائد الأسماك البحرية؛ إذ أن نحو 93% من الصيد البحري في العالم يأتي من داخل المناطق الاقتصادية الخالصة أو المناطق المتاخمة لها[1].

3.1.2 قطاع غزة: يسمي القطاع نسبة إلي مدينة غزة، ويقع بالمنطقة الجنوبية من ساحل فلسطين التاريخية الممتدة من النهر إلي البحر، ويحد قطاع غزة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م شمالًا وشرقًا ، بينما تحدها مصر من الجنوب الغربي، والبحر المتوسط من الغرب[2].

2.2 المؤشرات والتقييمات والمعايير الخاصة بإدارة المخاطر

إن التقييمات العديدة أشارت إلي عملية تقييم إدارة المخاطر، وبعد الاطلاع والبحث فإن تقييم العاملين يرتبط بالمجالات التالية[3]:

- التعرف على المخاطر
- تحليل المخاطر
- تقييم المخاطر.
- التحكم في المخاطر.
- المراقبة والمتابعة الدورية.

وتم، في الأعوام الأخيرة، الاعتراف بالُنهج "القائمة على المخاطر"، التي تستند إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بوصفها إحدى الوسائل لتعزيز القدرة على إدارتها واتصالها بالسلامة الغذائية لضمان فرص الحصول على إمدادات غذائية كافية وتيسير التجارة. وتقتضي تلك الُنهج تصميم إجراءات ولوائح ودلائل ومعايير وصياغتها وفق معارف محددة بخصوص "المخاطر" التي تهدد حياة الإنسان وصحته. والجدير بالذكر أن الجوانب العملية المرتبطة بوضع معيار "قائم على المخاطر" تطرح تحديات جديدة.

3. الإطار العملي ومنهج الدراسة:

نظرًا لأهمية الدراسة والحاجة الماسة لها وفق دليل أولويات البحث العملي في مجال السلامة والصحة المهنية انتهج الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لظاهرة المشكلة القائمة وللإجابة على التساؤلات البحثية المطروح صمم الباحثان استبانة مقسمة لمحاور، وعززا الاستبانة بالمقابلات مع العاملين في نقابة الصيادين والإدارة العامة للثروة السمكية، والمنظمات المرتبطة بالموضوع.

1.3 منهجية الدراسة وأدوات القياس

تكون مجتمع الدراسة من ذوي العلاقة والمختصين في كل من (الإدارة العامة للثروة السمكية، نقابة الصيادين، جمعية التوفيق للصيادين، الصيادين). وعددهم (1405) وبعينة عددها (30)، لتقييم إدارة المخاطر لدى العاملين بقطاع الصيد البحري في محافظة غزة من خلال عدة إجراءات:

1.1.3 تصميم الاستبيان (الصدق والثبات وإجراءات التوزيع): حيث قاما بتوزيع أداة الدراسة (31) نسخة وقاما باستعادة (30)، بعد استخدام موقع www.raosoft.com، وباستخدام sample size calculator وبنسبة استرداد بلغت (98%) منها، تم تحليلها إحصائياً عن طريق برنامج (spss).

[1] مكتب العمل الدولية(2004). **ظروف العمل في قطاع صيد الأسماك**، معيار شامل (اتفاقية تكملها توصية) بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك، مؤتمر العمل الدولي 2004 ، 92 الدورة، الطبعة الأولى، جنيف.

[2] مركز العمل التنموي معا (2011). **دراسة تحديد احتياجات الصيادين وأسرهم في قطاع غزة** ،تمويل من مؤسسة قطر الخيرية،ص3.

[3] عبد المنعم والكاشف وآخرون(2008). **مرجع سابق**.

2.1.3 **إجراء مقابلات:** مع عدد من الصيادين وذوي الاختصاص اشتملت على النقاط التالية:

- أنوع المخاطر التي يواجهها الصيادون العاملون في قطاع غزة.
- المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها ممتلكات الصيادين والمتوقع تضررها عند حدوث خطر معين.
- وسائل التحليل المستخدمة للأخطار المحتملة في مهنة الصيد.
- طرق وأدوات التقييم المستخدمة لتحديد المخاطر المحتملة لمهنة الصيد.
- إجراءات التحكم في المخاطر المتبعة مع العاملين في مهنة الصيد البحري عند حدوث أي أمر طارئ.
- أهم إجراءات الرقابة والمتابعة الدورية للتأكد من السياسات التي تتوافق مع إدارة مخاطر سليمة
- أهم الوسائل المتبعة من الجهات المسئولة لتحقيق أفضل متابعة ورقابة.

2.1.3 **صدق الاستبيان:** ينقسم إلي:

- **صدق المحكمين:** عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين ملحق (1) للتأكد من صدقها، حيث رأى بعض المحكمين إضافة بنود، ورأى الآخر الإبقاء على الاستبانة كما هي وفي ضوء آرائهم تم تعديل فقرات الاستبانة حيث تكونت بعد التعديل من (22) فقرة موزعة على(5) محاور.

- **الاتساق الداخلي:** تم التحقق من صدق الاتساق من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل مجال من مجالات الاستبانة والمجال الكلي وكل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال بواسطة برنامج (SPSS). وتم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للاستبانة لاختبار الاتساق الداخلي قام الباحثان بحساب معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للمجال نفسه وحصلا على مصفوفة الارتباط التالية:

جدول (1) معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية

البعد	معامل الارتباط	Sig
التعرف على المخاطر	.846 (**)	.000
تحليل المخاطر	.889 (*)	.000
تقييم المخاطر	.815 (**)	.000
التحكم في المخاطر	.707 (**)	.000
المراقبة والمتابعة الدورية	.789 (**)	.000

**** دالة عند مستوى 0.01 * دالة عند مستوى 0.05 /// غير دالة إحصائيا**

يتضح من الجدول (1) وجود علاقة طردية قوية عند مستوى دلالة 0.01 بين المجال الأول والدرجة الكلية للمجال وبين المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال والمجال الثالث والدرجة الكلية والمجال الرابع والدرجة الكلية حيث أن كل منها sig (مستوى الدلالة) أقل من $\alpha=0.01$.

3.1.3 **الثبات:** يعد الثبات من متطلبات أداة الدراسة، فهو يعطي اتساقًا في النتائج عندما تطبق الأداة عدة مرات ولحساب قيم معامل ثبات الأداة قام الباحثان بتطبيق الاستبانة على عينة بلغت (30)من العاملين في الصيد البحري، وتم حساب قيم معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

جدول (2): قيمة معامل ألفا كرونباخ لمجالات الدراسة

المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ الثبات
التعرف على المخاطر	3	.669
تحليل المخاطر	5	.652
تقييم المخاطر	5	.324
التحكم في المخاطر	5	.638
المراقبة والمتابعة الدورية	4	.504
المجموع	22	.848

يتضح من الجدول (2) أن محاور الاستبانة تتمتع بقيمة ثبات كافية لأغراض تطبيق الأداة حيث بلغ الثبات العام للأداة (0.848).

4.1.3 المقابلات الشخصية

من خلال مقابلات أجراها الباحثان لعدد من الصيادين وذوي العلاقة ظهرت النتائج التالية:

- **أنوع المخاطر التي يواجهها الصيادون العاملون في قطاع غزة:**

يواجه الصيادون الفلسطينيون المخاطر التالية[1]:

- **المخاطر البيئية:** مثل الصيد عند مصبات المجاري والتي تصيب العديد من الصيادين بالأمراض والأوبئة، والضرر الذي ينتقل للمستهلك والخطورة الناجمة من تناول الأسماك المصطادة من تلك المصبات، والصخور الموجودة في البحر مثل صخرة الجزيرة في خان يونس، وصخور السودانية في الشمال.

- **المخاطر الاجتماعية:** وهي البيئة الاجتماعية لفئة الصيادين المهمشة والذين يعانون من ضعف في التعليم والتدريب والاهتمام من الجهات المختلفة، وهذا ما ينعكس على علاقاتهم الاجتماعية المختلفة.

- **المخاطر الاقتصادية:** وتتمثل في عدم استقرار الدخل لدى الصيادين والناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، وعدم وجود تأمين أو بنية تحتية لحفظ وتداول الأسماك، والخطوات الإسرائيلية لإغلاق البحر ومنع الصيد مما يزيد من الضرر الاقتصادي المتعلق بالدخل الفردي للصياديين.

ويرى الباحثان أن هذه المخاطر تؤثر على الصياد الفلسطيني واستمرارية بقاؤه في مهنة الصيد؛ مما يستدعي دعم وتضافر كافة الجهود لضمان صموده.

- **المخاطر الطبيعية**[2]: وهي الناتجة عن الظروف الطبيعة مثل الأحوال الجوية والمنخفضات الجوية والنوات السنوية في فلسطين والتي تشمل اثني عشر نوة على مدار العام، وما ينتج عن ذلك من أضرار وخسائر تؤثر على حياة الصيادين وممتلكاتهم.

- **المخاطر البشرية:** وهي المخاطر التي يتسبب بها البشر وتتمثل في :

أ- **ممارسات الاحتلال الاسرائيلي من الصيادين:** حيث إن الاحتلال الاسرائيلي يحدد مساحة الصيد البحري ويلاحق الصيادين في أرزاقهم ويعمل على إطلاق النار علي مراكبهم ويعتقلهم ويصادر معداتهم وشباكهم.

ب- **مخاطر تتعلق بالمهنة نفسها:** وتتمثل في عوامل السلامة والأمان المتبعة في المهنة مثل:

- المخاطر المسببة للوفيات أو الإصابات أو الناجمة عن الحرائق.

---

[1] مقابلة مع أحمد أبو حمادة عضو نقابة الصيادين، بتاريخ 2018/8/30، الساعة 10:00 صباحاً.

[2] مقابلة مع د.إياد عطا الله نائب مدير عام الإدارة العامة للثروة السمكية، وزارة الزراعة بتاريخ 2018/8/30، الساعة 9:00 صباحاً.

- الاصطدام أو ومخاطر المعدات مثل التدمير والتلف والصيانة، وخطر المعدات نفسها مثل الونش أو الماتور وغيرها.

- **تحليل المخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري**

تحليل المخاطر للصيادين يتميز بعدم وجود منهجية واضحة في تحليل المخاطر لكن الصياد الفلسطيني يعتمد بشكل رئيسي على خبرته في تحليل المخاطر واتباع أساليب وإجراءات مثل استخدام تقنيات حديثة في التعامل مع الشباك، وابتكار أساليب بدائية لحماية الصياد ومعداته[1].

- **تقييم المخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري**

تقتصر قدرة الصيادون على تحديد درجة المخاطر على الاستعانة ببعض الأشخاص من نقابة الصيادين أو الإدارة العامة للثروة السمكية لتقييمها، وهذا ما يساعدهم في تحديد أولويات الأخطار ودرجة تأثيرها ومدى إمكانية ذهابهم إلي أعمالهم من عدمه[2].وتجدر الإشارة إلي أن أخطار مهنة الصيد وهي[3] :

1- استخدام المعدات والآلات أثناء العمل.
2- اعتداءات الاحتلال الاسرائيلي على مراكب الصيادين ومصادرتها واعتقالهم أو استشهادهم.
3- أخطار الطقس والرياح وما يسمي ب " النوات" .
4- الاحتكاكات المفاجئة للصخور لمراكب الصيد.
5- التلوث البحري ومصبات مياه المجاري في بحر قطاع غزة.

- **التحكم في المخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري**

يذكر مدير عام الإدارة العامة للثروة السمكية في وزارة الزراعة أهم السياسات المتبعة للتحكم في مخاطر مهنة الصيد ومنها[4]:

1- وضع سياسات واستراتيجيات لمواجهتها بالتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.
2- المتابعة المستمرة من دائرة الخدمات السمكية لكل ما هو طارئ.
3- إيجاد بدائل لمواجهة الأخطار مثل نقل معدات أو تمكين السفن.
4- توفير تدريب للسلامة والأمان للصيادين بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ويرى الباحثان بأن القطاع في حاجة لوضع خطة مكتوبة عاجلة لمواجهة الأخطار وبتعاون وتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة.

- **المراقبة والمتابعة الدورية عند العاملين في قطاع الصيد البحري**

يعتبر الدور التعاوني الذي تقوم به الإدارة العامة للثروة السمكية في متابعة ومراقبة السياسات التي تتوافق مع إدارة المخاطر، ولكن تكمن المشكلة الرئيسية في نقص الطواقم الإدارية والفنية العاملة في مجال متابعة ومراقبة مهنة الصيد ومدى تنفيذ سياسة الإدارة في حماية الصيادين، ومهنة الصيد من أي مخاطر مستقبلية[5]. ويرى الباحثان أن المراقبة والمتابعة تعتمد على عمل تشاركي بين الجهات ذات العلاقة في قطاع الصيد البحري، وهذا يتطلب إمكانيات مادية ومعنوية مما يتطلب تنسيق على أعلى المستويات بين تلك الجهات والذي يسهم بدوره في التقليل والتخفيف من المخاطر التي قد يتعرض لها الصياد مستقبلاً.

---

1 مقابلة مع م. عادل عطا الله مدير عام الإدارة العامة للثروة السمكية، وزارة الزراعة بتاريخ 2018/9/2، الساعة 11:30 صباحاً.
2 مقابلة مع د.إياد عطا الله، مرجع سابق.
3 مقابلة مع أحمد أبو حمادة عضو نقابة الصيادين، بتاريخ 2018/8/30، الساعة 10:00 صباحاً
4 مقابلة مع م.عادل عطا الله، مرجع سابق.
5 نفس المرجع السابق.

5.1.3 نتائج الاستبيان

- **تحليل محور " التعرف على المخاطر"**

تم حساب المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب للتعرف على المخاطر

جدول رقم (3): يوضح تحليل التعرف على المخاطر. اعداد الباحثان

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	يعرف العاملون بمهنة الصيد المخاطر المحتملة التي تواجه عملهم.	3.7000	.91539	74	4.188	.000	3
2	يراعي العاملون بمهنة الصيد دراسة المخاطر قبل البدء بأي عمل أو نشاط.	3.9000	.88474	78	5.572	.000	1
3	يدري العاملون بمهنة الصيد بالأساليب العلمية للتعرف على المخاطر	3.7667	.67891	75.33	6.185	.000	2
	الفقرات جميعاً	3.7889	.64614	75.77667	6.687	.000	

أشارت نتائج الدراسة أنه توجد معرفة بالمخاطر التي يتعرض لها العاملين في قطاع الصيد البحري في غزة بنسبة بلغت (75.77%) وهو مستوى بدرجة موافقة معرفتهم بالمخاطر التي تواجه مهنة الصيد.

بالنظر إلى الجدول رقم (3) يتضح أن: أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (2)، والتي نصت على "يراعي العاملون بمهنة الصيد دراسة المخاطر قبل البدء بأي عمل أو نشاط" والتي نسبتها (78%)، ويتضح أن الفقرة رقم (1)، والتي نصت على "يعرف العاملون بمهنة الصيد بالمخاطر المحتملة التي تواجه عملهم" احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (74%) من حيث التعرف على المخاطر.

ويعزو الباحثان معرفة العاملين للمخاطر التي يواجهونها من خلال التجربة والخبرات التي يمتلكها الصيادون مما يعطيهم خلفية عن المخاطر العامة التي يواجهونها قبل وأثناء وبعد رحلة الصيد.

- **تحليل محور " تحليل المخاطر":** تم حساب المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لتحليل المخاطر.

جدول رقم (4): يوضح تحليل المخاطر. اعداد الباحثان

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	يتم تصنيف المخاطر حسب مصدر الخطر (طبيعي، بشري)	3.8000	.92476	76	4.738	.000	1
2	يقسم العاملون المخاطر حسب طبيعة الخطر (إداري، فني)	3.6333	.76489	72.67	4.535	.000	2
3	يدرس العاملون في مهنة الصيد فرص حدوث مخاطر متوقعة مستقبلة	3.4333	.97143	68.67	2.443	.021	3
4	يستخدم العاملون في مهنة الصيد أساليب وتقنيات وإجراءات لتحليل المخاطر المحتملة	3.3333	.95893	66.67	1.904	.067	4
5	يفرق العاملون في مهنة الصيد بين المخاطر التشغيلية والاستراتيجية والمالية أو البيئية.	3.3333	.84418	66.67	2.163	.039	5
	الفقرات جميعاً	3.5067	.57950	70.136	4.789	.000	

أشارت نتائج الدراسة أنه يوجد تحليل للمخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري في محافظة غزة بنسبة بلغت (70%) وهو بدرجة موافق على تحليلهم للمخاطر التي يواجهها العاملون في المهنة.

بالنظر إلى الجدول رقم (4) يتضح أن أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (1) والتي نصت على "يتم تصنيف المخاطر حسب مصدر الخطر (طبيعي، بشري)" والتي نسبتها (76%)، ويتضح أن الفقرة رقم (5) والتي نصت على المخاطر التشغيلية والإستراتيجية والمالية أو البيئية "احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (66.67%) من حيث تحليل المخاطر.

ويعزو الباحثان قلة استخدام أساليب وتقنيات وإجراءات تحليل المخاطر المحتملة إلي ضعف المؤهلات العلمية لدي شريحة الصيادين واعتمادهم بالدرجة الأولي على الخبرات المتوارثة، كما أن هناك ضعف في تنمية القدرات المتعلقة بإدارة المخاطر والتي تبني على أساليب وتقنيات وإجراءات وتحليل المخاطر مثل المشاركة في دورات تدريبية وورش عمل ولقاءات خاصة بذلك.

- **تحليل محور " تقييم المخاطر":** تم حساب المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لتحليل المخاطر

جدول رقم (5): يوضح تقييم المخاطر. اعداد الباحثان

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	يستكشف العاملون في مهنة الصيد المخاطر المؤثرة على الوظائف والأنشطة المختلفة.	3.6667	.99424	73.33	3.673	.001	3
2	يمكن للعاملين بالتنبؤ بحدوث أخطار مستقبلية.	3.7333	.90719	74.67	4.428	.000	2
3	يقسم العاملون المخاطر إلي مستويات ودرجات مختلفة من حيث احتمال الحدوث والخطر المتوقع.	3.8621	.74278	77.24	6.250	.000	1
4	يتم الاستعانة بالخبراء في مجال تقييم درجة الخطر	3.0333	1.15917	60.67	.158	.876	5
5	يتم إعطاء أولوية للأخطار التي تأخذ درجة تأثير واحتمالية أعلى.	3.6333	.71840	72.67	4.829	.000	3
	الفقرات جميعاً	3.5750	.52535	71.716	5.995	.000	

أشارت نتائج الدراسة أنه يوجد تقييم المخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري في محافظة غزة بنسبة بلغت (71.71%) وهو مستوى بدرجة موافق.

بالنظر إلى الجدول رقم (5) يتضح أن يتضح أن الفقرة رقم (3) والتي نصت على "يقسم العاملون المخاطر إلي مستويات ودرجات مختلفة من حيث احتمال الحدوث والخطر المتوقع" احتلت المرتبة العليا بنسبة مئوية مقدارها (77.24%)، ويتضح أن الفقرة رقم (4)والتي نصت على "يتم الاستعانة بالخبراء في مجال تقييم درجة الخطر " احتلت المرتبة العليا بنسبة مئوية مقدارها (60.67%) من حيث تقييم المخاطر.

ويعزو الباحثان قلة الاستعانة بالخبراء في مجال تقييم درجة الخطر وتحديد أولوياته إلي عدم وجود آليات وإجراءات واضحة من الجهات المسئولة والمنظمة لعمل مهنة الصيد، بحيث تكون تلك الإجراءات بمثابة بروتوكولات عمل يتفق عليها الصيادون والنقابة والإدارة العامة للثروة السمكية والشرطة البحرية وغيرها من الجهات ذات العلاقة بالمهنة، إذ يلتزم الصياد بالاستعانة بخبير لتقييم المراكب والشباك والمحرك قبل وأثناء وبعد الرحلة، ومتابعة توصيات الجهات المختصة المتعلقة بالطقس أو أي طارئ أو حدث محتمل.

- **تحليل محور " التحكم في المخاطر":** تم حساب المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لتحليل المخاطر

جدول رقم (6) : يوضح تحليل محور التحكم في المخاطر. اعداد الباحثان

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	توضع استراتيجيات وسياسات واضحة معتمدة للتحكم في مخاطر مهنة الصيد	3.4667	.89955	69.33	2.841	.008	4
2	توضع بدائل لمواجهة الأخطار مثل (نقل معدات، التنوع ، التجنب، التحويل)	3.8214	.72283	76.43	6.013	.000	2
3	يتم التدرب على اتخاذ قرارات مناسبة لمواجهة الأخطار وقت الطوارئ	3.8000	.80516	76	5.442	.000	3
4	يتم العمل عند حدوث الخطر بفريق عمل مشترك.	4.0333	.85029	80.67	6.656	.000	1
5	يتم اعداد خطة مسبقة لمواجهة الأخطار.	3.2333	1.10433	64.67	1.157	.257	5
	الفقرات جميعاً	3.6700	.55033	73.42	6.668	.000	

أشارت نتائج الدراسة أنه يوجد تحكم في المخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري في محافظة غزة بنسبة بلغت (73.42%) وهو مستوى موافق.

بالنظر إلى الجدول رقم (6) يتضح أن أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (4)، والتي نصت على يتم العمل عند حدوث الخطر بفريق عمل مشترك"، والتي نسبتها (80.67%)، ويتضح أن الفقرة رقم (5)، والتي نصت على "يتم إعداد خطة مسبقة لمواجهة الأخطار" احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (64.67%) من حيث التحكم في المخاطر. ويعزو الباحثان ذلك لقلة وجود خطط مسبقة لمواجهة الأخطار من الصيادين لضعف قدرات التخطيط لدى هذه الشريحة وضعف المؤهلات، وعدم وجود خطط مكتوبة من الجهات المسئولة عن هذا القطاع والتي لا تساعد الصيادون في رسم خططهم الخاصة.

- **تحليل محور " المراقبة والمتابعة الدورية":** تم حساب المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لتحليل المخاطر

جدول رقم (7) : يوضح تحليل محور المراقبة والمتابعة الدورية. اعداد الباحثان

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	يتم التأكد من أن الإجراءات المتبعة نُفذت حسب الخطة الموضوعة مسبقاً	3.5333	1.13664	70.67	2.570	.016	2
2	يراجع العاملون في مهنة الصيد خطوات إدارة المخاطر (التعرف علي المخاطر- تحليل المخاطر- تقييم المخاطر- التحكم في المخاطر)	3.3000	.98786	66	1.663	.107	4
3	يتم تحديد الدروس المستفادة لفحص إدارة المخاطر مستقبلا	3.6000	1.00344	72	3.275	.003	1

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
4	يتم تدريب العاملون في مهنة الصيد على مهارات مواجهة الأخطار.	3.4000	1.16264	68	1.884	.070	3
	الفقرات جميعاً	3.4133	.57759	69.16	3.920	.000	

أشارت نتائج الدراسة أنه توجد مراقبة ومتابعة دورية للعاملين في قطاع الصيد البحري في محافظة غزة بنسبة بلغت (69.16%) وهو مستوى موافق.

بالنظر إلى الجدول رقم (7) يتضح أن أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (3)، والتي نصت على "يتم تحديد الدروس المستفادة لفحص إدارة المخاطر مستقبلًا" والتي نسبتها (72%)، ويتضح أن الفقرة رقم (2)، والتي نصت على "يراجع العاملون في مهنة الصيد خطوات إدارة المخاطر (التعرف علي المخاطر- تحليل المخاطر- تقييم المخاطر- التحكم في المخاطر)" احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (66%) من حيث المراقبة والمتابعة الدورية. ويعزو الباحثان ضعف مراجعة العاملون في مهنة الصيد لخطوات إدارة المخاطر وتدني التنظيم والتنسيق والتواصل بين الصيادين والجهات المسئولة عن سلامة وصحة وأمن الأفراد العاملين في مهنة الصيد.

- **تحليل محاور الدراسة:** تم حساب المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لتحليل المخاطر

جدول رقم (8) : يوضح تحليل محاور الاستبيان . اعداد الباحثان

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية Sig	الرتبة
1	التعرف على المخاطر	3.7889	.64614	75.77667	6.687	.000	1
2	تحليل المخاطر	3.5067	.57950	70.136	4.789	.000	4
3	تقييم المخاطر	3.5750	.52535	71.716	5.995	.000	3
4	التحكم في المخاطر	3.6700	.55033	73.42	6.668	.000	2
5	المراقبة والمتابعة الدورية	3.4133	.57759	69.16	3.920	.000	5
	جميع المجالات	3.59078	0.575782	72.04173	5.6118	.000	

أشارت نتائج الدراسة أنه توجد إدارة مخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري بغزة بنسبة بلغت (72.04%).

ويعزو الباحثان قلة المراقبة والمتابعة الدورية إلي عدة اعتبارات ونذكر منها:

- قلة الموظفين العاملين في جانب المتابعة والمراقبة للمخاطر والسلامة والصحة العامة.
- قلة الإمكانيات المادية وعدم وجود مخصصات مالية لمثل تلك الجولات الميدانية.
- عدم توفر خطط عمل واضحة تتعلق بمراقبة ومتابعة الأخطار الخاصة بالصيادين من الجهات الرقابية المختلفة.

4. النتائج ومناقشتها:

1.4 النتائج

بعد إجراء المقابلات لعدد من ذوي الاختصاص والتحليل الإحصائي للاستبيان لآراء عدد من الصيادين العاملين في محافظة غزة تبين ما يلي:

توجد إدارة مخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري بغزة بنسبة بلغت (72%) وهي بالترتيب كالتالي:

- نسبة معرفة الصيادين بالمخاطر التي يواجهونها في مهنة الصيد (75%) وهو بدرجة موافقة، وعليه تعتمد معرفتهم على التجربة والخبرات التي يمتلكها الصيادون والتي تعطيهم خلفية عن المخاطر العامة التي يواجهها الصيادون قبل وأثناء وبعد رحلة الصيد.
- تحليل المخاطر بلغ (70%) وهو بدرجة موافق على مستوى تحليل الصيادين للمخاطر التي يواجهها العاملون في المهنة،
- تقييم المخاطر بلغ (71.7%) بدرجة موافق على تقييم الصيادين للمخاطر التي يواجهونها في المهنة.
- التحكم في المخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري في محافظة غزة بنسبة بلغت (73.42%) بدرجة موافق.
- مراقبة ومتابعة دورية للعاملين في قطاع الصيد البحري في محافظة غزة بنسبة بلغت (69.16%) بدرجة موافق.
- إدارة المخاطر عند العاملين في قطاع الصيد البحري بغزة بنسبة بلغت (72.04%) وهذا بدرجة موافق.

2.4 الاستنتاجات

- هناك قلة الاستعانة بالخبراء في مجال تقييم درجة الخطر وتحديد أولوياته؛ أدى لعدم وجود آليات وإجراءات واضحة من الجهات المسئولة والمنظمة لعمل مهنة الصيد،
- إجراءات وبروتوكولات عمل غير موجودة من الصيادون والنقابة والإدارة العامة للثروة السمكية والشرطة البحرية وغيرها من الجهات ذات العلاقة بالمهنة.
- هناك قصور من الصياد بالاستعانة بخبير لتقييم المركب والشباك والمحرك قبل وأثناء وبعد الرحلة، بالإضافة إلي أي ضوابط تتعلق بالطقس أو أي طارئ أو حدث محتمل.
- يوجد ضعف في المؤهلات العلمية لدي شريحة الصيادين واعتمادهم بالدرجة الأولي على الخبرات المتوارثة، مما ينعكس على تنمية القدرات المتعلقة بإدارة المخاطر والتي تبني على أساليب وتقنيات وإجراءات وتحليل المخاطر مثل المشاركة في دورات تدريبية وورش عمل ولقاءات خاصة بذلك.
- تعود إشكاليات الصيادين في التحكم بالمخاطر على عدم وجود الخطط مسبقة وواضحة لمواجهة الأخطار من الصيادين
- ضعف مراقبة العاملون في مهنة الصيد لخطوات إدارة المخاطر والتي تشتمل على (التعرف علي المخاطر- تحليل المخاطر- تقييم المخاطر- التحكم في المخاطر) يعود إلي ضعف التنظيم والتنسيق والتواصل بين الصيادين والجهات المسئولة عن سلامتهم وصحتهم وأمنهم.

- قلة المراقبة والمتابعة الدورية على المخاطر التي تواجه العاملين في مهنة الصيد؛ ويعود ذلك إلي عدة اعتبارات ونذكر منها (قلة الموظفين العاملين في جانب المتابعة والمراقبة للمخاطر والسلامة والصحة العامة، قلة الإمكانيات المادية وعدم وجود مخصصات مالية لمثل تلك الجولات الميدانية، وعدم توفر خطط عمل واضحة تتعلق بمراقبة ومتابعة الأخطار الخاصة بالصيادين من الجهات الرقابية المختلفة).

3.4 التوصيات

بناءً على النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- العمل على زيادة معرفة العاملين بالمخاطر التي يواجهونها من خلال التعرف على المخاطر المحتملة عن طريق ورش عمل ودورات تدريبية واجتماعات، والمشاركة في لقاءات للتعرف على الأساليب العلمية لمعرفة المخاطر، وكيفية التعامل مع المخاطر قبل البدء بأي عمل.
- تعزيز مهارات تحليل المخاطر لدي العاملين في المهنة ذاتها أو القائمين عليها من خلال تدريبهم على التفريق بين أنواعها المختلفة، وإكسابهم تقنيات وأساليب لإجراءات تحليل احتماليتها، وكيفية حدوثها مستقبليا، بالإضافة إلي تصنيف المخاطر التي يواجهها العاملون في المهنة.
- تعزيز مهارات تحكم العاملين في مجال الصيد البحري وذلك عن طريق وضع خطط وبدائل لمواجهتها وسياسات واستراتيجيات واضحة، بالإضافة إلي تدريبهم على اتخاذ القرارات المناسبة وقت الطوارئ.
- ضرورة تعزيز المراقبة والمتابعة الدورية من القائمين على مهنة الصيد البحري و التأكد من إجراءات وخطوات إدارة المخاطر.
- تعميم الدروس المستفادة وتقديم توصيات مستمرة لدي جهات الاختصاص لضمان أمن وسلامة العاملين في مجال الصيد البحري.

5. تطلعات مستقبلية:

- اعداد دليل إجراءات وبرتوكول عمل خاص بقطاع الصيد البحري والثروة السمكية يهدف للحد من مخاطر الصيد
- اعداد خطة تشاركية في إدارة المخاطر مع مجتمعات الصيد والثروة السمكية

6. المراجع

أولاً: المراجع العربية

- التقرير السنوي للإدارة العامة للثروة السمكية، وزارة الزراعة(2017).
- ديب، عبد الرشيد، وشلالي، عبد القادر. (25،2008-26 نوفمبر).مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر. مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- الشوا، وديع(2017). الآفاق الاقتصادية لتنمية الثروة السمكية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- طوباسي، أيمن(بدون).خطة إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع الخاص.
- عبد المنعم ، عاطف؛ الكاشف،محمد،كاسب،سيد(2008).تقييم وإدارة المخاطر، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي ، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، الطبعة الأولي، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.
- مركز العمل التنموي معا (2011). دراسة تحديد احتياجات الصيادين وأسرهم في قطاع غزة ،تمويل من مؤسسة قطر الخيرية.
- مقابلة مع أحمد أبو حمادة عضو نقابة الصيادين، بتاريخ 2018/8/30، الساعة 10:00 صباحاً.
- مقابلة مع د.إياد عطا الله نائب مدير عام الإدارة العامة للثروة السمكية، وزارة الزراعة بتاريخ 2018/8/30، الساعة 9:00 صباحاً.
- مقابلة مع م.عادل عطا الله مدير عام الإدارة العامة للثروة السمكية، وزارة الزراعة بتاريخ 2018/9/2، الساعة 11:30 صباحاً.
- مكتب العمل الدولي(2004). ظروف العمل في قطاع صيد الأسماك، معيار شامل (اتفاقية تكملها توصية) بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك، مؤتمر العمل الدولي 2004 ، 92 الدورة، الطبعة الأولى، جنيف.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Fletcher, W. J. 2005. The application of qualitative risk assessment methodology to prioritize issues for fisheries management. e ICES Journal of Marine Science, 62: 1576e1587.
- Ray Hilborn, , Jean-Jacques Maguire, , Ana M Parma, and , Andrew A Rosenberg.(2011). The Precautionary Approach and risk management: can they increase the probability of successes in fishery management? http://www.nrcresearchpress.com/doi/abs/10.1139/f00-225#.W54h187XLIU
- Windle, M.J.S., Neis, B., Bornstein, S. and Navarro, P ,St. John's,(2006). Fishing occupational. on internet: health and safety: a comparative analysis of regulatory regimes.

الملحق الأول: رابط الاستبانة

https://drive.google.com/open?id=17eQTRtNcqb0tVVfcAlBWZopIUIfN6gLu

الملحق الثاني: رابط أسئلة المقابلة

https://drive.google.com/open?id=1HWFhK20bRnefpsPk_ucUft7rrGP1Cn_8



مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



تقييم آليات إدارة المخاطر في المديرية العامة للدفاع المدني بمحافظة رفح - فلسطين

Evaluation of Risk Management Mechanisms at the Directorate General of Civil Defense in Rafah Governorate in Palestine

محمد نعمان خليل الجزار
Mohammed N. K. El.jazaar
برنامج إدارة الأزمات والكوارث - الجامعة الإسلامية - غزة
Master Program of Crisis and Disaster Management IUG
***Email address: moh.n.el.jazaar@gmail.com**

المستخلص

تنوعت المخاطر التي تتعرض لها محافظة رفح بصفتها منطقة حدودية على مدار السنوات السابقة وتعتبر المديرية العامة للدفاع المدني المستجيب الأول للمخاطر. هدفت الدراسة إلى تقييم آليات إدارة المخاطر في رفح من وجهة المديرية العامة. تم استخدام المنهج التحليلي من خلال المقابلات مع أصحاب الاختصاص في الدفاع المدني بمحافظة رفح، توصلت الدراسة إلى تدنى الأساليب المستخدمة في تقييم المخاطر في الدفاع المدني، وضعف التنسيق بين أجهزة الاستجابة الطارئة بالعمل الميداني، ويؤثر تهالك المعدات والمركبات على جودة خدمات مواجهة المخاطر. أوصت الدراسة بتطوير تنسيق مشاريع المديرية العامة بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى لزيادة القدرة والكفاءة على مقاومة التغيرات الناتجة من الكوارث والحد منها.

***الكلمات المفتاحية:** المديرية العامة للدفاع المدني- المخاطر- إدارة المخاطر- الحد من المخاطر – محافظة رفح*

Abstract

The risks to Rafah governorate as a border area have varied over the past years and the Directorate General of Civil Defense is the first responder to the risks. The study aimed to evaluate the risk management mechanisms in Rafah from the perspective of the Directorate General. The analytical method was used through interviews with specialists in civil defense in Rafah governorate. The study found that poor risk assessment methods used through civil defense, poor coordination between emergency responder sat field level, associated with the deterioration of equipment and vehicles used that affect the quality of emergency services. The study recommended the development of coordination of projects of the Directorate General in cooperation with other government agencies to increase the ability and efficiency to resist the changes resulting from disasters and reduce them.

***Keywords:** General Directorate of civil defense-risks-risk management-risk reduction – Rafah*

الملخص المفاهيمي:

تنوعت المخاطر التي تتعرض لها محافظة رفح بصفتها منطقة حدودية؛ إذ تعرضت للمخاطر البرية العسكرية من محور الحدود المصرية الفلسطينية منذ العام 1967م وحتى 2005م كان أكثرها حدة الواقعة في انتفاضة الأقصى، وما تلا ذلك من اعتداءات عسكرية متكررة في اجتياح 2006م بعد خطف شاليط، وعدوان 2008م، و2012م، و2014م، وقد استهدفت قوات الاحتلال الشريط الحدودي بعشرات القنابل من الطيران الحربي، والمخاطر الناتجة عن تهالك البنية التحتية وما ينتج عنه من سيول وفيضانات، والمخاطر الناتجة عن الجرف البحري في القرية السويدية، ويعتبر الدفاع المدني الفلسطيني برفح المستجيب الأول لكافة المخاطر ويقدم خدمات الإطفاء والإنقاذ والإسعاف الأولي.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لآليات إدارة المخاطر في المديرية العامة للدفاع المدني بمحافظة رفح



الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لآليات إدارة المخاطر في المديرية العامة للدفاع المدني لمحافظة رفح.

تقييم آليات إدارة المخاطر في المديرية العامة للدفاع المدني بمحافظة رفح - فلسطين

تنبع مشكلة الدراسة من تنوع المخاطر التي تعاني منها محافظة رفح؛ وذلك وفق منهجيات التقييم المتعارف عليها، وبالاستناد إلى دراسة (شيخ العيد، 2018م) ومقابلة مدير الدفاع المدني في رفح ظهر للباحث ضعف الآليات المتبعة في تقييم المخاطر وإدارتها من قبل رؤساء الأقسام المختصين في الدفاع المدني برفح.

هدفت الدراسة إلى تقييم آليات إدارة المخاطر في رفح من وجهة المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني في محافظة رفح

تم استخدام المنهج التحليلي من خلال المقابلات مع أصحاب الاختصاص في الدفاع المدني بمحافظة رفح (مدير إدارة المحافظة، نائب مدير إدارة المحافظة، رئيس قسم العمليات، وقسم مكتب الإدارة، وقسم الإسعاف والطوارئ).

توصلت الدراسة إلى تدنى الأساليب المستخدمة في تقييم المخاطر في المديرية العامة للدفاع المدني، وضعف التنسيق بين أجهزة الاستجابة الطارئة بالعمل الميداني، ويؤثر تهالك المعدات والمركبات على جودة خدمات مواجهة المخاطر.

أوصت الدراسة بتطوير تنسيق مشاريع المديرية العامة بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى لزيادة القدرة والكفاءة على مقاومة التغيرات الناتجة من الكوارث والحد منها، العمل على توعية المواطنين في مجالات الوقاية من المخاطر.

تطلعات مستقبلية:

- يتطلع الباحث إلى إعادة النظر في منظومة إدارة الخطر حسب: القدرة على تعريفه بالشكل الصحيح وذلك وفق المتغيرات الميدانية وتحديد المسؤوليات، والعمل على تقييم الخطر وفق المؤشرات المعتمدة على المنهجية العلمية، وتطوير قدرة المديرية العامة للدفاع المدني للاستجابة للخطر، وتنفيذ الخطط المدرجة للتعامل مع المخاطر والنتائج المترتبة عليها وفق المؤشرات الدولية، والعمل على قياس مؤشرات فعالية إدارة الخطر، وتقييم ومراجعة المقتضيات المترتبة على الخطر و استخلاص الدروس و العبر وذلك من خلال:
- التعرف على الخطر، وتحديد المسئولية عن الخطر
- تحليل وتقييم الخطر، والاستجابة له والتحكم به.
- تنفيذ خطط الاستجابة والرقابة عليها.
- قياس مؤشرات فعالية إدارة المخاطر والمراجعة للسيطرة عليها.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

يتميز قطاع غزة بأنه من المناطق المعرضة للمخاطر المؤثرة على متانة جبهته الداخلية، إذ تتكاثف جهود كافة الفئات في مواجهتها، وتتنوع المهددات ومصادر الأخطار سواء الطبيعية، منها: ارتفاع منسوب المياه الناتج عن الأمطار والذي بدوره أدى إلى غرق العديد من المناطق، أو البشرية الناتجة عن الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية كما حدث في الأعوام (2008م-2012م-2014م)[1]. وعكفت الحكومة الفلسطينية ممثلة بأجهزتها المختلفة على تقوية التخطيط والاستعداد لمواجهتها والتصدي لها من خلال[2]: (تحليلها ودراستها وتقدير احتمالية حدوثها ومدى تكرارها، ثم إعداد الخطط للاستعداد والتحكم والسيطرة عليها، واتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية، والالتزام بمعايير الأمن والسلامة للتقليل منها، والعمل على منع حدوثها).

تطورت نظرية الحماية المدنية والدفاع المدني في العقود الأخيرة بسبب؛ ازدياد مخاطر الكوارث والحروب والمشاكل البيئية والإشعاعية المختلفة، والتي تنتشر بين حين وآخر مهددة الأمن العالمي. وتختص المعادلة الثلاثية بربط مفاهيم الاقتصاد مع البيئة وموارد الطاقة المختلفة والمعروفة بالرمز 3E 's (Energy, Economics & Environment)، وهي معادلة معقدة يجب حلها في سبيل تحقيق استدامة الحياة البشرية[3].

تطورت مهام المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني يوماً بعد يوم؛ لتواكب التغيرات الدائمة والمستمرة على الساحة الفلسطينية؛ وما تعاني من تهديدات حادة تفاقم حدة المخاطر والأزمات المحيطة بالشعب الفلسطيني؛ وذلك لافتقاره إلى المقومات الأساسية والأجهزة المتقدمة لصد تلك المخاطر، إذ تعتبر المديرية من أهم الأركان العاملة في حماية الجبهة الداخلية من التهديدات المحتملة، التي من شانها أن تخل بالمصلحة العامة.[4]

تعرضت محافظة رفح للعديد من المخاطر على مر العصور إلى زماننا هذا، ومن أهمها الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية، وارتفاع منسوب مياه البحر في المناطق الغربية من المحافظة، مما أثر سلباً على سكان القرية السويدية، بالإضافة إلى المخاطر التي نشأت عن الحصار المطبق على قطاع غزة منذ عام 2006م، وما ترتب عليه من إغلاق للمعابر في المحافظة مثل معبر رفح البري ومعبر كرم أبو سالم التجاري، والمخاطر المتعلقة بانقطاع التيار الكهربائي لساعات عديدة، وشح وندرة المياه والعديد من التحديات الأخرى.[5]

2.1 المشكلة البحثية:

نبعت مشكلة الدراسة من تنوع المخاطر التي تعاني منها محافظة رفح؛ وذلك وفق منهجيات التقييم المتعارف عليها، وبالاستناد إلى دراسة (شيخ العيد، 2018م) ومقابلة مدير الدفاع المدني في محافظة رفح ظهر للباحث ضعف الآليات المتعبة في تقييم المخاطر وإدارتها من قبل رؤساء الأقسام المختصين في الدفاع المدني برفح ومن هنا ظهر التساؤل الرئيس التالي **"ما هي آليات تقييم إدارة المخاطر في المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني محافظة رفح"؟**

---

[1] المغير، محمد/ العطار، محمد/ الباشا، هبة (2018م): واقع الإدارة العليا للأزمات والكوارث في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 26 العدد 2

[2] وزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني. (2017م). الإطار الوطني للحد من مخاطر الأزمات والكوارث في قطاع غزة. غزة- فلسطين: المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني.

[3] الصالحي، محمد/ العاني، أسامة (2001م). تقنيات الدفاع المدني ومستجدات المخاطر في القرن الواحد والعشرين. التقنيات المتطورة.... استعداد ومواكبة (صفحة 16). المملكة العربية السعودية: الإدارة العامة للشئون الثقافية والإعلامية، إدارة المؤتمرات والندوات.

[4] وحدة التخطيط والتطوير (2019): التقرير السنوي لمؤشرات عمل المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني، الدفاع المدني، غزة

[5] شيخ العيد، بكر (2018م): متطلبات تأهيل الجبهة الداخلية لمواجهة الكوارث والأزمات حالة دراسية محافظة رفح، رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

- تقييم آليات إدارة المخاطر من وجهة رؤساء الأقسام في الدفاع المدني برفح
- التعرف على طبيعة مهام المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني في محافظة رفح وآليات إدارتها .
- بيان الأساليب المتبعة في إدارة المخاطر لدى المديرية العامة للدفاع المدني من وجهة نظر رؤساء الأقسام في رفح.

4.1 أهمية الدراسة:

تساعد هذه الدراسة على تسليط الضوء على واحد من أهم المواضيع الإدارية الحديثة والهامة في المجال الإداري؛ في المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني في محافظة رفح؛ وذلك من خلال:

- حاجة المجتمع لهذه الدراسات التي تعزز العمل وفق المنهجيات المساهمة في تطوير مواجهة المخاطر.
- رفد المكتبة المحلية في الدراسات التخصصية التقييمية للإدارة ومواجهة المخاطر التي يتعرض لها المجتمعات.

5.1 منهجية الدراسة:

استخدام المنهج التحليلي لتحليل المعايير المحلية التي تحددها المديرية العامة للدفاع المدني فيما يتعلق بالإدارة الصحيحة للمخاطر ، وسوف يعتمد الباحث على المقابلات مع أصحاب العلاقة من العاملين في المديرية العامة للدفاع المدني في محافظة رفح.

6.1 حدود الدراسة:

تقع حدود الدارسة ضمن ما يلي:

1.6.1 الحدود الزمانية: تقع الدارسة ما بين عامي (2018-2019).

2.6.1 الحدود المكانية: محافظة رفح، الواقع في أقصى جنوب قطاع غزة .

3.6.1 الحدود الموضوعية: إدارة المخاطر في المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني بمحافظة رفح

7.1 الدراسات السابقة:

1.7.1 دراسة (صادق، 2016م)[1]: بعنوان:"دور المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني في إدارة الأزمة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام.2014م"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي قامت به المديرية العامة الدفاع المدني في إدارة أزمة العدوان الإسرائيلي على محافظات قطاع غزة عام 2014، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة والمقابلة الشخصية كأدوات للدراسة البحثية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها أن نسبة مجال التخطيط للأزمات في جهاز الدفاع المدني مرتفعة، وأوصت الدراسة بضرورة استحداث إدارة متخصصة تقوم بمهام إدارة الأزمة، وإنشاء قواعد بيانات مشتركة بين المديرية العامة الدفاع المدني والجهات التي تتعامل في الميدان، وضرورة تنفيذ مناورات ميدانية مشتركة بين الجهاز والجهات التي يتعامل معها ميدانيًا للتدريب على إدارة الأزمات بمختلف أنواعها.

[1] صادق، عبد الله. (2016م). *دور المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني في إدارة الأزمة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م*. رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة

2.7.1 دراسة (رضيع، 2011م)[1]، بعنوان:" مدى الجاهزية لإدارة الأزمات دراسة مسحية على ضباط جهاز الدفاع المدني في محافظة غزة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى جاهزية الدفاع المدني في محافظات غزة لمواجهة الكوارث والأزمات ومدى توفر أنظمة التخطيط المثالية والمناسبة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث بلغت عينة الدراسة لأداة الاستبيان 149 من ضباط الدفاع المدني. وتوصلت الدراسة إلى ضعف التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث، وعدم توفر المعدات والتقنيات المناسبة لمواجهة الكوارث بصورة مناسبة وكافية، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بمجال التخطيط داخل المديرية وتوافر قاعدة بيانات متطورة عن الأزمات والكوارث المتوقع حدوثها وتوفير معدات وتجهيزات فنية للقدرة على مواجهة الكوارث.

3.7.2 التعليق على الدراسات السابقة:

1. ارتكزت الدراسات السابقة على مبدأ التدريب والتطوير للعاملين في المديرية العامة للدفاع المدني؛ لما للتدريب ضرورة وأهمية كبيرة في محاولة لمحاكاة الواقع والاستعداد للمستقبل.
2. لعنصر التخطيط أهمية كبيرة لدراسة المتغيرات المحتملة، كذلك إمكانية مواجهة الأزمات والكوارث وفق خطط معدة مسبقاً، يزيد من فرصة التعامل مع الأزمة بأقل التكاليف والخسائر المحتملة.
3. لم تناقش الدراسات السابقة الأهمية المرتبطة بفهم المخاطر والأدوار المناطة بها من حيث تحديد وتحليل وتقييم المخاطر.
4. أضافت الدراسة الحالية إمكانية تعزيز إدارة المخاطر وفق المنهجية العلمية الحديثة، كذلك تعزيز درجة الاستعداد لمواجهة المخاطر.

3. الإطار النظري :

تتكفل إدارة المخاطر بتقدير وتحديد وقياس وضبط وآليات التعامل معها سواء كانت (صناعية، وتجارية، ومالية، أو حتى خدماتية)؛ إذ أنه تختلف إدارة المخاطر من منشأة لأخرى حسب طبيعة وخصوصية مجال عملها، حيث إن إدارة الخطر ليست حكرًا على المنظمات والمنشآت فقط، ولكنها تشمل الخطط قصير وطويلة الأمد، ويجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية أو التهديدات الخارجية المرتبطة بإدارتها وعلاقتها بالأطراف المتأثرة.[2] حيث تساعد عملية إدارة المخاطر الحكومات والمنظمات في تحقيق أهدافها؛ وذلك بتخصيص الموارد المساعدة والكافية للقيام بالتخطيط والتنسيق واتخاذ القرارات الصائبة، وعليه يجب أن تكون إدارتها عملية فعالة من حيث التكلفة، وتساعد المنظمة على استمرارية عملها رغم كل الأضرار ومصادر الخطر المحيطة بهم.[3]

1.3 المفاهيم والمصطلحات

1.1.3 محافظة رفح (تعريف إجرائي) : وهي منطقة حدودية مع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م من الجهة الشرقية للمحافظة، ومع الحدود المصرية من الجهة الجنوبية، ومحافظة خانيونس في الشمال، والبحر المتوسط من جهة الغرب.

[1] الرضيع خالد. (2011م). *مدى الجاهزية لإدارة الأزمات والكوارث دراسة مسحية على ضباط جهاز الدفاع المدني في محافظة غزة*. غزة: الجامعة الإسلامية

[2] الجمعية المصرية لإدارة الخطر (2010م): معيار إدارة الخطر، مصر.

3 J Shortreed ،J Hicks ،L Craig .(2003) .Basic Frameworks for Risk Management, .USA.: The Ontario Ministry of the Environment, NERAM

2.1.3 المخطر والمخاطر وإدارتهما: يساهم في حدوث أضرار تتعرض لها الحياة البشرية يومًا والتي من شأنها أن تهدد ديمومة وبقاء الحياة، إذ تُبْذَل قصارى الجهود لمقاومة التغيرات الناتجة عن الخطر وما يتعلق به من نواتج.[1] وتنوعت المخاطر التي واجهت وما زالت تواجه الحكومات والمنظمات حسب النشاطات المسندة إليها، سواء كانت (سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وإدارياً، وصحياً، أو كوارث طبيعة)، مما يستدعي وضع التخطيط الذي يتلاءم مع النشاطات المتنوعة في ظل التغير السريع وزيادة حدة المنافسة.[2]

اختلفت التعريفات حول مفهوم الخطر والمخاطر وإدارتهما الفعالة، إذ أنه يصعب الدراية الكافية بالخطر في الإدارة وحل المشكلات، ومن التعريفات في هذا السياق:

- يُعرَّف الخطر في إطار عمل هيوغو[3] بأنه: هو نشاط بشري أو مورد متوفر في الأماكن التي تحيط بنا في حال إساءة استخدامها تعمل على تصدير الأضرار التي تتسبب في الخسائر في الأرواح والممتلكات وإلحاق الضرر الاقتصادي والاجتماعي، وتهدد استمرار الحياة الاعتيادية، مما يتسبب في التدهور البيئي واستنزاف الموارد المتاحة وتنوع الأضرار على المجتمع.
- **الخطر**[4]: هو احتمالية تعرض الأشخاص والممتلكات والبيئة المحيطة بهم للأضرار، سواء كانت البشرية، أو الطبيعة أو التعامل الخاطئ مع المواد الخطرة، ويعتبرها البعض أحد أهم المشاكل المؤثرة على المنظمات والمنشآت.
- **المخاطر**[5]: هي عبارة المشكلات والتهديدات التي يتعرض لها الإنسان، وممتلكاته والبيئة المحيطة به، وتهدد صحته بشكل مباشر أو تهدد الموارد الطبيعية أو البيئية الصناعية المحيطة به.
- **إدارة المخاطر**[6]: هي قدرة المنظمات والمنشآت على فهم المخاطر بأبعادها المختلفة، والعمل على التقليل من القابلية للتعرض للخطر من خلال الإرشادات والتعليمات والقوانين واللوائح، وذلك بواسطة التخطيط لإدارتها و تقييم الأثر المتوقع لها، وتتم العملية بعدة خطوات مخطط لها عبر تعزيزها ابتداءً من إنشاء المنشآت الصناعية، وحتى الوصول لتشغيلها وتحديد إمكانية تكرار كافة المخاطر المتوقعة.

ويرى الباحث أن أهمية إدارة المخاطر متمثلة بالتالي:

- التوصل للحد من حدوث الخطر وما يترتب عليه فيما بعد.
- التقليل من حجم الخسائر والأضرار الناتجة عند حدوثها.
- إتقانها يؤدي إلى عدم تكرار حدوثها عن طريق دراسة أسباب حدوث كل خطر لوضع آليات ممنهجة لتجنبه مستقبلًا.
- وضع أفضل سياسة لمواجهة الأخطار بأفضل الطرق وأقل التكاليف المكنة.

1 المغير، محمد (2018م). مؤشرات تقييم إدارة المخاطر في المنشآت الصناعية بقطاع غزة. مجلة العلوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات، العدد الثاني ،المجلد الثاني، صفحة 21

2 أحمد القطامين. (2002م). الإدارة الاستراتيجية:حالات ونماذج تطبيقية،ط1. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

3 الأمم المتحدة. (2005). *Hyogo Framework for Action 2005 - 2015*. نيويورك وجنيف.

4 عبد المنعم، عاطف/ الكاشف، محمد/ كاسب، سيد (2008): *تقييم وإدارة المخاطر*، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى مصر.

5 المديرية العامة للدفاع المدني. (2016م). *دورة القيادة الميدانية*. غزة: إدارة التدريب-قسم المناهج.

6 الأمم المتحدة. (2015). *إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2013-2015*. سنداي- اليابان: المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث.

2.3 السياسات المتبعة للاستجابة للخطر

تنوعت الأساليب والسياسات المتعلقة في كيفية الاستجابة للخطر والتحكم والسيطرة عليه؛ وذلك وفق المنهجيات العملية الحديثة وتشمل:

- تجنب المخاطر
- تقليل الخطر
- تحويل الخطر
- قبول الخطر

3.3 مهام المديرية العامة للدفاع المدني[1]

يقوم جهاز الدفاع المدني بتنفيذ التدابير اللازمة وفق الخطط المسبقة والمهام المناطة بهم فيما يتعلق بالقيام بعمليات الإنقاذ والإطفاء وكذلك عمليات الإخلاء والإيواء، وذلك بالتنسيق مع كافة الجهات المختصة.

1.3.3 المهام المتعلقة بمرحلة ما قبل الكارثة:

- إعداد السيناريوهات المتوقعة والإشراف علي فحصها وتنفيذها بالتنسيق مع ذوي العلاقة.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاقتراح أولويات البحث العلمي لدرء المخاطر.
- المشاركة في تجهيز الخطط الخاصة بالمنشآت لمواجهة المخاطر وتعديلها وتحديثها كلما دعت الضرورة.
- تجهيز الخطط العامة والتدريب عليها لتهيئة وحماية المؤسسات والممتلكات العامة من المخاطر المختلفة.
- توعية وتدريب المواطنين على كيفية التعامل مع المخاطر بأنواعها المختلفة.
- تجهيز الفرق التطوعية على أعمال الدفاع المدني من القطاعين العام والخاص تدريبها على المهام المختلفة
- العمل على توفير مخزون للطوارئ من مواد الإطفاء والإسعاف والإنقاذ.
- التنسيق مع المنشآت الصناعية لإعداد الخطط اللازمة لإخلاء للعاملين بها.
- وضع خطة خاصة بآلية التنسيق مع الخدمات الطبية والبلديات ووزارة الأشغال العامة وسلطة المياه وشركة الكهرباء، والعمليات المركزية وغيرها، في حالات الطوارئ وتفاقم المخاطر.

2.3.3 مرحلة أثناء الكارثة:

- عقد اللجان الفورية (المجلس الأعلى للدفاع المدني، أو الهيئة الوطنية للحد من الكوارث) فور وقوع الحالات الطارئة واستدعاء ممثلي الجهات الحكومية المعنية.
- المساهمة في الكشف عن أي تسرب كيماوي أو إشعاعي؛ وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة من (سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، سلطة جودة البيئة، والجامعة الفلسطينية والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز الدراسات والأبحاث المتخصصة) لمعالجته وتلافي آثاره
- تحديد المناطق البديلة لتمركز المعدات والآليات والقوى البشرية اللازمة لمواجهة مخاطر الكوارث.

---

[1] وزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني. (2017م). *الإطار الوطني للحد من مخاطر الأزمات والكوارث في قطاع غزة.* غزة- فلسطين: المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني.

- تقوم المديرية العامة للدفاع المدني بإعطاء الأولوية في التوعية بالمخاطر المتوقع حدوثها ونقاط تأثيرها حسب توزيع مقراتها ومراكزها بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- الإشراف على أداء العمليات المركزية بالمديرية العامة وإدارات الدفاع المدني في المحافظات والمراكز، ومتابعة الأدوار التي يقوم بها ممثلي الجهات الحكومية والأهلية والدولية المشاركة في تلك المراكز ولجان طوارئ المحافظات بالتنسيق مع المديرية العامة للعمليات المركزية.
- القيام بعمليات الإنذار المبكر والإنقاذ والإطفاء والإخلاء والمساهمة في عمليات الإيواء العاجل
- تقدير الاحتياجات اللازمة والفعلية من المعدات والتجهيزات وأعمال الإغاثة المتوقع استخدامها لمواجهة الحالة الطارئة عند بدايات مؤشرات الخطر.
- تقدير الموقف في المناطق المنكوبة من خلال اللجان الميدانية المختصة وبالتنسيق مع لجان الطوارئ الفرعية في المحافظات

3.3.3 مرحلة بعد الكارثة:

- المشاركة في لجنة حصر أعداد المتضررين والأضرار التي تعرضت للمخاطر بالتشارك مع الجهات ذات العلاقة.
- المساهمة في وضع السياسات العامة لعمليات إعادة التأهيل والإعمار الناتجة عن تفشي المخاطر.
- إعادة ترميم وتطوير بناء مقدرات المديرية العامة للدفاع المدني والاستعداد لأي طارئ.
- فحص جهوزية الطواقم العاملة للاستعداد لأي طارئ
- الاستفادة من الدروس والعبر المستخلصة من مجريات التعرض للمخاطر.

3.5 مفاهيم ومصطلحات:

4.الإطار العملي ومنهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لآليات إدارة المخاطر وذلك من خلال إجراء مقابلة مع ذوي الاختصاص ([1]،[2]،[3]،[4]،[5]) من مديرية الدفاع المدني في محافظة رفح، وتم إعداد المقابلة لتشمل عدة محاور ومنها (فهم المخاطر، تعزيز إدارة المخاطر، الاستثمار في الحد من المخاطر، تعزيز درجة الاستعداد لمواجهة الكوارث والتصدي لها)، وتم إعداد نموذج لذلك.

1.4 فهم المديرية العامة للدفاع المدني في محافظة رفح للمخاطر المحيطة والمهددة للمحافظة.

تسعى المديرية العامة إلى تحديد المخاطر المتعلقة بسكان المحافظة بنسبة متفاوتة؛ وذلك لتعدد التهديدات المواجهة للسكان؛ إذ تستخدم عدة وسائل، لتحليل المخاطر بصورة كبيرة لقلة وجود فرق مختصة تعمل على تحليلها ومتابعة مجرياته بالشراكة مع لجنة الطوارئ المركزية في محافظة رفح، وخاصة بالاجتماعات التي تعقد قبل فصل الشتاء وقبل موسم الصيف وعند وقوع إنذارات للاعتداءات العسكرية الإسرائيلية.

[1] العطار، عبد العزيز. (23 03، 2018م): مقابلة شخصية، مدير الدفاع المدني- محافظة رفح.
[2] الطنطاوي، علي. (11 04، 2018م): مقابلة شخصية، نائب مدير الدفاع المدني- محافظة رفح.
[3] الجمل، إياد. (14 04، 2019م): مقابلة شخصية، رئيس قسم الإسعاف والطوارئ في الدفاع المدني- محافظة رفح.
[4] أبو غالي، محمد. (04 12، 2018م): مقابلة شخصية، رئيس قسم الإدارة في الدفاع المدني- محافظة رفح.
[5] شيخ العيد، جلال. (25 04، 2018م): مقابلة شخصية رئيس قسم العمليات في الدفاع المدني - محافظة رفح.

2.4 تعمل المديرية العامة للدفاع المدني في محافظة رفح على إدارة الخطر داخل المحافظة.

يتم التحكم والسيطرة على المخاطر من خلال اتباع التعليمات لكل خطر حسب طبيعته وإسناد البعض منها إلى الجهات المختصة الأخرى، وتتم أيضاً عمليات المتابعة والرقابة على المخاطر حيث يتم تشكل لجان مختصة للمتابعة والرقابة على المخاطر المتوقعة من قبل لجنة الطوارئ المركزية، ووحدة الرقابة والتفتيش وفق أوامر العمليات الصادرة من المديرية العامة، وإنشاء خطط وآليات وسيناريوهات للتعامل معها. ويتم تحديد سيناريوهات للتعامل مع كل مصدر للخطر، وفق الآليات التي تحددها المديرية الدفاع المدني بما يتوافق مع الطبيعة الجغرافية لمحافظة رفح، وأما السياسات العليا والمحددات العامة فقد تم التوافق عليها على مستوى وزارة الداخلية والأمن الوطني ضمن لجنة الطوارئ الحكومية العليا.

3.4 استثمار المديرية العامة للدفاع المدني في محافظة رفح في الحد من المخاطر داخل المحافظة.

يتم تعزيز قدرات المجتمع المحلي من خلال تثقيفهم عبر المحاضرات التوعوية في مجال (الإخلاء، والنقل الآمن للإصابات، والإسعافات الأولية، ومواجهة مخاطر الحريق، ومكافحة الحرائق، والسلامة المنزلية، الخ). إذ أنه يضعف تعزيز القدرات المادية للبنى التحتية؛ وذلك لضعف الموازنات التشغيلية والموارد المادية وقلة الإمكانيات المتاحة؛ ويتدني تحديد النطاق الجغرافي لكل خطر عن طريق التنبؤ به قبل حدوثه، وتتبع المديرية العامة مؤشرات الخاصة بالتفتيش على المنشآت للحد من المخاطر، ومؤشر سرعة الاستجابة ومؤشر الجولات التفتيشية، ومؤشر التصاريح الخاصة بالسلامة والوقاية، واستثمار الموارد البشرية في دعم وتعزيز موارد الدفاع المدني، ويتفاوت التعرف على المتطلبات والاحتياجات لمواجهة المخاطر عن طريق تحديد الإمكانيات المراد توفرها، لكن في أغلب الأحيان لا تتوفر بفعل الحصار وعدم السماح بدخول بعض المعدات والآلات اللازمة للعمل.

4.4 تعزيز درجة استعداد المديرية العامة للدفاع المدني لمواجهة الكوارث والتصدي لها داخل المحافظة.

- تتدني فعالية التخطيط للتصدي للمخاطر، حيث يتم من خلال وضع الخطط لدراستها وتحليلها بشكل متفاوت ويتم تحديد خطط تشغيلية موسمية (مثل خطة فصل الشتاء – خطة فصل الصيف، خطط الفعاليات، وغيرها)، ولكنها تكون محدودة بفعل ضعف الإمكانيات وعدم توفرها. ويتم الاستعداد لمواجهة المخاطر بدرجة كبيرة؛ وذلك من خلال تجهيز الفرق العاملة وتدريبها وتأهيلها، وتقسيم المهام في محاولة للاستعداد والتصدي المبكر لها.
- يتم توزيع المهام والأدوار بالتنسيق والتشاور مع المؤسسات والتواصل مع ممثل اللجنة المركزية للطوارئ ولجنة الطوارئ الأمنية؛ وذلك للتنسيق الفعال وتقسيم المهام حسب اختصاص كل مؤسسة.
- يتم تحديد فرق المجابهة والاتصال الفعال بدرجة محدودة بسبب عدم وجود فرق مختصة بحد ذاتها، ولكن يتم إشراك جميع العاملين في التصدي للمخاطر على خلاف أنواعها.
- تتدني تشكيل فرق المتطوعين وذلك بسبب أنه في المخاطر الكبرى كالحروب والمنخفضات الجوية، قد لا يتم تفعيل عمل المتطوعين الذين تم تدريبهم وتأهيلهم، وبسبب عدم وجود لائحة خاصة بحماية المتطوعين المفقودين والمصابين، خوفًا من عدم وجود موارد مالية لتغطية النفقات الخاصة بهم.

- وجود منظومة اتصال وتواصل بدرجة متفاوتة حيث يتم التواصل بين اللجان الأخرى وفق منظومة اتصال لا سلكية وتتعطل بعض الأحيان، ويتم التشويش عليها خاصة في الكوارث الكبرى التي يتسبب بها الاحتلال.
- آليات الإنعاش المبكر وإعادة البناء بشكل أفضل توجد بصورة ضعيفة جدًا؛ وذلك بفعل الحصار وعدم السماح بدخول بعض المعدات والآلات اللازمة للعمل.

5. النتائج والتوصيات:

1.5 نتائج الدراسة:

- قلة النماذج المعتمدة في تقييم وتحليل المخاطر في المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني.
- ضعف التنسيق بين إدارات الاستجابة للحوادث الطارئة وخاصة ميدانيًا؛ مما يزيد من حدة استنزاف الموارد المادية ويرهق الموارد البشرية.
- قلة الموارد البشرية ذات الكفاءة والخبرة في إدارة وتقييم المخاطر لدى المديرية العامة للدفاع المدني.
- مركزية العملية التخطيطية وقد دأبت المديرية العامة للدفاع المدني لوضع لتقييم وتحديد المخاطر في نطاق المحافظة منذ بداية العام 2018م.
- عدم استخدام التقنيات الحديثة في تقييم المخاطر مثل نظم المعلومات الجغرافية.
- تهالك وضعف الموارد القائمة ومركبات المديرية العامة للدفاع المدني بسبب الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة.

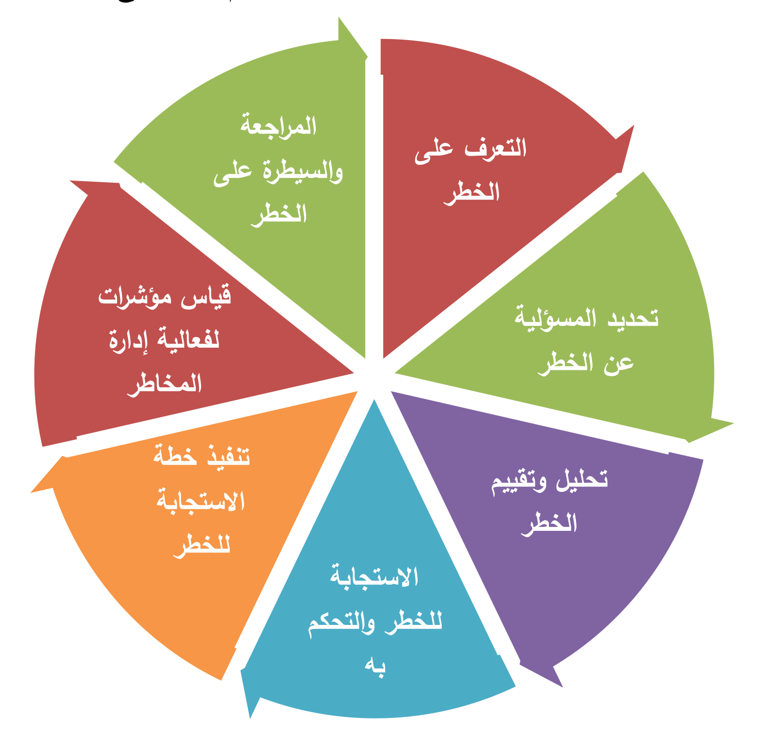
2.5 التوصيات:

- تطوير تنسيق مشاريع المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني– رفح بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى لزيادة القدرة والكفاءة على مقاومة التغيرات الناتجة من الكوارث والحد منها.
- العمل على إنشاء اتفاقيات ثنائية الأطراف بين الدفاع المدني والدول المجاورة؛ لاستحداث أنظمة التدريب المختلفة لمواجهة المخاطر باختلاف أنواعها.
- تطوير الخطط التدريبية الخاصة بالعاملين في الدفاع المدني وكذلك تطوير الخطط التي تعمل على تنمية مهارات واستجابة السكان للكوارث المختلفة.
- العمل على تطوير وإيجاد أجهزة الرصد المتعلقة بكل كارثة حسب ماهيتها للتنبؤ المبكر بها، وتقليل معدلات حدوثها.
- العمل على توعية المواطنين في مجالات الوقاية من المخاطر والعمل على مشاركة المعلومات في حال حدوثها أيضا.

6. تطلعات مستقبلية:

يتطلع الباحث إلى إعادة النظر في منظومة إدارة الخطر حسب: القدرة على تعريفه بالشكل الصحيح؛ وذلك وفق المتغيرات الميدانية وتحديد المسؤوليات، والعمل على تقييم الخطر وفق المؤشرات المعتمدة على المنهجية العلمية، وتطوير قدرة المديرية العامة للدفاع المدني للاستجابة للخطر، وتنفيذ الخطط المدرجة للتعامل مع المخاطر

والنتائج المترتبة عليها وفق المؤشرات الدولية، والعمل على قياس مؤشرات فعالية إدارة الخطر، وتقييم ومراجعة المقتضيات المترتبة على الخطر و استخلاص الدروس و العبر. والشكل رقم (1) يوضح هذه المنظومة.



شكل رقم (1) يوضح المراحل المقترحة لتطوير منظومة إدارة الخطر والمخاطر، إعداد الباحث.

7. المراجع:

- J. Shortreed ،J Hicks ،L Craig .(2003) .Basic Frameworks for Risk Management, . USA.: The Ontario Ministry of the Environment, NERAM
- القطامين، أحمد. (2002م). الإدارة الاستراتيجية:حالات ونماذج تطبيقية،ط1. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- الأمم المتحدة. (2005). Hyogo Framework for Action 2005 - 2015. نيويورك وجنيف.
- الأمم المتحدة. (2015). إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2013. سنداي- اليابان: المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث.
- الجمعية المصرية لإدارة الخطر. (2010م). معيار إدارة الخطر.، مصر.
- المديرية العامة للدفاع المدني. (2016م). دورة القيادة الميدانية. غزة: إدارة التدريب-قسم المناهج.
- المديرية العامة للدفاع المدني. (2019م). خطة الشتاء. فلسطين. غزة: وحدة التخطيط و التطوير.
- شيخ العيد، بكر (2018م): متطلبات تأهيل الجهة الداخلية لمواجهة الكوارث والأزمات حالة دراسية محافظة رفح، رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة
- الرضيع، خالد. (2011م). مدى الجاهزية لإدارة الأزمات والكوارث دراسة مسحية على ضباط جهاز الدفاع المدني في محافظة غزة. غزة: الجامعة الإسلامية.
- عبد المنعم ،عاطف/ الكاشف، محمد/ كاسب، و سيد. (2008). تقييم وإدارة المخاطر. مصر: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى.

- صادق، عبد الله. (2016م). دور المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني في إدارة الأزمة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014م. رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة
- الصالحي، محمد/ ، العاني، وأسامة. (2001م). تقنيات الدفاع المدني ومستجدات المخاطر في القرن الواحد والعشرين. التقنيات المتطورة.... استعداد ومواكبة (صفحة 16). المملكة العربية السعودية: الإدارة العامة للشئون الثقافية والإعلامية، إدارة المؤتمرات والندوات.
- المغير، محمد (2018م). مؤشرات تقييم إدارة المخاطر في المنشآت الصناعية بقطاع غزة. مجلة العلوم الهندسية و تكنولوجيا المعلومات، العدد الثاني ،المجلد الثاني، صفحة 21.
- المغير، محمد/ العطار، محمد/ الباشا، هبة (2018م): واقع الإدارة العليا للأزمات والكوارث في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 26 العدد 2
- وحدة التخطيط والتطوير (2019): التقرير السنوي لمؤشرات عمل المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني، الدفاع المدني، غزة
- وزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني. (2017م). الإطار الوطني للحد من مخاطر الأزمات والكوارث في قطاع غزة. غزة فلسطين: المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني.

المقابلات:

- أبو غالي، محمد. (04 12، 2018م): مقابلة شخصية، رئيس قسم الإدارة في الدفاع المدني- محافظة رفح، الساعة 10:00 صباحًا
- الجمل، إياد. (14 04، 2019م): مقابلة شخصية، رئيس قسم الإسعاف والطوارئ في الدفاع المدني- محافظة رفح، الساعة 11:00 صباحًا
- العطار، عبد العزيز. (23 03، 2018م): مقابلة شخصية، مدير الدفاع المدني- محافظة رفح، الساعة 9:00 صباحًا
- الطنطاوي، علي. (11 04، 2018م): مقابلة شخصية، نائب مدير الدفاع المدني- محافظة رفح، الساعة 11:00 صباحًا
- شيخ العيد، جلال. (25 04، 2018م): مقابلة شخصية رئيس قسم العمليات في الدفاع المدني - محافظة رفح، الساعة 11:00 صباحًا



مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management



تأثير أزمة غاز الطهي على صناعة الدواجن بقطاع غزة

The Effect of the Cooking Gas Crises on Poultry Industry in Gaza Strip

يحيى حسن محمد العطار
Yahia H. M. Al Attar
الهيئة العامة للبترول - غزة - فلسطين
General Petroleum Corporation- Gaza - Palestine
Email address: yhattar@hotmail.com

المستخلص

عاني قطاع غزة من أزمة غاز الطهي وما زال، وذلك نتيجة الحصار الذي يفرضه الجيش الاسرائيلي لما يزيد عن عقداً من الزمن. هدفت الدراسة إلى بيان تأثير أزمة الغاز على صناعة الدواجن، والتعرف على الآليات الحكومية لمواجهتها من خلال دور الإدارة العامة للبترول ووزارة الزراعة في إدارة الأزمة. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، إضافة الى إجراء مقابلات مع كل من مدير بورصة دواجن غزة ومدير الإدارة العامة للبترول ومدير دائرة ورئيس قسم الإنتاج الحيواني. توصلت الدراسة لوجود تأثير مباشر لأزمة الغاز على صناعة الدواجن مما أدى الى نفوق أعداد كبيرة، وبالتالي ارتفاع الأسعار في فصل الشتاء. أوصت الدراسة بضرورة البحث عن الوسائل البديلة في تدفئة الدواجن، مما يقلل من النفقات التشغيلية والخسائر التي يتكبدها أصحاب المزارع.

الكلمات المفتاحية: *غاز الطهي - الوارد اليومي - صناعة الدواجن - الإدارة العامة للبترول - وزارة الزراعة -أزمة الغاز - بورصة دواجن غزة*

Abstract

Gaza Strip has suffered from the cooking gas crisis and still because of the Israeli military blockade for more than a decade. The study aimed to explain the effect of the gas crisis on the poultry industry and identifying the governmental mechanisms to cope it through the role of the General Petroleum Administration and the Ministry of Agriculture in the management of the crisis. The researcher used the descriptive analytical approach, in addition to interviews with the director of the Gaza Poultry Exchange, the Director General of Petroleum Department, the Director of the Department and the Head of the Animal Production Department. The study found that there is a direct effect of the gas crisis on the poultry industry, which led to the death of large numbers, and thus prices rise during winter. The study recommended the need to find alternative means of heating poultry, which reduces operational expenses and losses incurred by farm owners.

Keywords: *Cooking gas, daily income, poultry industry, the General Petroleum Corporation, Ministry of Agriculture, Gas crisis, Poultry stock market of Gaza*

الملخص المفاهيمي

تعتبر صناعة الدواجن من أهم النشاطات التي تتبع القطاع الزراعي إذ أنها من أكثر المجالات المؤثرة في تنمية الزراعية والاقتصادية، وقد ساهم الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة في تشديد الحصار الإسرائيلي على كافة مناحي الحياة واستهداف القطاع الزراعي خلال الأزمات السابقة على قطاع غزة، إذ أنه عاني قطاع غزة من أزمة غاز الطهي وما زال، وذلك نتيجة الحصار الذي يفرضه الاحتلال الاسرائيلي لما يزيد عن عقدًا من الزمن، حيث نشأت تلك الأزمة مع انتفاضة الأقصى عام 2000م، وقد أثر ذلك على صناعة الدواجن في قطاع غزة وخاصة في فصل الشتاء إذ ترتفع معدلات الاستهلاك للغاز في عمليات التدفئة للدواجن.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لتأثير أزمة الغاز على صناعة الدواجن في قطاع غزة



الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لتطوير آليات إدارة أزمة الغاز المنزلي في مجال صناعة الدواجن

تأثير أزمة غاز الطهي على صناعة الدواجن بقطاع غزة

من خلال طبيعة عمل الباحث، واستنادًا إلى الطلبات والمراسلات الخاصة بكميات الغاز المطلوبة للدواجن وحاجتها للتدفئة في فصل الشتاء، وقلة كميات الغاز الواردة من الاحتلال الاسرائيلي، وبالاستناد لتقارير وزارة الزراعة 2017م، ووزارة المالية، ظهر الحاجة إلى دراسة ظاهرة مشكلة أزمة الغاز على مجال الدواجن في قطاع غزة.

هدفت الدراسة لبيان تأثير أزمة الغاز على صناعة الدواجن، والتعرف على الآليات الحكومية لمواجهتها من خلال الإدارة العامة للبترول ووزارة الزراعة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لوصف المشكلة وتحليل أثارها وتحليل محتوى التقارير المحلية لوزارة الزراعة والإدارة العامة للبترول ومقابلة المدراء المختصين في المجال الموضوعي.

توصلت الدراسة لوجود تأثير مباشر لأزمة الغاز على صناعة الدواجن مما أدى الى نفوق أعداد كبيرة، وبالتالي ارتفاع الأسعار في فصل الشتاء، ويعتبر عام 2016م هو أفضل من عام 2015م في تربية الدواجن، وذلك للخطة المعدة سابقًا لإدارة الأزمة والتي كانت عبارة عن حصيلة تجارب للأعوام السابقة حول الآلية المناسبة لإدارة أزمة الغاز.

أوصت الدراسة بضرورة البحث عن الوسائل البديلة في تدفئة الدواجن، مما يقلل من النفقات التشغيلية والخسائر التي يتكبدها أصحاب المزارع، وتخزين كميات من الغاز في الأوقات التي يتواجد بها بكثرة لأوقات الأزمات

تطلعات مستقبلية:

- أن تعمل الحكومة على إنشاء مخزن للغاز المنزلي الوارد من مصر في منطقة الحدود المصرية الفلسطينية وذلك لتغطية العجز المستمر في الغاز.
- تطبيق نظام التوزيع باستخدام البطاقات الذكية لغاز الطهي وذلك بهدف ضبط الاستخدام الآمن.
- دعم المنتج الوطني في الشتاء للحد من الخسائر التي يتكبدها أصحاب مزارع الدواجن.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

يعاني قطاع غزة من أزمة متواصلة في غاز الطهي وذلك بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من 10 سنوات وهذه الأزمة تؤثر على جميع مناحي الحياة في قطاع غزة، حيث إنها تعتبر من السلع الأساسية الواجب توفرها للمواطن ومن المجالات التي تتأثر بأزمة الغاز مجال المخابز، ومجال المطاعم ، والمصانع ومجال صناعة الدواجن وغيرها علاوة على التأثير الكبير على الحياة اليومية للمواطن[1]، وسنتناول في هذا البحث أكثر المجالات الحيوية والاستهلاكية تضررًا بأزمة الغاز وهو مجال صناعة الدواجن في قطاع غزة حيث إنه يحتاج شهريًا من 3-4 مليون بيضة من الدجاج والحبش، وهذه الكمية تتطلب تدفئة لمدة تتراوح من 30-45 يوم؛ وذلك حسب درجة حرارة الجو وخاصة في فصل الشتاء، ولتتمكن هذه الصناعة من الوصول إلى تلبية المتطلبات اليومية للسوق الاستهلاكي لا بد من توفير الكمية المطلوبة من الغاز دون أي تقليص مثل باقي المجالات[2]، وذلك لضعف هذا المجال وعدم احتمال أي تقليص يمكن أن يتأثر تأثيراً مباشرًا وفوريًا على حياة الدواجن.

2.1 المشكلة البحثية:

من خلال طبيعة عمل الباحث نائب مدير عام للإدارة العامة للبترول، واستنادًا إلى الطلبات والمراسلات الخاصة بكميات الغاز المطلوب تواجدها للدواجن وحاجتها للتدفئة في فصل الشتاء، وقلة كميات الغاز الواردة من الاحتلال الاسرائيلي، وبالاستناد لتقارير وزارة الزراعة 2017م، ووزارة المالية، ظهر الحاجة إلى دراسة ظاهرة مشكلة أزمة الغاز على مجال الدواجن في قطاع غزة، ظهر للباحث التساؤل الرئيس التالي: **"ما هو تأثير أزمة غاز الطهي على صناعة الدواجن في قطاع غزة"؟**

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى: **بيان تأثير أزمة الغاز على صناعة الدواجن في قطاع غزة**، وتفرعت منه الأهداف التالية:

- التعرف على الآليات الحكومية لمواجهة أزمة غاز الطهي والتدفئة.
- تحديد دور وزارة الزراعة والإدارة العامة للبترول في الحد من تأثير الأزمة على صناعة الدواجن.

4.1 أهمية الدراسة:

- تعتبر الدراسة الأولى من نوعها على المستوى المحلي على حسب علم الباحث، والتي يتم فيها دراسة تأثير أزمة الغاز التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني منذ العام 2000م وحتى تاريخ إعداد الدراسة البحثية.
- تطوير قدرات الباحث في مجال دراسة التأثير المباشر لأزمات الغاز على القطاعات المختلفة؛ مما يساهم في تطوير الإدارة الإستراتيجية لإدارة البترول والغاز في قطاع غزة بحكم طبيعة عمل الباحث.
- حاجة المؤسسات الحكومية الماسة لدراسة التأثيرات للأزمات التي يعاني منها قطاع غزة على المجالات الحيوية والاستهلاكية.

5.1 منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة المشكلة وتحليل أثارها من خلال تحليل محتوى التقارير المحلية لوزارة الزراعة والإدارة العامة للبترول ومقابلة المدراء المختصين من دائرة الإنتاج الحيواني، ومدير بورصة الدواجن بوزارة الاقتصاد، ومدير الإدارة العامة للبترول في قطاع غزة

[1] الإدارة العامة للبترول (2018م): تقرير توزيع الوقود والغاز السنوي لعام 2017م، تقرير محلي غير منشور وزارة المالية، غزة
[2] أبو حمد، طاهر (12 يونيو 2018م): مقابلة شخصية مع مدير دائرة الإنتاج الحيواني بوزارة الزراعة، غزة

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: تقع الدراسة ما بين عامي (2015-2016م) فترة شدة تأثير الأزمة.

2.6.1 الحدود المكانية: قطاع غزة، الواقع في أقصى جنوب غرب فلسطين، بمساحة إجمالية (365كم^2).

3.6.1 الحدود الموضوعية: تأثير أزمة الغاز على مجال تربية الدواجن.

7.1 التعريفات الإجرائية:

- **غاز الطهي** : عبارة عن غاز طبيعي مسال معالج لاستخدامه لأغراض الطهي.[1]

- **الوارد اليومي:** هو كمية غاز الطهي الوارد من معبر كرم أبو سالم يوميًا بواقع 5 أيام عمل في الأسبوع. [2]

- **التعريف الإجرائي لصناعة الدواجن:** عبارة عن دورة حياة الدجاجة بدأ من مرحلة فقس البيض حتى مرحلة الوصول إلى المستهلك على شكل دجاجة يتراوح متوسط وزنها 2 كيلو جرام.

- **التعريف الإجرائي للإدارة العامة للبترول:** هي إدارة من إدارات وزارة المالية مكلفة بكافة الأعمال الخاصة بالمحروقات سواء سولار أو بنزين أو غاز طهي أو زيوت تشحيم.

- **التعريف الإجرائي لوزارة الزراعة:** هي الوزارة المكلفة بكافة شؤون المزارعين بشتى أنواع الزراعة.

- **التعريف الإجرائي لبورصة دواجن غزة:** هي الجهة التي تشرف على تحديد سعر الدجاج بشكل يومي.

- **التعريف الإجرائي لأزمة الغاز:** هي نقص في الكميات الواردة من الغاز مقارنة بحجم الاستهلاك.

- **التعريف الإجرائي للمازوت:** مادة بترولية ثقيلة تستخدم في الصناعة لقوة الحرارة الناتجة عن الاحتراق.

2. الإطار النظري :

على الرغم من تدهور القطاع الزراعي في فلسطين ونتيجة العديد من السياسات الإسرائيلية، إلا أن هذا القطاع لعب دورًا رئيسيًا في المحافظة على موقعه كقطاع رئيسي يساهم في الاقتصاد الفلسطيني. وتشكل الثروة الحيوانية الجزء الرئيسي في القطاع الزراعي، وتبلغ ما يقارب 35% من الإنتاج الزراعي. ويعيل قطاع الثروة الحيوانية مئات الألوف من الناس في فلسطين. ويساهم قطاع الدواجن بـ 40 50% من إنتاج الثروة الحيوانية، و12 .15% من الإنتاج الزراعي. وبناء على ذلك فإن قطاع إنتاج الدواجن يمثل جزءًا كبيراً وحيويًا من الاقتصاد الفلسطيني[3].

لعب التقدم العلمي دوراً كبيراً في تطور مختلف فروع صناعة الدواجن. وتعد تربية الدجاج اللاحم (التسمين) من أهم هذه الفروع؛ إذ أمكن -على سبيل المثال- خفض مدة التسمين، والوصول إلى أوزان أعلى في مدة زمنية أقل مما كانت عليه سابقاً. ويعزى ذلك إلى تطور علوم الوراثة، واستنباط سلالات جديدة.[4]

1.2 أنواع الدواجن:[5]

- **الدجاج اللاحم:** هو الدجاج الذي يربى لإنتاج اللحوم البيضاء في مدة لا تتعدى دورتها 50 يوماً.

- **الدجاج البياض:** الدجاج الذي يربى لإنتاج بيض المائدة وعادة ما يربى لمدة لا تزيد عن 30 شهراً.

- **أمهات الدجاج اللاحم:** الدجاج الذي يربى لإنتاج بيض مخصب لتفريخه في المفرخات لإنتاج الكتكوت اللاحم.

وتتشابه جميع سلالات الدجاج اللاحم المنتشرة، في الأصول الوراثية؛ ولكنها تختلف في التوليفة الناتجة من تهجين هذه الأصول مع أصول أخرى. إذ يتميز دجاج التسمين بكفاءة وراثية عالية تمكنه من تحويل مواد العلف إلى لحوم.

---

[1] العطار، يحيي (2018م): إدارة المخاطر في محطات الوقود والغاز بقطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة

[2] العطار، يحيي (2018م) مرجع سابق.

[3] وزارة الزراعة الفلسطينية (2013م): إستراتيجية وزارة الزراعة الفلسطينية 2014-2016م، غزة

[4] الإدارة العامة للثروة الحيوانية (2018): تقرير محلي حول تقنيات تنمية الإنتاج الحيواني والدواجن، وزارة الزراعة الفلسطينية، غزة

[5] اللجنة المركزية لتنظيم المدن بمحافظات غزة (2005): نظام تر مزارع الدواجن لعام 2005م، وزارة الحكم المحلي، غزة.

وللاستفادة من هذه الكفاءة الوراثية الكامنة في الدجاجة؛ يجب تحسين الظروف البيئية المحيطة بعملية التربية؛ لجعلها تتشابه مع الظروف المثلى لحياة الدجاج، وبذلك يمكن الحصول على قطيع جيد وتحقيق أرباح معقولة.[1] ولا تقتصر الظروف البيئية المحيطة بتربية الدواجن على الظروف المناخية فقط، بل تتعدى ذلك لتشمل النظافة، والتطهير، والتغذية، والإضاءة، والرعاية الصحية، والإدارة السليمة، وغيرها من العوامل المؤثرة في عملية التربية.

وعند الشروع في بناء المزارع، يتم إتباع شروط معينة، مثل: اختيار الموقع المناسب، والاتجاه السليم، والأبعاد الملائمة للحظائر، والبعد عن المزارع الأخرى والمناطق السكنية، وقربها من الطرق الرئيسية؛ وتوفير مصدر جيد مستمر للماء الصالح للشرب؛ وتوفير العديد من الشروط الأخرى؛ لذلك ينصح باستشارة المختصين قبل الشروع في تصميم الحظائر والبدء في عملية البناء، وهناك نمطان متبعان في تصميم مزارع الدواجن، وهما:[2]

- **نمط المزارع المغلقة:** وتحتاج لتكاليف عالية ولا تناسب ظروف المزارع الفلسطيني.
- **نمط المزارع المفتوحة:** وهي الأنسب لظروف العديد من المزارعين المحلية، والمنتشرة في بلادنا.

وتحتل الدواجن مركزاً هاماً كمصدر لإنتاج اللحم والبيض، إذ أنهما مادتان ذواتا قيمة غذائية ممتازة. ويعتبر الدجاج مكان الصدارة بين جميع أصناف الدواجن؛ لقدرته على تحويل غذائه إلى بروتين حيواني ذو قيمة غذائية مرتفعة. ومن الممكن تربيتها بأعداد تتناسب وظروف المزارع؛ فقد تكون أعداداً قلية، وقد تصل إلى عدة آلاف، حسب إمكانيات المزارع وظروفه. ويطلق الآن على تربية الدواجن اسم"صناعة الدواجن". وهى كأي صناعة قد يتم التعامل معها خلال مراحل الخدمة، يدوياً أو آلياً بميكنة كاملة .[3]

2.2 تربية الدواجن[4]

تنقسم تربية الدواجن أساساً إلى قسمين:

- تربية الدجاج لإنتاج اللحم (الدجاج اللاحم).
- تربية الدجاج لإنتاج البيض (الدجاج البياض)

وتربية الدجاج لإنتاج اللحم تتم من خلال تسريع النمو منذ المراحل الأولى من عمر الدورة، مع الاتجاه نحو تسمينها إلى أقصى وزن ممكن، وفي أقل مدة ممكنة؛ وهذا يتطلب دقة تامة في رعايتها حتى تصل إلى مرحلة التسويق في أعمار أصغر وبتكاليف أقل، ويعدّ اختيار السلالة المناسبة والقابلة للنمو السريع أهم العوامل التي يجب توافرها لنجاح مشاريع تربية كتاكيت الدجاج اللاحم.

3.2 أمراض الدواجن:

تعتبر أمراض الدواجن الفيروسية من أشد العقبات التي تواجه المربي في قطاع تربية الدواجن؛ إذ تنتشر هذه الأمراض بشكل واسع في حقل التربية، لدرجة يصعب السيطرة عليها في كثير من الأحيان. وتعتبر التدفئة من أهم سبل الوقاية من الأمراض فهي خط الدفاع الأول وجودة التدفئة يحدد البيئة المناسبة سواء للأمراض أو لتجنب والوقاية منها ومن أهم تلك الأمراض هي:[5]

- مرض النيوكاسل. - التهاب القصبات المعدي. - مرض ماريك. - مرض الجمبورو.

[1] دائرة الإنتاج الحيواني (2018): برشور تعريفي بالإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة، وزارة الزراعة ، غزة
[2] اللجنة المركزية لتنظيم المدن بمحافظات غزة (2005): مرجع سابق
[3] أبو نعيم، محسن (2017م): تقرير محلي حول صناعة الدواجن في قطاع غزة، وزارة الزراعة، غزة.
[4] أبو نعيم، محسن (2017م): مرجع سابق
[5] الإدارة العامة للثروة الحيوانية (2017م): تعليمات الوقاية من الأمراض في مزارع الدواجن، وزارة الزراعة، غزة.

4.3 أزمة الغاز:

يعاني قطاع غزة منذ العام 2000م أزمات متصاعدة وموسمية في الغاز المنزلي المستخدم في أعمال تدفئة والطهي ويرجع ذلك لأن الاحتلال الاسرائيلي يدعى بأن عمليات نقل الغاز عبر معبر كرم أبو سالم تواجه صعوبات جمة تتمثل في صعوبة ضخه بواسطة الأنابيب الواصلة ما بين جانبي المعبر عند الاحتلال وقطاع غزة، وأيضًا بسبب الأعياد الإسرائيلية يتم إغلاق المعابر بين الحين والآخر ونتيجة للتوترات الأمنية، إذ يعتمد الاحتلال الاسرائيلي على توريد الغاز لقطاع غزة بشكل يومي مما يقلل من فرص التخزين للأوقات التي يزيد فيها كميات استهلاك الغاز وخاصة فصل الشتاء الذي ترتفع فيه عمليات التدفئة.

3.الإطار العملي ومنهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليل للبيانات التي حصل عليها الباحث من المقابلات مع خليل شقفة مدير عام الإدارة العامة للبترول، وعبد الباسط السوافيري مدير بورصة غزة للدواجن، وطاهر أبو حمد مدير دائرة الإنتاج الحيواني، ومحسن أبو نعيم رئيس قسم الإنتاج الحيواني بوزارة الزراعة؛ وذلك للوقوف على آليات معالجة المشكلات والآثار المرتبة على إدارة أزمة الغاز وعلاقتها بصناعة الدواجن في قطاع غزة.

1.3 المشكلات التي تواجه مجال صناعة الدواجن في قطاع غزة:[1]

ضعف قنوات التسويق بأسعار مشجعة، وتدني التخطيط والتوجيه إذ يتحكم الاحتلال في أسعار الأعلاف وأنواع وسلالات الكتاكيت وأسعار اللحوم الواردة لقطاع غزة، ونقص الخبرة المتوفرة في إدارة المزارع وشح الموارد والإمكانيات، وصغر أحجام رؤوس الأموال؛ وبدائية تصميم معظم حظائر ومزارع التربية؛ إذ يعتمد معظم مزارعين تربية الدجاج اللاحم على النظام المفتوح، مما يتسبب في الافتقار لأسس التصميم والبناء السليمة، وكما أن عدم مراعاة وجود فتحات التهوية الضرورية في مبانيها؛ يساهم في انتشار الكثير من الأمراض، ومنها مرض الجمبورو الفيروسي الذي يصيب الجهاز الليمفاوي للطيور.

تشكل ازدحام الطيور في العنابر والتغذية غير المتوازنة، ووجود بعض السموم الفطرية في العليقة؛ أسبابًا تؤدي إلى تفاقم الإصابة بمرض الجمبورو؛ الأمر الذي يساعد في إضعاف استجابة الطيور للتحصين ضد المرض، وزيادة نسبة النفوق بين الكتاكيت، وخاصة في الأيام الأولى من العمر؛ بالإضافة إلى الحد من نمو الطيور الصغيرة؛ مما يعني هدر الأموال في شراء الأدوية والعلاجات اللازمة لتفادي استفحال هذا المرض، وبالتالي زيادة الخسائر ومضاعفتها.

إضافة لما تقدم، يؤدي لجوء المزارعين المحليين في العديد من المناطق لعملية التطعيم بمفرده، دون أن يتزود بمعلومات من الطب البيطري، وخاصة بما يتماشى مع برامج تطعيم الأمهات؛ رغم ضرورة هذه المعلومات لتحديد موعد إعطاء الجرعة الأولى من اللقاح المخصص للوقاية من الأمراض، الذي يهدد جهاز المناعة المكتسبة من الأم.

2.3 آليات صناعة الدواجن في قطاع غزة:[2]، [3]

- الاهتمام بتوفير التدفئة المناسبة أثناء فترة الحضانة، وخاصة في الفصول الباردة؛ لما لذلك من أثار سلبية على أجهزة مناعة الطيور.
- الاهتمام بوضع أعداد من الطيور بشكل يتناسب مع مساحة العنابر.
- الحرص على وجود نظام تهوية جيد ويفضل أن تكون طبيعية.
- عدم السماح للزوار والتجار بالتنقل بين المزارع المختلفة؛ خوفًا من نقل الأمراض بالعدوى بين المزارع الأخرى.

---

[1] أبو حمد، طاهر (12 يونيو، 2018): مقابلة شخصية مدير دائرة الإنتاج الحيواني بوزارة الزراعة، غزة.

[2] الإدارة العامة للثروة الحيوانية (2018): تقرير محلي حول تقنيات تنمية الإنتاج الحيواني والدواجن، وزارة الزراعة الفلسطينية، غزة

[3] أبو نعيم، محسن (7 مايو، 2018م): مقابلة شخصية مع رئيس قسم الإنتاج الحيواني بوزارة الزراعة، غزة.

- الحرص على تزويد المزارع بأحواض التطهير الخاصة بالأشخاص والعربات.
- عدم السماح باستخدام أدوات تم استخدامها في مزارع أخرى إلا بعد تعقيمها.
- عدم تخزين الأعلاف في عنابر التربية نفسها، وتخزينها في مخازن خاصة ومراعاة تهويتها، على أن لا يكون تخزينها لفترات زمنية طويلة؛ بحيث لا تستخدم لأكثر من دورة تربية واحدة؛ للحد من النمو الفطري.
- مراقبة عنابر التربية من خلال وضع الموانع للحماية من القوارض والحشرات من الدخول إليها؛ لما لها من دور في نقل العديد من الأمراض.
- الاهتمام الشديد بموضوع تنظيف وتعقيم العنابر بعد الانتهاء من كل دورة تربية؛ لأن فيروس المرض يمكن أن يبقى نشيطًا وقابلاً للتجدد وإحداث العدوى في الدورات اللاحقة في المزرعة لمدة لا تقل عن أربعة أشهر إذا ترك العنبر بدون تطهير.
- الاهتمام ببرامج التحصين الواجب إتباعها ضد هذا المرض، وتحديد الوقت المناسب للتحصين بالجرعات المختلفة، مع العلم أن هذا يعتمد على تقدير المناعة الأمية (التي يرثها الكتكوت من الأم)، وخاصة للجرعة الأولى التي تؤثر على فاعلية اللقاح الحي إذا حصنت به القطعان في وقت مبكر من عمرها.
- يجب التأكد فيما إذا كان مصدر القطيع أمهات محصنة؛ لأن ذلك يحدد موعد الجرعة الأولى بالنسبة لقطعان التسمين، على أن يتم إعطاء الجرعة الأولى قبل انقضاء الأسبوعين الأولين (9 - 12 يوم) إذا كان مصدر القطيع أمهات غير محصنه؛ أو في عمر ثلاثة أسابيع (18 - 24 يوم) إذا كانت أمهات القطيع محصنة.
- المحافظة على سلامة اللقاح، وخاصة أثناء فترة تخزينه ونقلة للمزرعة؛ لأن الكثير من المشكلات تنتج عن عدم فاعليته، إما لخطأ ما في تخزينه أو لخطأ في نقله.
- عدم الإفراط في استخدام المزارعين المضادات الحيوية بدون استشارة الطبيب البيطري.
- الرقابة العلمية على إضافة المضادات الحيوية للأعلاف المصنعة في مصانع الأعلاف المحلية، لتفادي الآثار السلبية التي قد تصيب أجهزة المناعة في الطيور.

3.3 معدلات الاستهلاك من الدجاج اللاحم:[1]، [2]

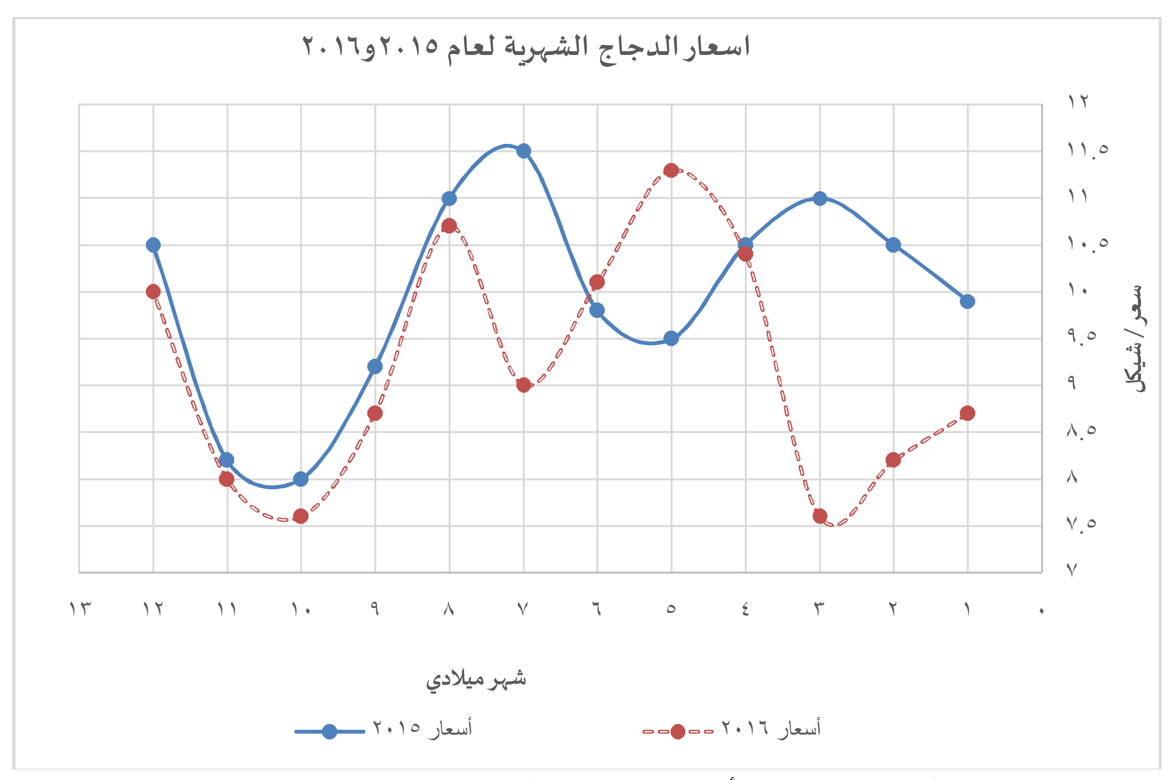
تشير التقديرات إلى أن معدل استهلاك الفرد في الضفة الغربية من الدجاج اللاحم هي 16 دجاجة لكل فرد سنويًا، وفي قطاع غزة 12 دجاجة لكل فرد سنوياً، وعليه يكون استهلاك الضفة الغربية من الدجاج اللاحم سنوياً ما بين 36-40 مليون دجاجة، واستهلاك قطاع غزة 19 مليون دجاجة سنوياً؛ علمًا أن نسبة الوفيات في مزارع اللاحم بلغت 10%؛ ما يشير إلى ضرورة رفع الإنتاج إلى 40-44 مليون صوص لاحم سنوياً في الضفة الغربية؛ و21 مليون صوص في قطاع غزة.

[1] السوافيري، عبد الباسط (8 مايو، 2018): مقابلة شخصية مدير بورصة غزة للدواجن وزارة الاقتصاد الوطني، غزة.
[2] الإدارة العامة لحماية المستهلك (2017): تقرير محلي لاستهلاك الدواجن 2015-2016م، وزارة الاقتصاد الوطني، غزة.

1.3.3 مقارنة بين أسعار الدجاج اللاحم في قطاع غزة لعام 2015 وفي عام 2016م

جدول 1 مقارنة بين أسعار الدجاج اللاحم في قطاع غزة لعامي 2015-2016م.

الشهر	أسعار 2015 شيكل	أسعار 2016 شيكل	متوسط التغير في السعر / شيكل
1	9.9	8.7	1.2 -
2	10.5	8.2	2.3 -
3	11	7.6	2.4 -
4	10.5	10.4	0.1 -
5	9.5	11.3	1.8+
6	9.8	10.1	0.3+
7	11.5	9	2.5 -
8	11	10.7	0.3 -
9	9.2	8.7	0.5 -
10	8	7.6	0.4 -
11	8.2	8	0.2 -
12	10.5	10	0.5 -
المتوسط / شهر	**10**	**9.2**	**0.8 -**

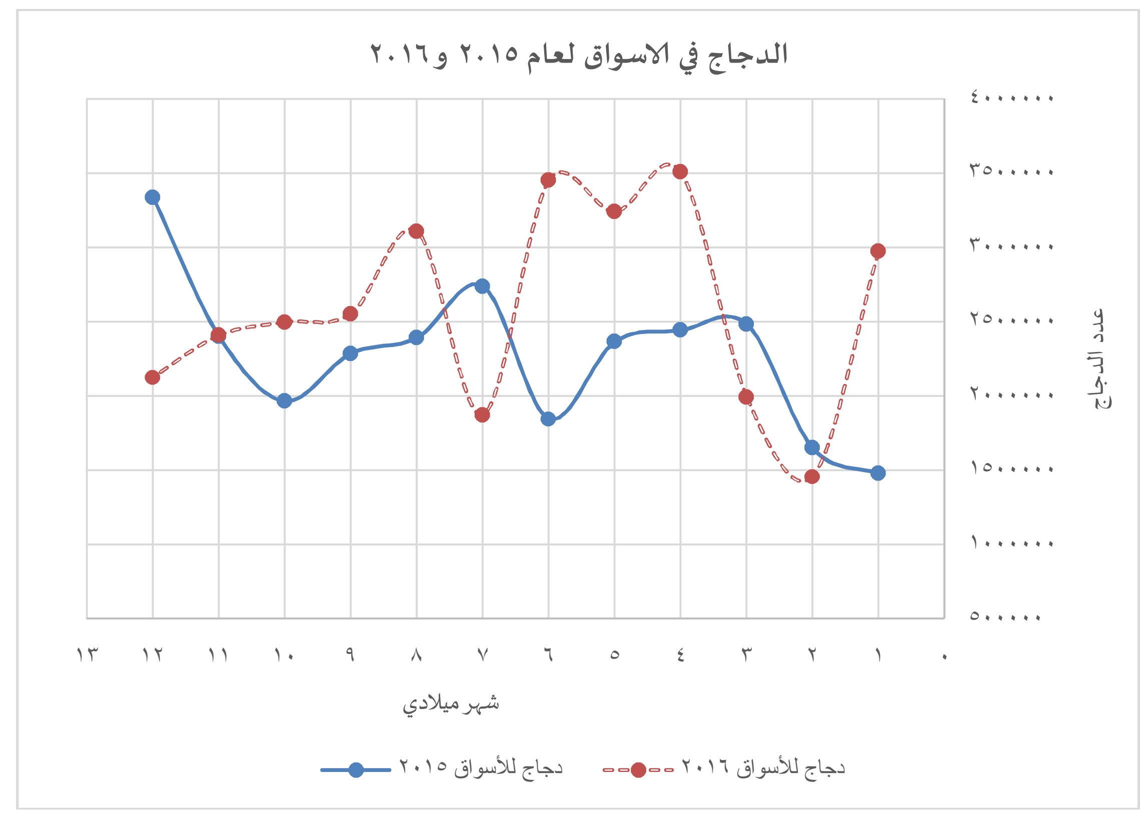


شكل رقم 1 مقارنة بين أسعار الدجاج اللاحم في قطاع غزة لعامي 2015-2016م

2.3.3 مقارنة بين المتوسط الشهري لكمية الدجاج اللاحم المعروض في أسواق قطاع غزة لعام 2015 ولعام 2016م

جدول 2 مقارنة بين المتوسط الشهري للدجاج اللاحم في سوق غزة لعامي 2015-2016م

الشهر	دجاج للأسواق 2015 (دجاجة)	دجاج للأسواق 2016 (دجاجة)	المتغير الشهري لعدد الدجاج
1	1478880	2973945	1495065
2	1650240	1460016	-190224
3	2484000	1992744	-491256
4	2443680	3507768	1064088
5	2366640	3240288	873648
6	1847808	3452040	1604232
7	2738160	1873152	-865008
8	2393280	3108960	715680
9	2287008	2553120	266112
10	1966608	2496960	530352
11	2402640	2409840	7200
12	3338496	2127600	-1210896
المتوسط / شهر	**2283120**	**2599702**	316582

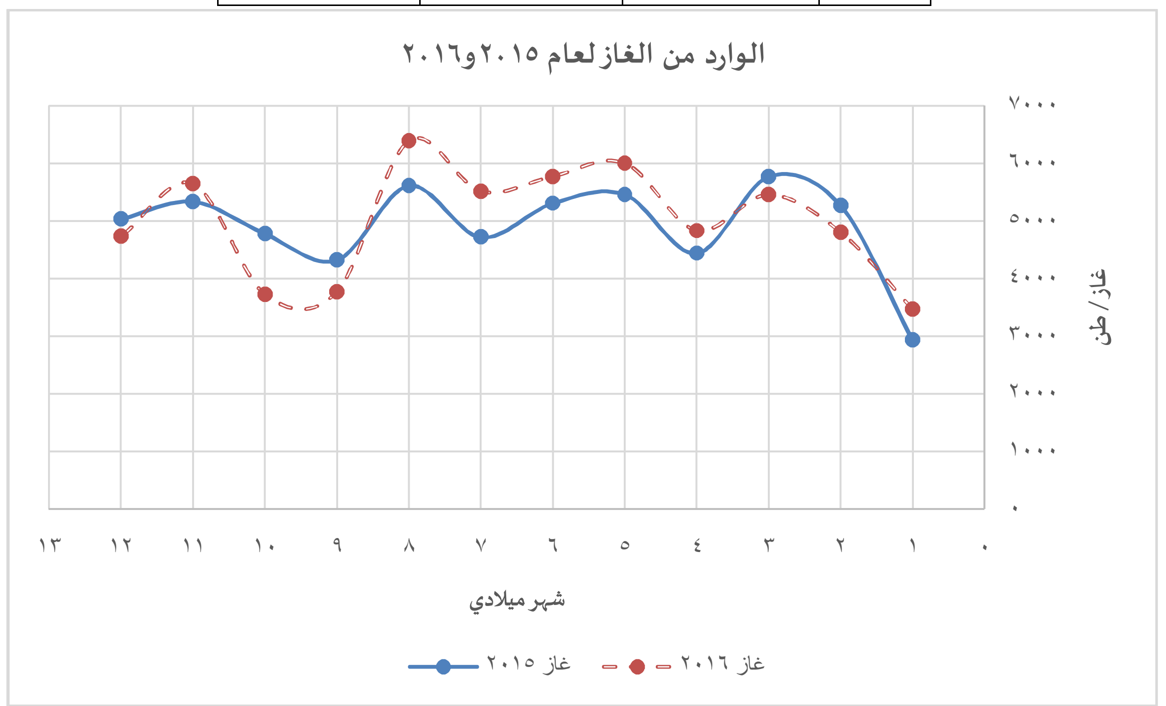


شكل رقم 2 مقارنة بين المتوسط الشهري للدجاج اللاحم في سوق غزة لعامي 2015-2016م

3.3.3 مقارنة بين الكميات الشهرية لغاز الطهي الواردة لعام 2015 ولعام 2016م [1]

جدول 3 مقارنة بين الكميات الشهرية لغاز الطهي الواردة لعامي 2015-2016م

الشهر	غاز 2015(طن)	غاز 2016(طن)	المتغير الشهري للغاز (طن)
1	2935	3473	538
2	5271	4806	465 -
3	5770	5457	313 -
4	4442	4832	390
5	5462	6003	541
6	5308	5772	464
7	4721	5512	791
8	5615	6390	775
9	4323	3774	549-
10	4783	3728	1055 -
11	5337	5647	310
12	5033	4733	300 -
المتوسط	**4916**	**5010**	**94**



شكل رقم 3 مقارنة بين الكميات الشهرية لغاز الطهي الواردة لعامي 2015-2016م

[1] الإدارة العامة للبترول (2017م): تقرير محلي لحركة الصادر والوارد من الغاز لقطاع غزة عامي 2015-2016م، وزارة المالية، غزة.

4.3 خسائر قطاع الدواجن في عام 2015 و2016

1.4.3 الخسائر المادية لقطاع الدواجن

تتنوع مصادر المخاطر التي ينتج عنها الخسائر في مجال صناعة الدواجن في قطاع غزة ما بين المنخفضات الجوية وارتفاع منسوب الحرارة ونقص كميات غاز التدفئة والتغير في السعر نتيجة الانهيار الاقتصادي في قطاع غزة، ويوضح جدول رقم (4) خسائر مجال تربية الدواجن في قطاع غزة.

جدول رقم (4) الخسائر التي تكبدها مجال صناعة الدواجن من 2015-2018م.

سبب الخسارة	عام 2015 (مليون دولار)	عام 2016 (مليون دولار)	المتغير ما بين 2016-2015 (مليون دولار)	عام 2017 (مليون دولار)	المتغير ما بين 2017-2016 (مليون دولار)	عام 2018 (مليون دولار)	المتغير ما بين 2018-2017 (مليون دولار)
المنخفضات	2.5	1.2	1.3 -	1.5	0.3 +	1.3	0.2 -
الحرارة	1.5	1.3	0.2 -	1.1	0.2 -	1.6	0.5 +
نقص غاز التدفئة	7	4	3 -	5	1.0 +	3.5	1.5 -
السعر	1	1.5	0.5+	1.4	0.1 -	3.6	2.4 +
الإجمالي	**12**	**8**	**4 -**	**9**	**1 -**	**10**	**1 -**

جرد بواسطة الباحث بالاستناد لتقارير وزارة الزراعة من 2015، 2016، 2017، 2018م.

يتضح من جدول رقم (4) أن

- هناك خسائر طبيعية تنتج بسبب المنخفضات الجوية والبرودة والأمطار وما يزيد من حدتها عدم وجود تدفئة مناسبة للدواجن والعنصر الأساسي في تدفئة الدواجن هو غاز الطهي كما أن درجات الحرارة العالية تتسبب في خسائر في قطاع الدواجن وخصوصًا في حال عدم وجود تهوية كافية للدواجن.

- هناك خسائر بشرية تنتج عن طريق انخفاض في سعر كيلو الدجاج ويرجع الانخفاض لعدة أسباب منها : ضعف القوة الشرائية في قطاع غزة بسبب الأزمات الاقتصادية والحصار المفروض على قطاع غزة، وعدم الانتظام في دخول البيض المخصب من معبر كرم أبو سالم مما ينتج عنه عدم الانتظام في عرض الدجاج في الأسواق، وضعف جودة الأعلاف الموردة من معبر كرم أبو سالم ويعزى الباحث ذلك لأنه يتم التغيير في مواصفة الأعلاف مع بقاء العلامة التجارية والمزارعين يقومون بشراء الأعلاف حسب العلامة التجارية وليس بالفحص المخبري

- يلاحظ أن هناك تغير في دورة الخسائر المالية التي يتكبدها وجال صناعة الدواجن نتيجة كافة المخاطر التي يتعرض لها هذا المجال إذ سجل 2016م متوسط التغير في الخسارة إضافية 4 مليون دولار مقارنة ب 2015م، وأن 2017م انخفض متوسط التغير في الخسائر إلى 1 مليون دولار واستقر التغير المتوسط للخسائر 1 مليون دولار في عام 2018م.

4 النتائج والتوصيات:

1.4 النتائج

- متوسط الوارد إلى قطاع غزة من غاز الطهي لعام 2015م هو 4916 طن شهريًا ، ومتوسط الوارد من غاز الطهي لعام 2016م هو 5010 طن شهريًا، حسب ما ورد فإنه تقريبًا نفس الكمية الواردة من الغاز لعام 2015م ولعام 2016 م
- ومع ثبات كمية غاز الطهي الواردة وبعد دراسة سعر الدجاج وكمية الدجاج في الأسواق نلاحظ أن :
  - المتوسط الشهري لعدد الدجاج في الأسواق لعام 2015م هو 2283120 دجاجة ، ومتوسط الدجاج في الأسواق لعام 2016م هو 2599703 دجاجة.
  - المتوسط الشهري لسعر الدجاج لعام 2015م هو 9.97 شيكل ، والمتوسط الشهري لسعر الدجاج لعام 2016م هو 9.19 شيكل في عام 2015م كان سعر الدجاج مرتفعًا، وكمية الدجاج قليلة مقارنة بعام 2016م وهذا أمر طبيعي، فإذا قل العرض زاد الطلب وبالتالي يزداد السعر ولكن السؤال كيف تم تربية هذه الكمية الكبيرة من الدواجن دون أن تتأثر بكمية الغاز الثابتة تقريبًا. تم دراسة هذه الحالة بتعمق وتبين انه تم إتباع أساليب وطرق جديدة في إدارة أزمة غاز الطهي في قطاع غزة.
  - كان الدور البارز في إدارة أزمة الغاز للإدارة العامة للبترول وبمشاركة وزارة الزراعة، وفيما يلي توصل الباحث للاستنتاجات التي توضح دور كلا منهما:

أ- خطة إدارة الأزمة

قامت الإدارة العامة للبترول بتشكيل لجنة لإدارة أزمة الغاز وبعد إعداد الخطة اللازمة لإدارة أزمة الغاز واعتمادها بدأت بالتنفيذ في يوليو 2016م وذلك بتخزين 1000 طن من غاز الطهي حيث تم استخدام جزء من المخزون في إغلاق المعابر بسبب الأعياد اليهودية في شهري سبتمبر وأكتوبر، وتم الاستفادة من معظم الكمية في شهري نوفمبر وديسمبر 2016م لتغطية استهلاك مجال صناعة الدواجن من الغاز اللازم للتدفئة، وتم تخصيص كمية من 20-25 طن يوميًا لصالح صناعة الدواجن وتوزيع باقي الكمية من الوارد اليومي على باقي القطاعات المستهلكة لغاز الطهي بحيث لا يتأثر المواطن أو القطاعات الأخرى من اقتطاع هذه الكمية، إما في عام 2015م لم تكن هناك خطة واضحة ومعتمدة لضمان السير على خطوات علمية وعملية صحيحة وهذا يتوافق مع ما أدلى به (خليل شقفة أثناء مقابلته، 2018م)

ب- خطة تكيفية لإدارة الأزمة

قامت وزارة الزراعة بتقليل الكمية الواردة من البيض في شهري نوفمبر وديسمبر وزيادة الكمية في شهر أغسطس، وسبتمبر وأكتوبر حيث تكون جاهزة للأسواق في شهر ديسمبر ويناير إذ أن دورة تربية الصوص هي 63 يوم من البيضة حتى جاهزيتها للوصول إلى السواق، وتم التعامل مع ملف الغاز بكل مهنية وبسرعة ومصداقية بالتشارك مع الإدارة العامة للبترول، وهذا يتوافق مع ما أدلى به (طاهر أبو حمد أثناء مقابلته، 2018م)

- لذلك تم اعتبار عام 2016م هو أفضل موسم لتربية الدواجن، وذلك للخطة المعدة سابقا لإدارة الأزمة والتي كانت عبارة عن حصيلة تجارب للأعوام السابقة حول الآلية المناسبة لإدارة أزمة الغاز

- تم ملاحظة أن الأسعار في شهر ديسمبر ويناير وفبراير ومارس لعام 2016م أقل من عام 2015م مع أنها الأشهر الأكثر برودة والأكثر في نسبة نفوق الدجاج بسبب البرد، ولكن تم الحفاظ على الدجاج بتوفير الغاز اللازم لاستمرار حياة الدجاجة، إذ أن تعرض الدجاجة للبرد يعرضها للأمراض القاتلة.
- هناك تأثير واضح لأزمة الغاز ولكن يمكن إدارتها من خلال عمليات تنظيم تخزين غاز الطهي.

2.4 التوصيات : بعد دراسة تأثير غاز الطهي على صناعة الدواجن فإنه يوصي بالتالي

- أن يتم تخزين كمية من غاز الطهي لصالح المزارعين ومربي الدواجن حيث يتم دفع ثمن كميات الغاز المخزنة من قبل المزارعين وأصحاب الفقاسات ويتم تخزينها في محطات الغاز العاملة في قطاع غزة وتستخدم في فصل الشتاء
- تطوير فكرة استخدام المازوت بدلًا عن غاز الطهي في عملية التدفئة حيث إنه يوجد بعض المزارع تستخدم هذه الطريقة وهي أمنة وجيدة وقابلة للتطبيق دون أي عائق وتكلفتها مناسبة وممكن توفير هذه المادة البترولية دون أي قيود إسرائيلية مثل غاز الطهي.
- الاعتماد على الغاز الوارد من الجانب المصري في تغطية العجز في غاز الطهي بقطاع غزة.
- تشجيع المزارعين على استخدام وسائل التدفئة التقليدية والصديقة للبيئة .

5. المراجع:

- أبو نعيم، محسن (2017م): تقرير محلي حول صناعة الدواجن في قطاع غزة، وزارة الزراعة، غزة.
- الإدارة العامة لحماية المستهلك (2017): تقرير محلي لاستهلاك الدواجن 2015-2016م، وزارة الاقتصاد الوطني، غزة.
- الإدارة العامة للبترول (2018م): تقرير توزيع الوقود والغاز السنوي لعام 2017م، تقرير محلي غير منشور وزارة المالية، غزة
- الإدارة العامة للبترول (2017م): تقرير محلي لحركة الصادر والوارد من الغاز لقطاع غزة عامي 2015-2016م، وزارة المالية، غزة.
- الإدارة العامة للثروة الحيوانية (2017م): تعليمات الوقاية من الأمراض في مزارع الدواجن، وزارة الزراعة، غزة.
- الإدارة العامة للثروة الحيوانية (2018): تقرير محلي حول تقنيات تنمية الإنتاج الحيواني والدواجن، وزارة الزراعة الفلسطينية، غزة
- العطار، يحيي (2018م): إدارة المخاطر في محطات الوقود والغاز بقطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة
- اللجنة المركزية لتنظيم المدن بمحافظات غزة (2005): نظام تر مزارع الدواجن لعام 2005م، وزارة الحكم المحلي، غزة.
- دائرة الإنتاج الحيواني (2018): برشور تعريفي بالإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة، وزارة الزراعة ، غزة
- وزارة الزراعة الفلسطينية (2013م): إستراتيجية وزارة الزراعة الفلسطينية 2014-2016م، غزة.
- الإدارة العامة للثروة الحيوانية (2019): تقرير محلي حول كمية الخسائر في مجال تربية الدواجن أرشيف عام 2015-2016-2017-2018م، وزارة الزراعة، غزة

المقابلات:

- أبو حمد، طاهر (12 يونيو 2018م): مقابلة شخصية مع مدير دائرة الإنتاج الحيواني بوزارة الزراعة، غزة
- أبو نعيم، محسن (7 مايو، 2018م): مقابلة شخصية مع رئيس قسم الإنتاج الحيواني بوزارة الزراعة، غزة.
- السوافيري، عبد الباسط (8 مايو، 2018): مقابلة شخصية مدير بورصة غزة للدواجن وزارة الاقتصاد الوطني، غزة.